الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

تخصص أنثروبولوجيا الجريمة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم موسومة بـ :

التوسع العمراني المعاصر وانعكاساته على جرائم الأحداث في المجتمع الجزائري

- دراسة أنثروبولوجيا بالغرب الجزائري -

مذكرة من إعداد الطالب:

سالم بن عاشور

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د محمد رمضان

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د محمد سعيدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د محمد رمضان	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عين تموشنت	مشرفا ومقررا
أ.د مولاي الحاج مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	عضوا مناقشا
د. بسنوسي الغوثي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د. يوسفي أمال	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د. بوشيخي علي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 1437 – 1438 هـ / 2016 – 2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ

الَّذِي عَلَّمَ بِالقَلَمِ عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾

صدق الله العظيم

(سورة العلق، الآيات من 1 إلى 5)

الإهداء

إلى من قال فيهما رب لا تعصى لهما أمرا ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما

وقل لهما قولا كريما، إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما.

إلى شريكة دربي وحياتي ونصف فؤادي **زوجتي الغالية**

إلى فلذة كبدي ابنتي "**إكرام**" وقرة عيني ابنايا "**عبد الرحيم**" و "**محمد الأمين**" رعاهم الله وسقاهم علما

إلى الساهرين على حماية الأمن والاستقرار والذين يكرسون جهودهم مخلصين لعلاج الإدمان... إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع تقديرا لجهود المشتغلين في هذا الحقل الإنساني والوطني النبيل.

بن عاشور سالم

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أما بعد.....

يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لسعادة الدكتور/ محمد رمضان المشرف على هذه الرسالة، الذي بذل معي جهدا كبيرا في توجيهي وإرشادي، وفتح لي صدره وغمرني بفيض علمه وكرمه، فجزاه الله عني خير الجزاء، وجعل ما قدمه لي من عون ومساعدة في موازين أعماله الصالحة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة رسالتي.

كما لا يفوتني بالتقدم بالشكر الجزيل إلى إدارة قسم التاريخ بجامعة تلمسان على تعبهم ومساندتهم.

ولا أنسى عائلتي التي غمرتني بعونها ومساندتها لي طيلة أيام الدراسة وأهدي لهم هذا العمل المتواضع.

وأخيرا أشكر كل من أسهم برأيه وجهده في إعداد هذه الدراسة والله من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل.

قائمة الجداول

جدول 1 تطور عدد المستوطنين في الجزائر 1840 – 1871.....16

جدول 2 نمو المدن (1966-1973) 21

جدول 3 مساهمة المجموعة في التنمية في بعض الدول.....27

جدول 4 قائمة الأحياء القصيرية.....43

جدول 5 المعايير العالية لاستعمال الغرف من قبل الأفراد 63

جدول 6 الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد وعدد الغرف 64

جدول 7 النسبة المئوية للسكان الذين يحسون أنهم وقعوا ضحايا الجرائم.....134

جدول 8 النسبة المئوية للسكان الذين يحسون أنهم وقعوا ضحايا الجرائم في المدن الرئيسية 135

جدول 9 يوضح تطور عدد الأحداث المرتكبين لمختلف أنواع السرقات بفرنسا.....135

جدول 10 يوضح تطور عدد الأحداث المرتكبين لمختلف الجرائم الخطيرة بفرنسا 136

جدول 11 يمثل تطور عدد الأحداث حسب الجنس من 1965 إلى 1974 137

جدول 12 يمثل تطور الأحداث حسب الجنس من 1975 إلى 1984.....139

جدول 13 يمثل تطور الأحداث حسب الجنس من 1985 إلى 1993.....140

جدول 14 يمثل أنواع المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث 141

جدول 15 طبيعة انحراف الأحداث من السنوات 2004 إلى 2006.....141

جدول 16 يمثل جنس وسن الأحداث المرتكبين للمخالفات من 1976 إلى 1985 142

جدول 17 يمثل جنس وسن الأحداث المرتكبين للمخالفات من 1986 إلى 1993 143

جدول 18 يمثل عدد النساء المخالفات من 1983 إلى 1993.....144

جدول 19 يمثل المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث من 1976 إلى 1985.....145

جدول 20 يمثل المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث من 1986 إلى 1991.....146

جدول 21 يمثل عدد المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث حسب بعض الولايات.....147

جدول 22 يمثل انحراف الأحداث خلال فترة 1998-2002 147

جدول 23 يمثل تطور الأحداث ضحايا الجرائم والمخالفات من 1998-2002.....148

جدول 24 يمثل الأحداث المنحرفين حسب السن والجنس وطبيعة المخالفات.....149

جدول 25 يمثل مخالفات الأحداث حسب المنطقة والولاية الأولى في سنة 2002 150

جدول 26 يمثل المتبعات القضائية حسب الجنس في سنة 2002 150
جدول 27 يمثل جرائم الأحداث حسب الجنس والسن بالمجلس القضائي وهران 153
جدول 28 يمثل الجرائم المرتكبة ضد الطفولة بوهران 154
جدول 29 يعبر عن المشاكل داخل البيت 186
جدول 30 المشاكل الاجتماعية والأمراض الجسمية لأفراد العينة 187
جدول 31 تقويم مقارنة لأحياء الكدية وحي الدالية الراقي بناء على العناصر التصميمية المؤثرة على مستوى الأمن بالمناطق السكنية. 189
جدول 32 مقارن يبين أهم الجرائم المقترفة في الحيين السكنيين (الكدية/الكيفان) الإحصائيات من جانفي 2007 إلى جانفي 2008 192
جدول 33 يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس 194
جدول 34 يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة 195
جدول 35 يوضح عدد أفراد الأسرة 195
جدول 36 يوضح توزيع أفراد العينة حسب الإقامة الأصلية 196
جدول 37 يوضح توزيع أفراد العينة حسب الإقامة الحالية 196
جدول 38 يوضح أسباب هجرة بعض عائلات أفراد العينة 197
جدول 39 يوضح الوضع العائلي لأفراد العينة 197
جدول 40 يبين نوع الجنح المرتكبة من طرف أفراد العينة 198
جدول 41 يبين نوع سكن أفراد العينة 198
جدول 42 يبين إحساس الحدث بالضيق في البيت وإلى أين يلجأ 199
جدول 43 يبين إذا ما كان الجانح قد توقف عن الدراسة قبل دخول المركز 199
جدول 44 انخفاض المستوى التعليمي لأفراد العينة. 200

قائمة الأشكال

الشكل1 يوضح التأثير المتبادل للشخص والبيئة والسلوك لتكوين الشخصية 85
الشكل 2 يوضح تكامل النظرية النسقية بين النظري والتطبيقي 88
الشكل 3 يوضح سيرورة المدخلات والمخرجات داخل النسق.....91
الشكل 4 يوضح تمركز الأنساق في المجتمع.....93

قائمة النماذج

نموذج 1 مساحات المساكن الحالية لا تستجيب مع الحجم.....65

خطة الدراسة

مقدمة

الجانب النظري

الفصل الأول: تطور العمران في الجزائر

أولا: التجربة العمرانية الكولونيالية في الجزائر

ثانيا: التجربة العمرانية الجزائرية الجديدة

ثالثا: تقييم السياسة الحضرية الجديدة الجزائرية

خلاصة

الفصل الثاني: أنمـــــاط البنـــاء

أولا: الأحياء القصديرية

ثانيا: البناء الفوضوي

ثالثا: الأحياء القديمة

رابعا: الأحياء الانتقالية

خامسا: السكن الجماعي

سادسا: البناء الجاهز الخفيف

سابعا: الفلل الفاخرة

ثامنا: السكن التطوري

الفصل الثالث: نظريات الانحراف

تمهيد

أولا: النظرية البيولوجية

ثانيا: النظرية النفسية التحليلية

ثالثا: النظرية السلوكية

رابعا: نظرية التعلم الاجتماعي

خامسا: النظرية المعرفية

سادسا: النظرية النسقية

سابعا: النظريات الاجتماعية

ثامنا: النظرية التكاملية

تاسعا: النظرية الأنثروبولوجية

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع: ظاهرة الانحراف في الجزائر

تمهيد

أولا: واقع الانحراف في العالم

ثانيا: واقع الانحراف في الجزائر من خلال حجمه وتطوره

ثالثا: وضع الحدث المنحرف في التشريع الجزائري

الفصل الخامس: تصميم وإجراءات الدراسة

أولا: منهج الدراسة

ثانيا: مجتمع الدراسة

ثالثا: الدراسة الاستطلاعية

رابعا: فروض الدراسة

خامسا: تقنيات الدراسة

سادسا: أسس تحليل البيانات

الفصل السادس: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة

أولا: استمارة المعلومات الخاصة

ثانيا: اختبار صحة فروض الدراسة

ثالثا: استمارة دراسة الحالة

خلاصة

الخاتمة

المصادر والمراجع

مقدمـــــــــة

تتطلب دراسة موضوع الإسكان وأهميته في حياة الإنسان الاجتماعية والسلوكية والمحيط الذي يعيش فيه، عدة مناهج وطرق وتقنيات للعمل، كما أن اختلاف أنماط البناءات السكنية وتساكن أسر وعائلات تنتمي إلى فئات اجتماعية متميزة تسجل منعرجا في تاريخ الدراسات الاجتماعية في الجزائر وتطرح العديد من المقاربات النظرية والمنهجية والعملية.

لهذا يجيء هذا البحث لتجميع أكبر عدد من المعلومات لفهم العلاقات بين العائلة والسكن والإسكان، وتوضيح أشكال تكيف الجماعات البشرية مع أنماط البناءات المفروضة عليهم أو التي أنجزت حسب تصوراتهم للحياة الاجتماعية، إلى جانب تفسير مختلف العلاقات التي تنشأ في ظروف جديدة تماما وارتباطها بالمشاكل التقنية، الاقتصادية، الديمغرافية والتعرف على أبعاد أزمة الإسكان وآثارها على حياة الإنسان الاجتماعية.

هل معرفة هذه التأثيرات الاجتماعية تساعدنا على وضع تصورات لحلول تتفق وظروف مجتمعاتنا؟

وضمن هذا المنحنى تندرج محاولتنا الراهنة، كإضافة في مجال الدراسات الحضرية، التي أصبحت تشكل محل اهتمام مراكز البحث الجامعات والمخابر العلمية، ولئن كان هذا الاهتمام المتناهي، يعبر عن أهمية مجتمع المدينة في عملية التنمية والتجديد والابتكار، فإنه في نفس الوقت يعبر عن المجتمع بكل مكوناته وخصائصه، إنها علاقة جدلية بين كيانين (المدينة، المجتمع) يعكس كل منهما طبيعة الآخر، فالمدينة هي كيان ذو أبعاد عمرانية وسوسيولوجية وثقافية واقتصادية، في حين أن المجتمع هو نظام من العلاقات الاجتماعية، يؤثر ويتأثر بهذا الكيان (المدينة) الذي يقوم بأدوار وظيفية وتنظيمية.

وغير خاف أن أي خلل في هذه الأدوار، سيؤدي – لا محالة – إلى بروز مشكلات ذات أبعاد ومستويات متباينة، من حيث تأثيرها ومداها.

ويستطيع المتجول العادي في شوارع مدننا أن يرصد على الفور عشرات المشكلات المتعلقة بالأوساخ، انهيار البيئة الفيزيقية، التسول، التلوث، البطالة، الإسكان وخاصة التوسع العمراني غير المنتظم، وانتشار الأحياء المتخلفة وما تحمله من انعكاسات خطيرة، تهدد من يوم إلى آخر كيان المجتمع واستقراره خاصة جنوح الأحداث والإجرام بصفة عامة.

والجريمة ليست ظاهرة إنسانية فحسب، وإنما هي أساسا ظاهرة طبيعية لأنها تتلازم مع الحياة حيث وجدت، وأنه ليس للإنسان مفر منها إلا بصفته فاعلا لها أو مجنيا عليه، أو هي أمر واقع حتما كلما توفرت شروطها.

ولما كانت للبيئة العمرانية علاقة بينها وبين جنوح الأحداث بصفة خاصة والإجرام بصفة عامة كان علينا من الضروري دراسة موضوع الإسكان وأهميته في حياة الإنسان الاجتماعية والسلوكية والمحيط الذي يعيش فيه، كما أن تنوع البناءات والتوسع العمراني المعاصر واختلاف البناءات السكنية وتساكن أسر وعائلات تنتمي إلى فئات اجتماعية متميزة تسجل منعرجا في تاريخ الدراسات الاجتماعية الأنثروبولوجية، مما ينعكس سلبا أو إيجابا على ثقافة المجتمع خاصة إذا علمنا أن الفن المعماري هو انعكاس للثقافات.

وما يهمني في دراستنا هذه هو التوسع العمراني وانعكاساته على جنوح الأحداث.

وقد ارتأيت أن تحتوي المقدمة على العناصر التالية:

1/ إشكالية الدراسة:

إن الدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة الإجرامية وبالخصوص جنوح الأحداث، تعرضت لمجموعة من العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي، غير أن هذه الدراسات لم تعط بعدا أساسيا حقه من الاهتمام فيه ألا وهو بعد البناء الاجتماعي الثقافي العمراني.

وظهور مشكلة تدني مستوى بعض الأحياء السكنية بالمدن الغربية الجزائرية بصفة خاصة والجزائرية بصفة عامة واختلاط الاستخدامات فيها مسؤولية ملقاة على عاتق المسؤولين وجهلهم لمكونات الأمة وما يسايرها في تركيب المجتمع حسب طبيعته.

وموضوع الدراسة يرتبط بالأسس التي تكون البناء الاجتماعي: الدين، العادات، التقاليد، اللغة والبيئة العمرانية هي الوعاء التي تجمع كل هاته الأصناف.

ولقد اخترت لدراستنا هذه عنوان "التوسع العمراني وانعكاساته على جنوح الأحداث" باعتبار أن الوسط أول ما يؤثر ، يؤثر على الطفل الصغير فهو كالورقة البيضاء ترسم عليها ما تشاء وتنقش عليها ما تريد، مما يجعل يتباين لأذهننا عدة إشكاليات متباينة ومختلفة تصب في موضوع واحد. لذا فمن الممكن القول: أن مشكلة الدراسة الحالية تتحد في المحاولة للإجابة عن الأسئلة التالية:

ما علاقة العمران بجنوح الأحداث أو الإجرام بصفة عامة؟ أو بالأحرى إلى أي مدى يمكن للتوسع العمراني المعاصر أن يؤثر سلبا أو إيجابا على ظاهرة جنوح الأحداث؟

وتتطلب الإجابة عن هذه الأسئلة دراسة الفروق في مستوى الضبط الاجتماعي في الوسط العمراني المعاصر بالجزائر وقد أخذت الناحية الغربية نموذجا للدراسة.

2/ أهمية الدراسة:

تتطلب دراسة موضوع الإسكان وأهميته في حياة الإنسان الاجتماعية والسلوكية والمحيط الذي يعيش فيه، عدة مناهج وطرق وتقنيات للعمل، كما أن اختلاف أنماط البناءات السكنية وتساكن أسر وعائلات تنتمي إلى فئات اجتماعية متميزة تسجل منعرجا في تاريخ الدراسات الاجتماعية في الجزائر، وتطرح العديد من المقاربات النظرية والمنهجية والعملية.

لهذا يجيء هذا البحث لتجميع أكبر عدد من المعلومات لفهم العلاقات بين العائلة والسكن والإسكان وتوضيح أشكال تكييف الجماعات البشرية مع أنماط البناءات المفروضة عليهم أو التي أنجزت حسب تصوراتهم للحياة إلى جانب تفسير مختلف العلاقات التي نشأت في ظروف جديدة تماما وارتباطها بالمشاكل التقنية، الاقتصادية، الديمغرافية والتعرف على أبعاد أزمة الإسكان وآثارها على حياة الإنسان الاجتماعية.

3/ أهداف الدراسة:

والهدف الأسمى من هذه الدراسة هو إعطاء نظرة لمسؤولينا بالدرجة الأولى وإنارة الساهرين على النسيج العمراني بالدرجة الثانية للسهر على عدم الوقوع في أخطاء في المستقبل تزيد في تفاقم الأعمال الإجرامية داخل النسيج العمراني.

4/ مفاهيم الدراسة:

الوسط الحضري (البيئة العمرانية) أو العمران الحضري: مجموع ما غيره الإنسان عن الطبيعة في المدن والمناطق الحضرية بما يشتمل البناء (العمارة والمسكن ... الخ)، وأيضا المنشآت الزراعية وغير ذلك.

الثقافة الحضرية: إن الثقافة بمعناها الأنثروبولوجي هي أسلوب أو طريقة الحياة التي يعيشها أي مجتمع بما تعنيه من تقاليد وعادات وأعراف وتاريخ وعقائد وقيم واهتمامات واتجاهات عقلية وعاطفية وتعاطف أو تنافر ومواقف من الماضي والحاضر ورؤية للمستقبل.

الثقافة الفرعية: الثقافة الفرعية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا تشير الثقافة الثانوية، الفرعية أو الخاصة إلى مجموعة من الناس أو شريحة اجتماعية معينة تختلف في وجهة معينة عن ثقافة أكبر هي جزء منها، وقد يكون الاختلاف متعلق بنمط الحياة والمعتقدات أو التخصص في أحد مجالات المعرفة أو طريقة رؤية العالم.

الجنوح: هي الأفعال المناهضة للمجتمع أو المحضورات الشرعية التي يرتكبها الأحداث في سن حداثتهم الشرعية والتي إذا اقترفها أو فعلها البالغون عدت من الجرائم التي يعاقب الشرع عليها من قصاص وحدود وغيرها.

الحدث – الطفل: عرف مكتب الشؤون الاجتماعية التابع للأمم المتحدة الطفل أو الحدث المنحرف بأنه الشخص في حدود سن معينة يمثل أمام هيئة قضائية أو أية سلطة أخرى مختصة بسبب ارتكابه جريمة جنائية ليلتقى رعاية من شأنها أن تيسر إعادة تكييفه الاجتماعي.

5/ الدراسات السابقة:

كثرت الدراسات التي تناولت موضوع الانحراف الأحداث في الجزائر منذ بداية الاستقلال إلى وقتنا الحاضر، وما هذا الثراء العلمي إلا مقياسا لمدى اهتمام الباحثين لفهم جذور إشكالية الظاهرة من جهة، وإسهام موضوعي في ميدان معالجة الانحراف والوقاية من جهة أخرى.

فالحاجة أكيدة إلى الاستفادة من هذه الدراسات المحلية والوطنية، ونستعرض منها خلاصات قد تساعد على ضبط مميزات الانحراف في الجزائر حتى لا تظل مجهودات الباحثين ديكورا يضاف إلى الأرشيف وحتى نقدم للعاملين في الميدان فهما تطوريا ودليلا مختصرا وهادفا خاصا بانحراف الأحداث ومميزات المنحرفين في الجزائر وقد اخترنا الدراسة الأولى على اعتبارها رائدة في المضمار.

الدراسة الأولى: "الحالة العائلية للأطفال المنحرفين في الجزائر العاصمة" لموريس بوروا (1948):

ركزت أهداف هذه الدراسة على التعرف على العوامل العائلية التي تقود إلى انحراف الأحداث (كالطلاق، وفاة أحد الوالدين أو زواج الأب من امرأة أخرى...) كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر شجار الوالدين في انحراف الأحداث مركزة على الخصائص الشخصية للولد

كالسمعة السيئة والإجرامية والإدمان على الكحول، وتناولت من جهة أخرى الخصائص الشخصية للأم كسوء الأخلاق والإجرامية أو الزواج من رجل آخر.

اعتمد البحث على أداتين هما المقابلة العيادية ودراسة الملفات الخاصة بالمنحرفين وقدر عدد عينة الدراسة بـــ 654 طفلا من الجنسين (525 من الذكور و129 من الإناث) بحيث ينحدر 444 من مجموعهم من أسر مرضية، بينما ينحدر باقي أفراد العينة من أسر عادية، وتوصل الباحث إلى وجود حالات من الشذوذ العائلي بالنسبة للمنحرفين الذين ينحدرون من أسر مرضية.

واستخلص الباحث أن الطلاق وانفصال الوالدين ووفاة أحد الوالدين هي أكثر الظروف انتشارا عند الأطفال المنحرفين مما يؤكد وجود علاقة بين هذه الظروف العائلية وانحراف الأحداث.

وإذا كانت هذه الدراسة تعود إلى ما قبل الاستقلال، فإنها بالرغم من ذلك كانت مشجعة للباحثين بحيث نجد استمرارية من طرفهم في تكملة مسار البحث من خلال الدراسات الأخرى، ومن جهة أخرى فقد زودتنا هذه الدراسة ببعض الخطوط العريضة تأثير بعض الظروف الاجتماعية على تكيف الأحداث أو انحرافهم.

الدراسة الثانية: بالجزائر العاصمة لآيت سيدهم محند (1973)

هدفت هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى التعرف على الخصائص الشخصية للبنات المنحرفات من خلال تطبيق رائز الرورشاخ، تمت الدراسة ميدانيا بمركز إعادة التكييف بالشراقة (الجزائر العاصمة) وبلغ عدد أفراد العينة 20 فتاة تم اختيارهن من بين 125 فتاة منحرفة، تمثلت أدوات البحث في رائز الرورشاخ والمقابلة العيادية واعتمد الباحث على تحليل إجابات الأفراد لرائز الرورشاخ على النظرية التحليلية.

خلصت نتائج الدراسة إلى وجود بعض الخصائص (السمات) الشخصية الأساسية لدى الفتيات المنحرفات: الأنا الضعيف، اضطراب الحياة العاطفية، اضطراب علائقي مع الآخرين، الخضوع لمبدأ اللذة، العلاقة مع الأشياء مجزأة وغير كاملة وانخفاض مستوى الذكاء.

كل هذه المميزات بإمكانها الإسهام في تكوين السلوكات المنحرفة أو التأثير على عوامل الانحراف، إضافة إلى ما توصل إليه الباحث من أن المستوى الدراسي لأفراد العينة تميز بالضعف، بحيث تراوح ما بين الأمية والابتدائي وأن مستوى أسرهن الاقتصادي والاجتماعي هو بدوره ضعيف ومنخفض، كما أوضحت الدراسة أن أكثر من ثلثي أفراد العينة انحدرن من أسر متصدعة بالطلاق أو بالانفصال أو بوفاة أحد الوالدين مما يشير إلى وجود علاقة بين هذه الظروف الاجتماعية والانحراف.

وما يمكن تبيانه من هذه الدراسة أنها اعتمدت على أداة تحليلية تكشف الجانب الخفي في شخصية المنحرفات، وهو الأمر الذي يساعد على الخوض في جانب مهم من شخصيتهن من جهة، وعلى تقديم بعض المساعدة قصد وضع خطط وقائية لعل أهم أسسها تنطلق من الأسرة.

الدراسة الثالثة: Contribution à une psychosociologie du jeune délinquant algérien لخالد نور الدين (1979):

تعتبر الدراسة إسهام موضوعي جيد خاصة لأنها ركزت على الطريقة التي يدرك بها العاملون في المراكز المخصصة لحماية الطفولة الشخص المنحرف وكيفية معالجة التشريع الجزائري للمشكلة إضافة إلى البحث عن مميزات الاجتماعية للمنحرف وخصائصه النفسية.

اعتبرت الدراسة أن سوء تكيف الأحداث بالجزائر مرتبط بالسياق التاريخي وبالتحولات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي بدأت مع الفترة الاستعمارية وامتدت مع الوقت.

اعتمد الباحث على دراسة ملفات المنحرفين وإجراء المقابلات وتطبيق رائز تكملة الجمل ورسم العائلة وكذلك الاعتماد على مقالة (Havighurst). طبقت الأدوات على أفراد العينة المقدرة بـــ 108 والتي قسمت إلى فئة المنحرفين (54) وأخرى متمدرسة كلها من الذكور.

قام الباحث بتحليل النتائج على أساس دراسة مقارنة بين المنحرفين وغير المنحرفين وبين الفئات المنحرفة نفسها، ثم قدم في نهاية البحث العوامل النفسية والاجتماعية المساهمة في انحراف الأحداث وسوء تكيفهم وعرض الاضطرابات التي يعاني منها الحدث خاصة على مستوى صورة الذات (تصورات الذات السلبية، مشكلات الهوية والاحباطات المؤثرة على صورة الذات، المشكلات العلائقية وقلق المستقبل)، وختم الدراسة بتقديم مجموعة من الاقتراحات العلمية والوقائية وكيفية إنجاح عملية إعادة التربية.

الدراسة الرابعة: لمحمد ارزقي بركان (1983):

أدخلت هذه عنصر التروح الريفي ودوره في انحراف الأحداث في المجتمع الجزائري، حاول الباحث التحقق من الفرضيات التالية:

- يميل الأحداث المنحرفون إلى الانحدار من أسر ذات مستوى اجتماعي واقتصادي منخفض.
- تزيد نسبة تواجد الأحداث المنحرفين في البيوت المتصدعة التي تعاني من الطلاق أو وفاة أحد الوالدين.
- يميل الأحداث المنحرفون إلى الانحدار من أسر كبيرة الحجم.
- يميل الآباء المنحرفون إلى اعتماد أساليب عقابية قاسية أكثر من الاعتماد على الأساليب الأخرى عندما يرتكب الحدث عملا خاطئا.
- وجود علاقة بين بعض الخصائص الشخصية وبين انحراف الأحداث.

واعتمد الباحث على عينة مكونة من 90 منحرف يقيمون في إحدى المؤسسات بالجزائر العاصمة، يتراوح أعمارهم ما بين 14 و18 سنة، أما وسائل جمع البيانات فقد كانت المقابلة واستمارة خاصة والملاحظة بدون مشاركة.

توصل الباحث إلى وجود علاقة دالة إحصائيا بين التروح الريفي وانحراف الأحداث وبين الحالة الاقتصادية السيئة ونقص العاطفة لدى الوالدين وكبر حجم الأسرة، لذلك، يمكن القول أن نتائج هذه الدراسة قد أكدت نتائج الكثير من الدراسات السابقة الخاصة بانحراف الأحداث خصوصا بالنسبة للعلاقة بين الظروف الأسرية والاقتصادية وتأثيرها على انحراف الأحداث.

الدراسة الخامسة: "التفكك الأسري وأثره في انحراف الأحداث" لبن شيخ بختي (1990):

هدفت الدراسة إلى التوصل إلى نتائج تربوية تساعد على تهيئة الظروف المساعدة على التكيف العادي في المجتمع، تدور فرضيات البحث حول نقطتين هما:

- إن الحدث الذي يعاني من ظروف التفكك الأسري يكون انحرافه مستهدفا.
- هناك علاقة بين التفكك الأسري وانحراف الأحداث.

اعتمد الباحث على الطريقة الوصفية والتحليلية مع إجراء المقابلات، تكونت عينة البحث من 240 منحرف (عينة تجريبية منحرفة ضمت 120 حدث وأخرى بنفس العدد عينة ضابطة).

وجد الباحث علاقة بين المتغيرات المدروسة واستخلص في نهاية البحث بعض الاقتراحات الوقائية، لعل أهمها:

- كتنظيم دراسة للآباء قصد توعيتهم.
- الاهتمام بإنشاء عيادات سيكولوجية.
- رفع المستوى الصحي والإدماج للأحياء الفقيرة.

كما قدم اقتراحات أخرى تمس الجانب العلاجي خاصة على مستوى الأولياء باعتبارهم جذور المشكلة، واقتراحات أخرى تتعلق بالأحداث المنحرفين كمحو أميتهم ومعاملتهم بدون قسوة ... إضافة إلى الاقتراحات خاصة بالتشريع مثل معاقبة الأشخاص الذين يدفعون الأحداث نحو التشرد، الاهتمام بقضاة الأحداث وتكون محاكم الأحداث مستقلة.

يمكن القول أن هذه الدراسة وصفت الحالة الانحرافية بالجزائر وحاولت معالجة ذلك بجملة من اقتراحاتها كما أنها أتت تكملة للدراسات السابقة حول الظاهرة.

الدراسة السادسة: "جنوح الأحداث وعلاقته بالوسط الأسري" لزينب حميدة بالقادة (1990):

تمثل الهدف من الدراسة في معرفة الظروف الأسرية التي يعيشها الأبناء ومدى تأثيرها في انحرافهم وجنوحهم، توصلت الباحثة إلى أن نسبة 66.67% من أسر الجانحين كان يشترك فيها الخصام بين الزوجين بالإضافة إلى أن نسبة هجر أمهات الجانحين لبيوتهن قدرت بـــ 23.33% والتي كانت أكبر من نسبة الآباء التي قدرت بـــ 06.67% وأن نسبة 94.44% من آباء جانحين كانوا يستعملون أساليب خاطئة في معاملتهم لأبنائهم، مع الإشارة إلى أن 50% كانوا يستعملون القسوة، في حين نسبة 76.67% من أمهات جانحات كن يستعملن هذا الأسلوب في المعاملة ونسبة 34.45% منهن كن يستعملن أسلوب التأرجح.

الدراسة السابعة: "العلاقة بين المعاملة الوالدية وبعد العصابية عند الأبناء" لهدى كشرود (1990):

تتركز إشكالية البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ✓ هل هناك علاقة بين إدراك الأبناء للمعاملة الوالدية وبعد العصابية (الاتزان الانفعالي)؟

- ✓ هل تختلف المعاملة الوالدية باختلاف المستوى الثقافي للآباء؟
- ✓ هل تختلف المعاملة الوالدية باختلاف المستوى الثقافي للأمهات؟

وقد تم التعرف على أبعاد المعاملة الوالدية عن طريق استخبار آراء الأبناء في معاملة الوالدية لشافير (Schaffer) الصورة العربية التي أعدها الأستاذ عبد الحليم محمود السيد، أما بعد العصابية فقد تم التعرف عليه من خلال قائمة آيزنك (Eysenck) للشخصية، وجمعت المعلومات الشخصية والاجتماعية حول الأبناء ووالديهم عن طريق الطاقة خاصة تم إعدادها بالاستعانة ببطاقة معلومات الشخصية للأستاذ عبد الحليم محمود السيد.

تكونت العينة من 200 طالب من السنة ثانية تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة، وقد روعي أن يكون جميع أفراد العينة من الذكور.

وخلصت النتائج أن هناك علاقة بين المعاملة الوالدية وبعد العصابية، كما أظهرت النتائج عدم وجود اختلافات واضحة بين أبعاد المعاملة الوالدية والمستويات الثقافية للأمهات واختلفت معاملة الآباء للأبناء باختلاف المستوى الثقافي، في حين لا تختلف معاملة الأمهات باختلاف المستوى الثقافي.

وبالتالي فتح مثل هذا البحث الآفاق لدراسة المعاملة الوالدية وكيفية تأثيرها على الأبناء وهو الأمر الذي نجده في معظم الدراسات التالية.

وتوجد الكثير من الدراسات الأكاديمية الأخرى التي لا يسعنا المجال لذكرها مثل دراسة بوكابوس أحمد (1983)، حيث تعرض فيها على وجه الخصوص إلى طرق التكفل بمشكلة الأحداث المنحرفين ودراسة بلعربي طيب (1987) التي تناولت بعض عوامل انحراف الأحداث في الجزائر.

إضافة إلى دراسات حديثة أخرى سعت إلى تشخيص المشكلة وضبط عواملها ومتغيراتها الكثيرة، إلا أن الأمر الذي يجب أن نوضحه في هذا المقام هو أن الظاهرة الانحرافية ككل الظواهر الاجتماعية الأخرى تطبع بسيرورة التغيرات الاجتماعية سواء في شكلها أو في طبيعتها أو حتى في مظهرها، لذلك، فإن أي سياسة إصلاحية عليها أن تنظر من هذه الزاوية دون إغفال أن انحراف الأحداث لا بد النظر إليه في كليته ومختلف مداخله (النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية) إذا أردنا أن نبني إستراتيجية عمل فعالة.

6/ خطوات الدراسة

سارت هذه الدراسة على أساس الخطوات الآتية:

1. استطلاع التراث المعماري والثقافي فيما يتعلق بمشكلة الإسكان بمدن (وهران – تلمسان – غيليزان – شلف – سيدي بلعباس)، وكذا استطلاع إحصاءات الجرائم المتعلقة بجنوح الأحداث بالأحياء السكنية المعاصرة بها.

2. اعتمدت الدراسة العملية على زيارة هذه الأحياء والبناءات الجديدة المعاصرة وقد شملت الأحياء كل من (حي بوجليدة، أوجليدة تلمسان)، (حي البرادعي ومنطقة الشرفة ولاية الشلف)، (حي سيدي الهواري، عين البيضاء، واد تليلات، دوار بلقايد ولاية وهران)، (حي عدة بوجلال، حي بن حمودة ولاية سيدي بلعباس) وأخيرا (حي الرمكة، حي زمورة عن ولاية غيليزان).

واقتضت الدراسة مقابلة المسؤولين والمشرفين الساهرين على السكن والإسكان بالمدن المذكورة آنفا من أجل الوقوف على الحقيقة وعن الأسباب التي أدت إلى تدهور النسيج العمراني رغم حداثته وعدم مسايرته للواقع.كما تم مقابلة رجال الأمن من أجل الحصول على نتائج الإجرام المسجلة في هاته الأحياء.

3. اعتمدت الدراسة أيضا على تطبيق الاستثمارات والاختبارات تطبيقا فرديا على كل فرد من أفراد العينة المدروسة، وصاحب عمليات التطبيق إجراء مقابلة شخصية لكل حالة بحث فيها

حالته، ظروفه ومشاكله وآلامه وتطلعاته وأدت مثل هذه المناقشة إلى شعوره بالثقة في المقابل ومن تم الإفصاح بصدق وصراحة عن مشاعره وإحساساته واستغرق التطبيق الفردي جهدا ووقتا كبيرين.

4. ولقد طبقت الاختيارات والاستثمارات على عينة أخرى من أولئك المتواجدين في دور إعادة التربية للقصر بحي قمبيطة (وهران).

5. اعتمدت في البحث في تحليل النتائج على التكرارات والتوزيعات التكرارية وكذلك النسب المئوية من أجل تدعيم البحث والوصول إلى حقائق علمية مضبوطة.

الفصل الأول
تطور العمران في الجزائر

أولا: التجربة العمرانية الكولونيالية في الجزائر

ثانيا: التجربة العمرانية الجزائرية الجديدة

ثالثا: تقييم السياسة الحضرية الجديدة الجزائرية

خلاصة

أولا: التجربة العمرانية الكولونيالية في الجزائر

رغم أن الجزائر قد عرفت حركة عمرانية مستمرة – كما لاحظنا ذلك في الدول التي تعاقب على حكم المغرب الأوسط، فإن الحركة العمرانية في الجزائر لم تتبلور إلى مع الحركة الاستعمارية، لقد قدر "إيف لاكوست" « Yveslacoste » سكان المدينة في الجزائر غداة سقوطها فريسة الاحتلال الفرنسي سنة 1830 بـــ 5%، لا يعادل 150.000 حضري يرتكزون في الجزائر وقسنطينة وتلمسان[1] والتي شكلت أساس الشبكة العمرانية ما قبل الكولونيالية.

لقد ورثت الإدارة الفرنسية نموذجا عمرانيا في مرحلة انهيار بطيء[2]وإذا كانت هذه المدن تشكل مرتكزا أساسيا للسيطرة التركية على الأهالي المهيكلين في قبائل، فإن سقوط السلطة المركزية عجل بسقوط هذه المدن في يد الاستعمار الفرنسي بسهولة أيضا.

1. العمران في المنطق الاستعماري:

لم يكن من السهل على المستعمر توسيع نفوذه في الجزائر، فقد كان عليه خوض الحرب ضد الأهالي قرابة أربعين سنة حتى يقرر بأن تصبح الجزائر مستعمرة استيطانية بمعنى أن المستعمر قد أسكن بقوة عدد هائل من الأوروبيين (فرنسيين، إسبان) ومعظمهم مزارعين وعسكر كما يتضح من الجدول التالي[3]:

جدول 1 تطور عدد المستوطنين في الجزائر 1840 – 1871

1840	1851	1871
25.000 ن	130.000 ن	272.000 ن
المصدر: chrif rahmani, la croissance, op cit, p 36		

لقد كانت حركة الاستيطان قاسية جدا على المجتمع الجزائري ما قبل الكولونيالي.

([1])Yveslacoste, l'Algerie passé et présent in « chrif rahmani, la croissance urbaine », op cit, p 76.

([2]) بمعنى المرحلة التي سبقت الاستعمار الفرنسي للجزائر.

([3])Dr Sari Djillali, les villes pré coloniales de l'Ouest Algerien (Nadroma, Mazouna, Kolea) S N E D , Alger, 1970, p 185.

حيث اضر الاستعمار بحكم منطقة إلى تفكيك البنايات التقليدية، ومنها تفكيك القبائل رمز المقاومة ضد الاستعمار حتى تسهل عملية اكتساب الأراضي للاستيطان وتوفير بنيات تحتية يرتكز عليها المستوطنون الجدد، ولنجاح هذه العملية أصدرت الإدارة الاستعمارية مراسيم عقارية أهمها قرار مجلس الأعيان Senatusconslte[1] الصادر بـــ 22 أفريل 1863 وقانون فاري Loi Warnier[2] الصادر سنة 1873، وتدريجيا بدأت المستوطنات تتعمق بظهور شركات كبرى والتركيز العقاري، ومن هنا تضطر السلطة الاستعمارية إلى تطوير البنية التحتية التي ترتكز عليها اقتصاديا وعسكريا واجتماعيا، ومنها المدينة والقرية حسب النمط الأوروبي ليتمكن المستوطن الجديد من التكيف مع البيئة الجديدة، بمعنى أن إقامة المستوطن الجديد يجب أن تمر عبر المدينة.

2. النموذج المديني الاستعماري:

بعد القضاء على المقاومات، بدأ المستعمر يسيطر على المجال، وقد كانت المدينة أولى عمليات التوسع الاستعماري، بتعمير المدن العتيقة كتلمسان وقسنطينة ومزونة، بتوسيعها حسب مخطط المدينة الأوروبية تجنبا لاعتداءات محتملة من الأهالي – انظر خريطة تلمسان رقم 3 – لقد رسم الاستعمار مخططا مجاليا يتناسب ومنطقة الاستعماري يهدف إلى ربط القطاعات الغنية للجزائر بالميتروبول من خلال الثلاثية مخازن الحبوب – سكة حديد – ميناء أو معادن – سكة حديد – ميناء لتصدير المعادن – كانت المدينة تهدف إلى تمرير التجارة عبر العالم وداخل منطقتها [3] انطلاقا من هذه الثلاثية.

ومن هنا ترتسم شبكة مجالية استعمارية وتبرز ثلاثة محاور تتحكم فيها وهران – الجزائر وقسنطينة، وفي الأطراف تتضاعف بمحورين ثانويين لعنابة وتلمسان، أما مجموع المناطق الداخلية، فإنها تترابط فيما بينها بسكة حديد تلمسان، سوق أهراس ومن جهة أخرى تفرض ضرورة المراقبة

(1) كلمة مشتقة من لفظ سينات Senat مصطلح يطلق على البرلمان أماساتو سكونسلت فهي القرارات التي يصدرها السينات لتقوية القانون.

(2) قانون ينسب إلى أوراني منطر الحركة الاستعمارية.

(3) برت فهوزلتس، النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين دار الآفاق الجديدة بيروت 1960 ص 22.

العسكرية لكامل البلاد، توسيع المجال الاستعماري داخليا أكثر فأكثر إنشاء شبكة من المدن والقرى.

بسكة حديد تلمسان، سوق أهراس، ومن جهة أخرى تفرض ضرورة المراقبة العسكرية لكامل البلاد، توسيع المجال الاستعماري داخليا أكثر فأكثر إنشاء شبكة من المدن والقرى.

وفعلا تشكلت شبكة حضرية كولونيالية أحدثت قطيعة مع الشبكة الحضرية ما قبل الكولونيالية، وتكون قاعدة لخدمة الاقتصاد الاستعماري، "إن هذه المدن الأوروبية في معظمها بتصميمها المنتظم وطرقاتها المتقاطعة في زاوية قائمة قد تأسست بمحاذاة السهول والجبال، أو مصب حوض كبير"[1].

3. أثر التحضر الكولونيالية على المجتمع الأهلي:

كان تأثير التحضر الكولونيالي واضحا على المجال والمجتمع الذي فوق المجال، حيث برزت عنصرية مجاليه Ségrégation spatiale فالمدينة أصبحت تعبر عن إقامة الأوربيين وبعض العائلات الجزائرية الميسورة المتوفرة على كافة مرافق الحياة، تحيط بها أحيانا الأحياء الشعبية المنتفخة بالهجرة الريفية، تشكل هذه الضواحي أماكن سكن العمال المحليين الذين يعملون في بعض الصناعات التحويلية والخدمات[2]. بمعنى آخر "أنها مجمعة حضرية دون روح ليس لها مواصفات المدينة، ودون مستوى ضمان المزايا الاقتصادية للحياة المدينة، خاصة فيما يتعلق بالشغل والسكن، لا تتمتع بالضمانات والأمن كالذي ميز النظام الاقتصادي الاجتماعي السابق"[3]، أما البقية الكبيرة من الأهالي Les Indigènes فقد حاولوا إجباريا إلى الدواوير ومراكز التجمع بموجب المراسيم العقارية حدت إقامتهم في مناطق فقيرة جبلية، وكل مسكن محاط بـــ "زربية" كسياج له أين يتعايش

(1) Société de géographique et d'archcologie d'Oran, Bulttin trimestriel, Tome 58, fasc 208 (4 entrimest), 60 année, doc 1937 Oran.

(2) د. عبي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830 – 1960)، مرجع سابق، ص 72.

(3)Bourdieu et A Sayad, Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle-en Algérie, les edition de minuit, Paris 1964, p 111.

الإنسان مع الحيوان من حيث الأكل والنوم، يتميز المجال الجديد بصغر المساحة الزراعية، مما قلص أراضي التجوال من أجل تغذية الماشية وتناقص المساحة المخصصة للزراعة المعاشية، مما أدى إلى انتشار المجاعات، وهذا ما حتم على الأهالي المشردين الاعتماد على الغذاء الطبيعي، فمن أجل تخفيف العجز الغذائي "كان قسم كبير من سكان الدوار يعتمد على جمع البلوط وخلطه بكميات مماثلة له من الشعير، وكان البلوط يشكل نصف كمية الغذاء بالنسبة للفئات الأفقر، وذلك طيلة أربعة أو خمسة شهور في السنة. وكانت نسبة قليلة من السكان تأكل الخبازة وبعض النباتات الشوكية وبعض الخضر البرية"[1]. ومع تطور الحركة الاستعمارية كان بعض الأهالي يضطر إلى العمل الموسمي في مزرعة المعمر (جني عنب الخمر) أو التوجه إلى المدينة للعمل في خدمات تكون حقيرة جدا (تنظيف الحذاء)، إن المدينة في منطق الاستعمار هي المجال المخصص لإقامة الأوروبي قبل كل شيء، في حين يجب على الأهالي الثبات في الريف بعيدا عن الأوروبيين حتى لا يضايقونهم ويكونون في خدمتهم متى شاءوا، كتب الجنرال لاباسي: "لهم السكان المحليين" إنتاج الحبوب، الزراعة الكبيرة وتربية الماشية وهذا ما لا يمكننا أن نزاحمهم فيه، ولنا الزراعة الصناعية والتجارة والصناعة وسكك الحديد والغابات والأعمال الكبيرة ذات الاستعمال العام، وأخيرا لنا المدن"[2]، يوضح الشكل رقم 15 التطور في معدلات التحضر خلال الفترة الاستعمارية بشكل متباين جدا، ففي الفترة الممتدة ما بين 1860 و1954 كان معدل التحضر الأوروبي يتجاوز 69% بينما ظل بالنسبة للأهالي أقل من 17% في المتوسط.

وانطلاقا من هذا المنطق الاستعماري، فإن المجتمع التقليدي الجزائري قد استمر رغم البدائل الثقافية التي حاول المستعمر غرسها في الجزائر، لقد حافظ المستعمر على البنيات الفكرية الخرافية علما بأن التحول الاقتصادي والحضري الذي عرفته أوروبا اقتضى تحولا جذريا في البناء الثقافي والاجتماعي، وهكذا خلق الاستعمار نمطين من المجتمع، الجزائر الأوروبية الحضرية والجزائر الريفية

(1) عبي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق، ص 90.

(2) الجينرال لاباسي، نقلا عن الدكتور عدي الهواري، المرجع نفسه، ص 73.

الحضرية، وبذلك يكون الاستعمار قد خلق نقيضه وعدوه في المستقبل، فلا غرابة أن تنشأ الحركة الوطنية المسلحة من أصول ريفية، ويكون في نفس الوقت العقبة الأساسية في توطيد المجتمع الأول، وبالتالي لا يجب التقليل من أهميته بالنظر سلبية، يقول فرانتز فانون Frantz Fanon: "إن الفلاح الذي يثبت في مكانه يدافع بشراسة عن تقاليده، بحيث يمثل في المجتمع المستعمر العنصر المنضبط في إطار البنية الجماعية، صحيح أن هذه الحياة الحامدة الثابتة على إطار رهيف، يمكنها أن تولد حركات على مستوى القاعدة والتشدد الديني أو الحروب قبائلية، غير أن في عفويتها، فإن الريفية تبقى منضبطة يذوب فيها الفرد في الجماعة"[1]. وهكذا فإن هذه المدن والقرى الاستعمارية ما هي في الواقع إلا مستوردات ثقافية من بلاد أخرى، شيدت بمعزل عن الثقافة التقليدية الأهلية، لقد كان عملها محصورا في أن تكون بوابة للعالم الخارجي وإقامة المستوطن، كان الأهالي يؤمون إلى المدينة دون أن يغير ذلك من بنائهم الثقافي ويحسن وضعيتهم الاجتماعية، وحتى الذين ثبتوا في المدينة حافظوا في الغالب على علاقات قوية مع قرائهم وعائلتهم، ولم تكن المدينة تعتبر في نظر المهاجر على أنها مقره النهائي، بل على أنها مسكن مؤقت يستطيع أن يغادره متى شاء، وهكذا فإن الولاء للمدينة كان فكرة غريبة[2].

ثانيا: التجربة العمرانية الجزائرية الجديدة

1. امتداد العمراني الكولونيالي[3] بعد الاستقلال:

في السنوات الأولى للاستقلال، لم يكن للفئات الفقيرة الواسعة في الريف سوى السعي إلى تحسين أوضاعها الاجتماعية بعد مرحلة شقاء وبؤس وتهميش دام أكثر من قرن، حيث كان المستعمر على العكس من ذلك يعيش ظروف حسنة في المدينة، ومن هنا ستشكل المدينة نظر الريفي المحروم مبدئيا الملجأ الذي سيحسن من شروط وجوده وهذا ما يفسر الهجرة الريفية المكثفة

(1)Frantz Fanon, les damnés de terre, F, Maspéro, Paris 1968, PP 66-67.

(2) بارت. ف هوزلتس، النواحي الاجتماعية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 164.

(3) العمران الذي انتشر أثناء الفترة الاستعمارية.

باتجاه المدينة الأوروبية المنشأ والتصميم، يشير الجدول التالي النمو السريع للمدن في الجزائر بتأثير الهجرة الريفية وفي العقد الأول من الاستقلال.

جدول 2 نمو المدن (1966-1973)

المدن الساحلية	المدن الداخلية	المجمعات الصغرى
133.2	132.9	140
المصدر: A. Prenant : Essai d'évaluation et d'interprétation de la croissance urbaine en Algérie 1966-1974, Mars 1976, P 75.		

القاعدة 1966 = 100

لقد عبر علماء العمران بالنمو الديمغرافي للمدينة الجزائرية في هذه المرحلة، فبدلا أن تكون بديلا ايجابيا تفاقمت مشاكل لم يغير أحوال الوافدين الجدد من النواحي التالية:

- ✓ كان المهاجرون إلى المدينة أكبر حجم يزيد عن إمكانيات المدينة، الشيء الذي جعلها لا تسد حاجياتهم من سكن وعمل وشغل وصحة وتعليم.
- ✓ استغلال فوضوي للمجال، حيث نمت مناطق سكنية غير مصممة حسب معايير البناء الحضري الحديث.
- ✓ تركز الشبكة الحضرية في المنطقة الساحلية، مما زاد في اختلال في التوازن الإقليمي.
- ✓ تعقد المشاكل وانتشار الآفات الاجتماعية كالإجرام، المخدرات والدعارة... الخ.
- ✓ لم يغير الوافدون الجدد من سلوكاتهم المستمدة من بنائهم الريفي وخاصة البناء القبلي.

ومن هنا كانت السلطة العمومية وهي واعية بهذه المشكلة المدينة، أن تعيد النظر في اشتغال الشبكة الحضرية الموروثة عن العهد الكولونيالي، كجزء من محاولتهم الواعية في محاربة التخلف، كغيرها في البلدان النامية.

2. السياسة الحضرية الجديدة:

أ- جرارة المشهد الحضري:

بدأت السلطة العمومية تفكر في المدينة كظاهرة حضرية (Phénomène urbaine) مع تعقد المشاكل الناتجة عن النمو الحضري الديمغرافي.

تميزت بالتدخل المباشر للسلطة في تطوير الظاهرة الحضرية، مقتبسة آليات اشتغال المدينة الحديثة في كثير من الحالات، من خلال تشييد قاعدة اقتصادية – كالتجربة الغربية الأوروبية الحديثة- لكن بإدارة دولاتية Volontarism étatique معتمدة على التصنيع باعتباره المحرك الأساسي للتنمية المستقلة Développement autocentré[1]، ذلك ما يدفع المجتمعات التقليدية نحو التصنيع والتحضر هو رغبة صفوتها الحاكمة على المزيد من القوة من ناحية، وتدعيم مكانة هذه المجتمعات داخل نطاق المجتمع الدولي من ناحية أخرى، فالقوة الاجتماعية للدول في هذا العصر تتحدد إلى حد كبير وفقا لتوافر أساس صناعي حضري كبير[2]. ورغم تأخرها، فإن إرادة السلطة العمومية قد عملت على توسيع الشبكة الحضرية من خلال تطوير المدن الكبرى الساحلية وخلق مدن داخلية رابطة Villes-relaisوإحياء للمدن المتوسطة[3] لقد أخذت هذه الإستراتيجية بعدا اجتماعيا تهدف إلى تحقيق توازن جهوي بين الشمال والجنوب بالتوزيع العادل للنشاطات الاقتصادية والمرافق العمومية، تماشيا مع ما جاء في الميثاق الوطني: "إذا كانت الثورة الجزائرية تهدف إلى ترقية الإنسان والمساواة بين المواطنين، فلا يمكننا تحقيق أهدافها إلا في حدود تمكنها من إلغاء الفوارق بين الجزائريين بغض النظر عن المنطقة التي يعيشون فيها" ومن هنا تتدعم الشبكة الحضرية بمشروع القرى الاشتراكية، تهدف إلى تحضير الريف، فكل قرية اشتراكية تتضمن بالضرورة 12 تجهيزا (ثقافي، اجتماعي، رياضي) وهذا من شأنه أن يثبت السكان الريفيين

(1) J. Peneff, Industriels Algériens, Paris Ed, du CNRS/CRESM, 1981, pp 87-88.

(2) محمد الجوهري وآخرين، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، مرجع سابق، ص 37.

(3) أنظر هذا الصدد:

Aspects de l'urbanisation Algerienne N° special Bull Soc Iangéog 1972 N° 1, P 144

والبوادي في قراهم للتقليل من الهجرة الريفية نحو المدن المتواجدة أصلا والقطيعة مع الطلاق المعتاد بين المستثمرات الفلاحية المتجمعة وسكن العمال المبعثر[1]، إن هذا المشروع يطمح إلى تغيير نهائي للمشهد الزراعي للمناطق عامة وتحويل جذري لظروف استغلال الأرض وحياة السكان[2]، ومن هنا جاء مشروع الألف قرية اشتراكية، ففي سنة 1981 كان قد أنجز 140 قرية اشتراكية و 240 أخرى كانت في طريق الانجاز – انظر الخريطة رقم 4 – غير أن مشروع القرى الاشتراكية قد كلف السلطة العمومية مجهودات وتكاليف، لذلك سعت إلى اتخاذ إجراءات جديدة أكثر مرونة وتنوعا من ذلك القرية المركز (Village centre) والمساكن التابعة (Habitats-satellites) وهي تجمعات سكنية تضم من 10 إلى 30 سكن تمكن الفلاحين من التقرب من عملهم والاستفادة من بعض المرافق (المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، الطرق)، وإذا كان إنشاء القرى الاشتراكية قد تولته الدولة بشكل كامل، فإن هذه الإجراءات الجديدة تعتمد على البناء الذاتي[3] (auto construction).

ب- المدينة الجديدة وضرورة التغير الاجتماعي:

يجب الانطلاق من العلاقة الوثيقة بين التغير الاجتماعي بما فيه التغير الفكري والنمو الحضري الاقتصادي في التجربة الجزائرية، وبالتالي الترابط بين مستوى التحضر والتغير الثقافي الملازم له، إن التغير الاجتماعي هو حالة تتعرض إليها المجتمعات عبر تطورها التاريخي، وقد حدد غي روشي Guy Rocher مميزاته[4] فيما يلي:

أولا: عن التغير الاجتماعي ظاهرة جماعية بحيث تدخل فيه المجموعة أو قطاع محسوس في هذه المجموعة، ويمس ظروف أو أنماط معيشته أو أكثر من ذلك التغير في أنماط التفكير.

(1) الميثاق الوطني 1976، ص 110.

(2) ميثاق الثورة الزراعية، رئاسة مجلس الوزراء، 8 نوفمبر 1971 المطبعة، ص 32.

(3) Marc Cote, op-cit, p 193.

(4)Guy Rocher, le changement social, Introduction à la sociologie, ed HMH 1968 PP 20-21.

ثانيا: يجب أن يكون التغير الاجتماعي تغيرا في البناء، بمعنى إحداث تغيرات في التنظيم الاجتماعي في مجملها أو في بعض مكوناته.

ثالثا: يفترض التعرف على التغير في البناء في الزمن، بمعنى آخر نستطيع تحديد مجموع التحولات أو تسلسلها بين نقطتين أو أكثر في الزمن، وانطلاقا من هذه النقاط المرجعية، نستطيع التأكد من وجود تغير ما وإلى أي حد حدث التغير.

رابعا: يكون التغير حقا في البناء، كل تغير اجتماعي اتصف بنوع من الديمومة، بمعنى لا يجب أن تكون التغيرات الاجتماعية بأنه "كل تحول ملاحظ في الزمن يمس بطريقة لا تكون فقط عابرة وإنما تغير في بناء واشتغال التنظيم الاجتماعي لمجموعة معينة ويغير سير تاريخها"[1].

إن هذا التغير هو الذي من المفترض أن يحدث في المدينة الجزائرية من خلال تحول الوافدين نحو التحضر، بحيث يشمل تحولا نوعيا في القيم الريفية واستبدالها بقيم حضرية جديدة بتغيير القيم والمعتقدات في المجتمع، لتجعلها أكثر ملائمة للنهضة الاقتصادية المدنية، ستكون المدينة[2] القناة التي تمرر عبرها الثقافة الرسمية للدولة.

3. الوسائل التشريعية والمالية للظاهرة الحضرية الجديدة في الجزائر:

إذا كان من الضروري وضع سياسة حضرية بديلة جزائرية تتلاءم مع التوجهات السياسية العامة، فإن الظاهرة الحضرية تفرض إعادة النظر في التشريعات التي كانت توجهها وفي معظمها موروث عن العهد الاستعماري، وكذلك الوسائل المالية اللازمة، وهذا ما قامت به السلطة العمومية من خلال وضع سلسلة من الإجراءات والقواعد لتطوير الظاهرة الحضرية الجديدة[3].

([1])Guy Rocher, le changement social, Op-cit,P 22.

([2]) برت هوزلتس، النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 87.

([3]) Prenant A. Semmoud B les nouvelles périphéries urbaines en Algérie, une repture avec les oppositions traditionnelles centre-périphérie. Tr. Tle reonde urbanisation au Magreb, tours, 1978, pp 25-66.

أ- الوسائل التشريعية:

- المستوى العقاري:

تصبح البلدية – سنتوسع في طريقة تنظيمها لاحقا – المسؤول الرئيسي في تنظيم المجال عامة، لتواجه مشكلتين أساسيتين: المضاربة على الأراضي المخصصة للبناء (كانت تتم بين الخواص) وضرورة توفير المجال لتطوير التجهيزات والمرافق العمومية لتغطية الطلب على الخدمات والمواد فبموجب التعليمة رقم 26-74 صدر قانون الاحتياطات العقارية (Réserves foncières) وتعرف كما يلي: "الاحتياطات العقارية تتشكل من جميع الأراضي بغض النظر عن طبيعتها، سواء ملكية الدولة أو الخواص، تدمج جميعا بالضرورة ضمن المحيط العمراني"[1].

ولذلك تمنع كل عملية بيع للعقارات داخل المحيط العمراني بشكل حر، وإنما يجب أن تتم مع البلدية على أساس تقديرات تقوم بها مصلحة الدومين، والتي بموجبها يحافظ الخواص الذين ستصادر أراضيهم على مساحة تتناسب وحجم عائلتهم معرفة بالمرسوم بـــ (20م^2/ شخص في المتوسط أي 180م^2/ عائلة) ويحول الفائض إلى أملاك البلدية وبموجب هذا الإجراء تلتقي مع مبدأ الثروة الزراعية بالنسبة للأراضي الزراعية، وبذلك تستطيع التحكم في المجال وتواجه مشكلة التوسع العمراني.

- المستوى العمراني:

وضعت السلطة العمومية أداة قانونية لهيكلة العمران، تتمثل في التصميم العمراني التوجيهي Plan d'urbanisme directive[2] بحيث يوزع المجال كما يلي:

✓ تقسيم المجال إلى المناطق حسب الحاجة.

(1) قانون الاحتياطات العقارية، التعليمية رقم 26-74 بتاريخ 1974/02/20، المادة 2.

(2) Circintermin (interrieur, finances) n° 14801 D.G.AA. CL/F.L du 8 déc. 1975.

- ✓ المسارات والممرات الرئيسية للمحافظة عليها، تغيرها أو انجازها بعرضها وخصائصها.
- ✓ الأمكنة المخصصة لأهم التجهيزات ذات المنفعة العامة والأمكنة المكشوفة.
- ✓ تحديد المساحات الخضراء للمحافظة عليها أو إنشائها.
- ✓ المشاريع الأولية الموجهة للتزويد بمياه الشرب.

وقد دعم هذا الإجراء بقوانين وطرق للاستفادة من المجال عبر مخططات عمرانية مفصلة تمس التوزيعات الخاصة منها المناطق الصناعية (ZI)[1] والمناطق السكنية الحضرية جديدة (Z.H.U.N) والتي تمثل تجمعا سكنيا جماعيا يضم جميع التجهيزات والخدمات، وقد تقرر انجازها منذ 1975[2].

ب- الوسائل المالية:

إن تهيئة المجال الحضري عملية مكلفة قبل كل شيء، بمعنى أنه من الضروري وضع أرصدة قصد الاستثمار في المشاريع الحضرية المبرمجة في التصميم العمراني الموجه، الحضرية، لذلك اعتمدت السلطة العمومية على وضع مخططات تنموية تمس بشكل مباشر المنطقة الحضرية ومنها مخطط التنمية البلدي (P.C.D)، حيث يهدف إلى توزيع القروض المحلية الموجهة إلى البلديات وتنسيق الاستثمارات الصادرة عن الميزانية المركزية الاستثمار للخطة وتطوير المخطط المجالي للتنمية[3]، كما دعم (P.C.D) بمخططات أخرى موجهة أساس للظاهرة الحضرية، مخطط التحديث الحضري (plan de modernisation urbaine P.M.U) من إعداد كتابة الدولة (S.E.P) ويعتبر أصلا برنامجا ماليا[4] وإذا كانت هذه المخططات تعتمد على المصاريف العمومية بشكل شبه مطلق، فإنها تختلف من حيث المصدر، إذ التمييز بين المصاريف العمومية البلدية والدولة المركزية، وبشكل عام فإن المصاريف البلدية قد ارتفعت خلال الفترة 1970 – 1990 نتيجة الارتفاع ليس في الدخل

(1) تنجز المناطق الصناعية كلما تقرر انجاز خمس وحدات صناعية على الأقل تخلق حوالي 1000 منصب شغل.
(2) Guerroudji. T : la procédure des Z.H.U.N. cahiers Géo de l'ouest. Oran 1980 n° 56 pp 55-57.
(3) Circ du SEP C3 de Juin 1974 relative à l'élabo et l'adopt des plans communaux de développement.
(4) Circ C2 de Mars 1974 concernant le P.M.U.

الضريبي المحلي وإنما بفعل المساعدات التي تقدمها الدولة عبر الريع النفطي، ذلك أن مساهمة البلديات في التنمية المحلية لا تمثل إلا 11% من مجموع المصاريف العامة، مما يفسر المساهمة الكبيرة للدولة وفي نفس الوقت يجعل الجزائر من الدول التي لا تساهم المجموعات المحلية إلا بنسبة قليلة في التنمية، واتكالها الكبير على الدولة، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 3 مساهمة المجموعة في التنمية في بعض الدول

اليابان	%70	الاتحاد السوفياتي	%40
الو.م.أ	%50	فرنسا	%26
يوغسلافيا	%46	الجزائر	%11
ايطاليا	%41	تونس	%8
المصدر: Cherif Rahmani, la croissance Urbaine en Algérie, op-cit p 196.			

ومن خلال الجدول يبرز الدور المتعاظم الذي قامت به الدولة في بعث التنمية وفي نفس الوقت الظاهرة العمرانية المرتبطة بها، إن مجهودات الدولة اتجاه المحيط – المجموعة المحلية – عظمة إلى درجة أنها بدأت تولد ظرفا جديدا يصعب تحديد مداه إن المركز لا يكتفي بالتمويل فقط وإنما يقرر، ينشط، يراقب بواسطة ممثليه المحليين، فالوالي مثلا يتحول إلى رئيس البلدية إذا رفض هذا الأخير أو تقاعس في توفير الشروط الضرورية لكل عملية تجهيز أو استثمار[1].

ثالثا: تقييم السياسة الحضرية الجديدة الجزائرية

عرفت الجزائر موجة حضرية بعد الاستقلال لم تعرفها من قبل، فهي تعرف تقليديا بريفيتها، النمو السريع لمعدل التحضر تماشيا مع مخططات التنمية التي اعتمدت عليها من خلال تطوير القطاع الصناعي والخدمات والتي اتجهت أصلا نحو التمدن السريع، فمنذ بداية السبعينات ينتقل

([1]) القرار 73-136 في أوت 1973، المادة 12 موضحة اكثر في القانون البلدي المادة 271 (بالنسبة للمصاريف الضرورية).

معدل التحضر من 36% إلى 51% خلال الفترة 1966-1987، ولتوضيح أكثر، فإن الفترة 1966-1977 تميزت بتزوح حوالي 1.7 مليون نسمة نحو المدن بمعدل 130.000 ساكن سنويا[1].

وعلى مستوى عام، فإن إحصاء 1977 قد كشف عن وجود 231 مجمعة حضرية لأكثر من 5000 ساكن، أو 211 مدينة إذا اعتمدنا على التعريف النوعي للمحافظة الوطنية للإحصاء والتحقيقات الإحصائية CNRES[2]

وبتدخلها المباشر في إدارة الاقتصاد، فإن السلطة العمومية كانت تريد إحداث نقلة نوعية في اشتغال المدينة، بتحويلها من مدن استهلاكية التي تميزت بها خلال الفترة الاستعمارية وما قبل الاستعمارية (الاقتطاع الضريبي من الريف، الريع العقاري، نشاطات تجارية والسيطرة على الإقليم) إلى مدن منتجة من دون أن تكون عالة على إقليمها الريفي أصلا، ذلك أن سياسة التنمية الجزائرية عملت على تعميم الوحدات الصناعية وخلق التجهيزات والخدمات في عدد كبير من المدن والأرياف المحيطة بها، نظريا، بدأت المدينة تفقد طابعها الطفيلي لتكتسب وظائف إنتاجية وخدمية.

غير أن التوسع الحضري الذي عرفته الجزائر خلال العقود الثلاثة التي أعقبت الاستقلال واجه مشاكل، بنفس ما وجهت التنمية بشكل عام، سواء من خلال عدم اكتمال الوحدات المدينة نفسها أو الشبكة الحضرية عامة، "فعلى صعيد كل الجزائر، ساهم تضاعف المراكز الإدارية السياسية والصناعية في دائرة النظام الحضري بالمدن الصغيرة، لكن دون أن يحدث إدماجا فعليا للديناميكيات الاقتصادية والديمغرافية والعمرانية، بحيث تملك المجموعات كالهضاب، أنسجة عمرانية غير متكاملة[3] كبناء مصانع دون مساكن للعمال أو استثمارات غير – كافية لم تمتص البطالة، الشيء الذي أرغم الوافدين الريفيين إلى المدينة، وهو أمر سيدهم أصلا الثقافة الريفية

(1) Marc cote, l'espace Algérien, op-cite, p 111.

(2) يعتمد تعريف المحافظة للإحصاء على 9 معايير (عدد النشطين في غير الزراعة % تطور السكان، الوظيفة الإدارية...، وللمزيد أكثر انظر إلى:
CNRES : Etude de l'amateur urbaine au recensement de 1977, document provisoire, SEP, Alger 1978, p 95

(3) Claude Chaline, les villes du monde arabe, op-cite, p 30.

المتجدرة في مجتمع كمجتمعنا، بتقاليده القاسية التي تناهض عادة التبدل السريع ولا يستطيع تكييف ذاتها بسرعة كافية حسب التحولات الحضارية، إن المدينة في الجزائر لم تكتمل بعد و لم تتخلص من طابعها الريفي، "إن العمران في الجزائر لم يتشكل بعد في طريق التشكيل بنفس الطريقة التي تتشكل بها التنمية".

خلاصة

تميز المشروع التنموي الجزائري بعد الاستقلال بارتباط التنمية بالدولة في وعي وممارسة النخبة الحاكمة والفئات الاجتماعية المجتمع بالمؤسسة السياسية لدرجة أن عقدي التنمية ومخططاتها من بداية الاستقلال إلى الثمانيات قد أدمج المجتمع في الدولة.

وأن ما تهدف إليه الدولة الاشتراكية هو تغيير المجتمع المدني جذريا حتى تضمن الانتقال الكامل من المبادئ الموروثة عن التنظيم الاجتماعي السابق إلى مبادئ التنظيم الاشتراكي.

إن التنمية لن تحدث في فراغ وإنما تنعكس في المجال الطبيعي – منذ الاستقلال – المتنامي باستمرار بالرغم من المكاسب التي تحققت بفضل مجهودات الدولة، فإذا كانت قد أصبحت المحرك الأساسي للمجتمع، كل شيء مرتبط بها... فإنها لم تصل إلى مبتغاها، فلا استقلال اقتصادي تحقق ولا صناعة ولا مستوى معيشي تحسن والخاسر الأول والأخير هو الفرد الجزائري.

الفصل الثاني
أنمـــــاط البنـــاء

أولا: الأحياء القصديرية

ثانيا: البناء الفوضوي

ثالثا: الأحياء القديمة

رابعا: الأحياء الانتقالية

خامسا: السكن الجماعي

سادسا: البناء الجاهز الخفيف

سابعا: الفلل الفاخرة

ثامنا: السكن التطوري

أولا: الأحياء القصديرية

تعتبر زيادة نسبة النمو الديمغرافي الحضري والتروح الريفي المستمر والأمل في الحصول على حياة أفضل من خلال العمل في المؤسسات الصناعية من المؤشرات الأساسية في زيادة الأحياء القصديرية بالمدن.

ظاهرة منتشرة في معظم دول العالم ترجم الدليل القاطع والرمز الواضح لتفاقم أزمة الإسكان رغم انتشارها تختلف من مدينة إلى أخرى من حيث أسباب وجودها وأنماط مبانيها ونوعية الحياة بها أما التي توجد في الدول المتقدمة فهي أفضل بكثير من الأحياء التي نعرفها عموما في البلاد النامية من حيث مبانيها وانخفاض كثافتها وقربها من المرافق العامة.

أما في آسيا تزدهر الأحياء الفقيرة في بيئات كثيرة فهي تنشأ عند المستنقعات وبجانب الهضاب والتلال وفي المدن نجدها بالقرب من المناطق الصناعية والمناجم.

بينما تنشأ هذه الأحياء في أمريكا اللاتينية بجانب المقابر والطرق وقرب المساكن الجديدة وتظهر آلاف من الأكواخ المظلمة بجانب المغارات والكهوف القديمة.

ومن الواضح أن الجماعات ذات الدخل المنخفض لها مستوى معيشي منخفض تلجأ مباشرة إلى الأحياء القصديرية التي تقدم المأوى الرخيص الثمن للنازحين الجدد غير القادرين على تحمل شراء أو إيجار وحدة سكنية جديدة أو قديمة هذه المجتمعات تعيش في عزلة تامة عن المجتمع المحلي الكبير بعاداته وعرفه وتقاليده ذات العلاقة بالريف مما نجم عن ذلك ترييف المدينة وتشويه منظرها الحضري.

وعلى العموم وصف الباحثون هذه الأحياء بكثير من الأسماء حيث يعرفها المعجم الفرنسي أنها تمثل أشكالا خاصة لبؤس السكن الحضري وتتكلم اللغة الفرنسية Les taudis[1] الأحياء القصديرية وعلى المدن البائسة Les villes misérables وتتكلم اللغة الإنجليزية عن Settlements

([1]) Le petit Robert, 1999.

squatters الجماعات التي تحتل أرضا بغير حق أو أحياء واضعي اليد وعلى The slums بالإضافة The shanty Town الفضلات وcites ward أحياء السجون وتسمى بالإسبانية Barrios et barriados وبشيلي canqamente وفي تونس les gourbi villes مدن قصديرية أما في الجزائر فقد عرفها الأستاذ فاروق بن أعطية بأنها مجموعة من البرارك[1].

وفي دراسة منطقة نيودلهي بالهند، انتهت إلى إن مدن العشش أو الصفيح أو الباسطيBuster منطقة سكانية بنيت بطريقة غير قانونية في وسط المدينة لا قديمة أو بأقرب منها وبنيت أيضا على هامش للمناطق الحضرية.

وتعرف الجمعية الاجتماعية لمدينة ريو دي جانيرو Rio De Janeiro البرازيل الفافلا Favelas بأنها مجموعة من السكنات المبنية ذاتيا، ذات كثافة سكانية مرتفعة، بنيت بطريقة فوضوية وبمواد غير مناسبة وبدون أن تتدخل المصالح العامة او بنيت فوق أراضي الخواص بغير موافقة من أصحابها.

بالمقابل يرى زويق استيف Stefanzweig أن الفافلات أنجزت في مواقع رائعة ومثيرة للإعجاب، وهي ملجأ الزنوج، تتمركز فوق تلال المدينة كمكان الأعشاش المملوءة بأقرقر الطيور صورة ترمز للحياة الطبيعية وسط حضارة الإنسان في القمر على هذا الأساس تعتبر وثيقة يحتفظ أثارها على الأقل في فسيفساء.

إن تكوين المناطق العشوائية والأحياء السكنية المتدهورة نتيجة حتمية للنمو العمراني، وهي من أهم مشاكل الأراضي الحضرية في البلاد النامية.

ويرى ابرمزان[2] السياسة السكنية التي لا تعترف بحقيقة وجود واستمرار هذه المناطق تؤدي في الغالب إلى ازدياد نموها وقيامها في مناطق تؤثر على باقي أجزاء المدينة، بما أنه لا مناص من

([1]) Benatia F l'apropriation de l'espace a alger depuis 1962, Ed S.N.E.D. Alger
([2]) Manuel Castells, Is there an urbain sociology in Tavistok publication. London 1976.

تكوينها فيجب التخطيط لها وإقامتها في مناطق منتقاة، وبناء إنشاءات تسمح بتحسينها مع الوقت في المخطط على حسب المعايير الدنيا للتصميم والذي يمكن أن يطلق عليه اسم " UP GRANDIG" أو "SLUM BUILDING" بالرغم من كونه ليس مثاليا ولكنه على الأقل أفضل من المتاهات والآمال الكاذبة يمكن لهذه المناطق مع التخطيط السليم أن تتحسن مع الوقت وتنمو مع نمو الإمكانيات حتى تصل إلى مستوى أفضل من المستوى البدائي لها، أما عملية الإزالة فهي لا تكون مبررة إلا عندما تكون الدولة قادرة على إعادة تسكين العائلات التي تم إحلالها، وبحيث تكون عملية الإحلال هي المرحلة الثانية من البرنامج السكني بينما تكون المرحلة الأولى هي توفير السكن البديل.

وفي دراسة حول ظاهرة البناءات الفوضوية بكونو Kono نيجيريا يعتبر ألان فريس Flain fries أن هذه البناءات غير القانونية يرجع أصلها في هذه البلاد إلى الحقوق الأولى التقليدية لامتلاك الأرض، أما ريشارد ستيفن Richard Steven[1] يرى أن الأحياء غير القانونية وغير الرسمية هي مناطق ينجر فيها السكان بناءات بمجهوداتهم الذاتية دون الاعتماد على مخطط أو الأخذ بعناصر تنظيم الحي الحضري والالتزام بقياسات ومواصفات المخطط والاعتراف بالمفاهيم الخاصة بالحدود، حدود تتعلق بالطرق، بالمدارس بنظام تصريف المياه، وإذا وجدت هذه الخدمات فإنها قليلة في هذا النوع من الأحياء.

ومفهوم Slum مفهوم تقديري وليس تعاملي ويجب أن يكون تعريفه في ضوء العوامل الاجتماعية الثقافية السياسية والاقتصادية والنفسية التي تكون المحيط السكني، لأن الأحياء التي تعتبر غير قانونية أو غير رسمية في ثقافة ما تكون مناسبة في ثقافة أخرى، في هذا الإطار أوضح R.M. SOLZBACHER[2] أن مفهوم Slum أخذ بعين الاعتبار ثلاث خصائص:

1. الظروف الفيزيقية للمنطقة.

(1) Richard. S Cities and housing. The Spatial paterne of urbain --- land.
(2) R.M. SOLZBACHER

2. ظروف السكن (الظروف الصحية، نقص في التجهيزات، اكتظاظ بالسكان).

3. نقص التنظيم الاجتماعي الفعلي للصورة الاجتماعية المتماسكة للأغلبية.

نجد في دراسة قام بها مارشال كليفار Marchal Clivard[1] أن الأحياء القصديرية هي أنماط من البناءات لها خصائص معروف عالمية فيها سكنات غير مناسبة مع المحيط والمخطط الحضري، تفتقر إلى التجهيزات تمتاز باكتظاظ وازدحام كبير، وهي رمز وتترجم بعض أنماط الحياة وهي تحمل أسماء وقيم التي تظهر في سلوكيات صلبة وخشنة.

وتتصف بكل مظاهر التخلف والفقر وسوء التغذية وتعتبر مصدر من مصادر الجريمة (والإجرام) والسرقة والنهب وسبب وجودها الصناعة مع عوامل أخرى في الدول النامية.

وهناك مدخل آخر خاص ببعض اليساريين إذ يعتبرون أن الفلافلا نموذج للحياة المريحة وظاهرة جاءت قبل المجتمع المثالي. لهذا أصبح الحي مكان تقارب واتحاد ونقطة التقاء واجتماع. تظهر مثل هذه الأحياء كمدن هامشية نموذجية لها نظام ديمقراطي، أين التضامن الشعبي يوحد السكان في مجتمع محلي واسع، واعية بظروفها وبقوتها في عملية صراع الطبقات، وهي كيان هام في الصراع المدينة[2].

في الجزائر ليست الأحياء القصديرية وليدة التصنيع، لأنها أول ما ظهرت في عهد الاستعمار وتحت ضغطه وبالتهديد في سنة 1929 وهي السنة التي عرفت فيها فرنسا أزمة اقتصادية كبيرة.

يرى كامينوس يساعد في تكوين هذه المناطق المعدلات والمعايير التصميمين المرتفعة الثمن فمعظم تعليمات وقوانين التخطيط والمباني في البلاد المتطورة في أوربا وأمريكا ذات مستوى رفيع[3]. الواقع يستطع جزء صغير من السكان أن يستوفوا حقيقة هذه المعدلات وينتج عن ذلك

(1) Marchal Clivard
(2) Reney Koney, l'industrie et la société. P.U.F , P 32.
(3) Horaico Caminos, Urbanization primer for disgn of sites C.M L. London England MIT 1975 68.

أن الأغلبية العظمى من المباني تكون دون هذه المعدلات المرتفعة وغير ممثلة للظروف الحقيقية المجتمع مما ينتج عنه انتشار مناطق الإسكان العشوائي.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الحكومات في البلاد النامية لا تملك الوسائل التنظيمية الضرورية اللازمة لإلزام الأفراد بإتباع القوانين والمعدلات الموضوعة. كما أن موارد الدول لا تسمح لها بتوفير البدائل السكنية لجماعات هذه المستوطنات. أمام الظروف الإسكانية المتدهورة والإمكانيات المحدودة يلجأ الفقراء لمساعدة أنفسهم، وخلق وسيلتهم الخاصة للبقاء، لأنهم في أشد الحاجة للغذاء وللمأوى وللتعليم وللعمل واحتياجاتهم اليومية لا تستطيع الانتظار. ينتج عن ذلك أكثر المناطق شيوعا في أماكن التحضر السريع، مستوطنات غير شرعية والقطاع غير الرسمي للإسكان.

ويشترك كامينوس، مع ترنر[1] في أن هذه المناطق توفر على الأقل وسيلة للبقاء لمن ليس أمامهم بديلا آخر، كما يتحسن تكوينها وتتقدم تصاعديا إذا اكتسب سكانها أمان الحيازة، قاطن هذه المناطق، يقوم بالبحث عن وسيلة للبقاء والتحسن فإنه في نفس الوقت ينمي مواهبه وإمكانياته المادية ويرفع من مستوى تعليمه، ويحسن من ظروفه الصحية ويطور سكان المناطق العشوائية موقفهم الإيجابي من المسؤوليات الفردية والجماعية ويخلقوا من المستعمل عنصرا نشطا في الدورة السكنية، وقد أثبتت الأبحاث من هذه المستوطنات في أمريكا اللاتينية على درجة عالية من التنظيم، وذلك تكتسب القوة في الصمود أمام السلطات التي تحاول إزالتها وتدل التجارب والدراسات أن هذه المناطق تلاءم احتياجات وإمكانيات الناس، وأن سياسات إخلائها خطأ يجب تداركه لأنها لا توقف من تكوينها بل تستمر عمليات اغتصاب الأرض والبناء الغير قانوني بقوة متزايدة.

ومما لاشك فيه أن التحضر الذي حدث في عهد الاستعمار الفرنسي والذي كان واضحا من خلال النظام الحضري الذي ساد وسار حسب ميكانيزمات.

(1) Horaico Caminos, op cite P76.

منطق تكديس رأس المال ووفق مصالح الطبقة الحاكمة دون الاهتمام بالطبقات الأخرى من عامة الشعب والذي أدى بالضرورة إلى إنشاء أحياء قصديرية يسكنها الجيش الاحتياطي للعمل.

وفي هذا الإطار يلاحظ فرنس فانون[1] أن مدينة المستعمر مدينة مزدهرة بنيت بالحجارة والحديد مزينة بالأنوار المشرقة أرصفتها مزفتة، تلتحق الزبالة بالبقية الأخرى بطريقة لا يراها أحد، أما مدينة الأهالي والزنجي فهي مدينة الاحتياط ومنطقة بؤس ومكان مريب يسكنه المرعبون يتكدس فيه الأفراد وهي مدينة الجياع. وبالمقابل توصل تورنر في دراسة حول الإسكان أن عالم الأحياء القصديرية يعتبر بالضرورة مجتمعا منحطا لأن العائلات الفقيرة لها سبل كبيرة في اللباقة والعبقرية في الحصول على مواد البناء والتنظيم[2].

ومن جهة أخرى يصف الأخصاء بالأمم المتحدة سكان الأحياء القصديرية عامة والمتشردين بصفة خاصة بأنهم خطر على الصحة العامة ويهينون كرامة الإنسانية.

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن الحي القصديري منطقة سكنية فقيرة متخلفة يقيم فيها الآلاف من السكان، يعيشون في شبه عزلة وفي مساكن غير صحية وغير لائقة على مستوى هيا ريشية المجال الحضري، أنجزوها بأنفسهم تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات الضرورية وهي التعبير عن المجال الأكثر وضوحا على مستوى الفروق بين حاجات الاجتماعية في السكن وبين الشروط الاجتماعية للإنتاج وانعكاس واضح لتفاقم أزمة السكن.

وبعد الاستقلال وجدت الجزائر مشكلة الأحياء القصديرية من ضمن المشاكل الأخرى التي خلفها الاستعمار، أمام هذا الوضع السياسي اهتم المخطط بهذه الأحياء في عملية التنمية والاقتصاد وباتت من الأمور الضرورية، يشغل سكان الأحياء القصديرية مكانة خاصة في نظام الإنتاج وإعادة

(1) Franz Fanon, Les damnés de la terre, Maspero, Paris 1968, P 82.
(2) John F.C Turner, Housing by peopole, Towards Autonomy in Building environnements, New York, Pautheau books, 1977, P 76.

إنتاجهم بأقل كلفة بطريقة غير رسمية غير قانونية وذات صبغة أيديولوجية، هذه الأحياء لا تعطي صورة جميلة للمدينة بل تقدم الهامشية الاجتماعية بطريقة واضحة ومباشرة.

في سنة 1963 وضعت السلطة المركزية الجزائرية مشروعا للتغلب على ظاهرة أزمة السكن وذلك بإدخال ترميمات وتحسين مساكن الأحياء القصديرية وبناء التجهيزات الجماعية الضرورية قامت أول تجربة في جانفي 1963 بالعاصمة في حي قصديري يقع بوادي أوشايخ وكان عدد سكانه 900 ساكن يقطنون 20 كوخا وبعد سنتين من البناء الذاتي جددت معظم المساكن وأنجزت مدرستان ومستوصف وسوق تجاري[1].

هذه التجربة ليست فاشلة واستطاع السكان أن يوفرا بأنفسهم المرافق الضرورية. تكونت حياة اجتماعية واقتصادية دون أن يهدم الحي وينتقل سكانه إلى مناطق سكانية أخرى، أما في مدينة قسنطينة وفي سنة 1999 ليس بعيدا عن الجامعة التي صممها المعماري أوسكار نيمبار والتي تذكر كعامل فني طلائعي عند الكلاسيكية الوظيفة في علم الهندسة المعمارية تنشأ وتتوالد بسرعة في كل يوم فجائيا أكواخ جديدة من القصدير.

وحسب إحصاء البلدية[2] لسنة 1999 أن مدينة قسنطينة محاطة بـــ 6500 كوخا منها ما بني منذ أكثر من 30 سنة ومنها ما بني بعد الاستقلال. هذه التنمية الضخمة للسكن غير الصحي بالمدينة يخضع إلى قوانين دقيقة تتناسب مع المنطلق الداخلي للنظام الحضري، لأن الحي القصديري ميكانيزم اجتماعي كبير عادة يتكون ويتوسع للدفاع عن عادات وتقاليد وعرف النازحين من الصعب الحياة بدونها، أو تركها بسهولة يتكيفون معها ويسهل الاستقرار والبقاء بوجودها. يخلق ساكن الحي نظامه الخاص للمجال وله شطارة في التصرف مستندا في ذلك على الوسط الريفي

([1]) Alain Medan (oued ouchayah) Banlieue D'Alger in Revue espace et société. Octobre 1973, N° 1011.
([2]) R.G.P.H 1999.

المتأصل فيه. هو ليس دمله يكفي أن نخرقها فقط وليس نموا شادا داخل النسيج الحضري فهو ظاهرة تعممت وتوسعت بالمدينة.

هذه الميكانيزمات وحدود التنمية العمرانية ساعدت على امتداد العمران الفوضوي في وسط المدينة وعلى أطرافها والوضع الحضري الحالي هو نتيجة خلفيات تاريخية لها علاقة مباشرة مع إنشاء الأحياء القصديرية التالية: حي الست المنصورة، الكم الرابع، سيدي المسيد، محجرة لانتيني، طنوجي، أمزيان، الأقواس وادي الكحلة، رمانية السفلي، بارد، جانيس، ساقية سيدي يوسف، ومما لاشك فيه أنه يوجد اختلاف في درجة الفقر بين هذه الأحياء ويتجلى ذلك حسب اندماج السكان في الحياة الحضرية.

وعلى سبيل المثال حي المنصورة من أقدم الأحياء القصديرية يتميز بزيادة في التزاحم السكاني والالتصاق الشديد للمباني الشيء الذي أدى بضيق الشوارع وتعرجها، يستخدم المبنى فيه لأكثر من غرض هو أقصى صنف المعبر عن أزمة. يستأنس ربوة الست المنصورة الحيوانات من بقر وغنم وكلاب.

تشهد هذه المنطقة تطورا عمرانيا حضريا من مباني جماعية جديدة وثانوية ومعهد إسلامي، وأنجزت بالجهة الشمالية الشرقية مباني فاخرة يملكها كبار التجار والأطباء والمحامون. مازال هذا الحي كما هو و لم ينظر في انتقال سكانه لأنه بعيدا عن الأنظار ونظرا لحدة أزمة السكن بالمدينة.

وقد لاحظنا في العشرية الأخيرة أن سكان الأحياء القصديرية ينجزون مساكن في أماكن تثير الانتباه (انتباه السلطات المحلية والولاية وحتى الوزارية) حتى يكون انتقالهم سريع وسهل، يرجع هذا الأمل إلى اعتقاد السكان أن السلطات المركزية همها الوحيد أن تحترم سياسة البلاد أمام الآخرين، وهذا لا يكون إلا بتنحية الأكواخ التي أنجزت بجانب الطرق التي يمر عليها الوفود السياسية الوافدة من خارج الجزائر. ونظرا لإقامة الأكواخ فوق أرض الدولة والقطاع الخاص فهي ممنوعة قانونيا، ينجز السكان الأكواخ في يوم الخميس والجمعة، حتى لا يستطيع الشرطة طردهم

وإن فعلت لا يكون بقرار من العدالة، نظرا لأزمة الإسكان الخانقة وعدم قدرة السلطات والمؤسسات الحكومية على توفير هذه الحاجات الضرورية للسكان تتغاضى عن هذه الإمدادات العمرانية غير المشروعة.

هذه الوضعية والحالة التي يعيشها المدينة بفعل النمو الحضري المرتفع وزيادة الأكواخ القصديرية تؤثر بدون شك على النمو العمراني السليم للمدينة في شتى النواحي وتفرز مشاكل عديدة يرجع ثمن علاجها غال على ميزانية البلدية والولاية.

وقد جاء في مشروع رئيس الجمهورية أن ظاهرة السكن الحقير التي برزت في شكل الأكواخ وأحياء القصديرية مثل ظواهر الجوع والمرض فإن زوال هذه الظاهرة سيكون من بين العلامات التي تدل على انتصار الثورة ضد البؤس[1].

رغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة لتوفير السكن والمرافق الضرورية والتجهيزات الكافية إلا أنها لازالت ضعيفة. هدف صعب تحقيقه على المدى القصير وخاصة في الظرفية الحالية التي تعرف فيها البلاد جمودا لبعض المشاريع الهامة والتي تحتاج إلى عمله صعبة، خاصة بعد انزلاق تربة حي صباطي وتوسع البناءات الفوضوية بطريقة سريعة لم يحدث مثلها في تاريخ الجزائر. نظرا للوضع الخطير الذي تعرفه المدينة ونظرا للتوقعات الزلزال ستتحطم المنطقة وتنجم خسائر بشرية كبيرة.

وضعت المصالح المختصة مشروعا لبناء الحي الجديد يوزع على المنكوبين ولكن الملاحظة اليوم لم ينجز منه إلا مائتي مسكن فقط في شكل عمارات "اقتصادية" دون شرفات.

لا ترجع بالدرجة الأولى مسؤولية إقامة المساكن غير الرسمية إلى سكان الأحياء القصديرية بل تعود إلى القوانين التي صدرت من المجلس البلدي بحيث عمل على اغتراب وحث السكان نحو

(1) مشروع رئيس الجمهورية سنة 1999.

العمل المخالف للقانون والبناء غير الشرعي وأهمل علاقة الأحياء الفوضوية والإستراتيجية العامة للتخطيط في النظام الحضري.

وقد عنى A. Graham Tipple [1] عناية كبيرة بالإسكان الحضري في غانا ودرس ظاهرة تحسين ظروف حياة سكان الأحياء القصديرية في علاقة ربطها بالمعطيات الثقافية وبين أهمية شعور الفرد بالملكية الخاصة وفي تحسين صناعة المسكن والبحث على النوعية الجيدة للمحيط.

ونفس الاتجاه R.A. Olier[2] يستنكر حكم تحطيم وإزالة هذه الأحياء ويدعم فكرة استصلاح وترميم الأكواخ، مؤكدا على أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وقد أنهت الدراسة الميدانية التي قمت بها في سنة 1985[3] حول النمو الحضري وأزمة الإسكان أن الكثير من الأحياء القصديرية تشترك في الخصائص التالية:

من الناحية الجغرافية:

- بنيت على ضفاف الأودية، فوق الروابي، وبالمناطق المرتفعة وبالمنحدرات.

من حيث المكان:

- صعوبة التنقل، ممرات موزعة توزيعا سيئا.
- طرق ضيقة وغير معبدة.
- تظهر الأحياء ككتلة متماسكة ومتراصة وعرة الاختراق والدخول.

من الناحية الثقافية:

- التقارب العقلي والديني والفني.
- المركز والمكانة الموروثان.

(1) A. Graham Tipple, Urban Housing and the up grading in relation to culture in Kumasi P 230.
(2) R.A. Olier, Sule, Op cite, P 76.
(3) عبد الحميد دليمي، النمو الحضري وأزمة الإسكان، د د م جامعة قسنطينة 1985.

- الاستعانة بالالتزامات المعرفية في المجتمع المحلي الصغير.
- الالتزامات عامة وغير محددة.
- اقتصاد العائلة الكبير.

من الناحية الفيزيقية:

- لا توجد مرافق ضرورية ولا تجهيزات اجتماعية ولا مصارف مياه ولا ماء ولا غاز بنيت بالطوب والخشب والقصدير فضلات متناثرة في شتى النواحي الحي القصديري.
- المواصلات سيئة.

من الناحية الاجتماعية:

- سوء الحالة التعليمية والصحية
- كثافة السكان عالية
- ارتفاع نسبة الأحداث والتشرد والطلاق.

معظم السكن يعلمون بالقطاع الاقتصادي غير رسمي.

نجد عندما نرجع إلى تاريخ الإنسان في الحضارات الأولى، ورغم أن الإنسان الأول لا يملك الوسائل المادية لإنجاز مأواه إلا أنه كان قادرا على بناء مسكن بنفسه والآن في عصر الإعلام الآلي والتكنولوجيا باتت كفاءاته غير قادرة على ذلك، اليوم ما بقي له إلا القدرة والكفاءه على بناء كوخ ليعيش فيه أحوال مزرية وغير آدمية، نستطيع اليوم أن نحكم عليها وهي أسوأ حالا من تلك المباني التي كانت تبنى قديما ومن تلك المغارات التي خرج منها الإنسان الأول ولعل هذا يعود أيضا إلى أن العوامل التالية:

1. يبذل العامل جهدا كبير في عمله.

2. لا تسمح له ساعات العمل الرسمية وأيام العمل الأسبوعية أن يحسن في مسكنه.
3. الوجبات الغذائية التي يتناولها خلال اليوم غير كافية لإعادة طاقاته.
4. العتاد الضروري لبناء مساكن، موجود إلا عند المصانع وشركات البناء والحصول عليه لا يكون إلا عن طريق السوق السوداء.
5. المشكل القانوني الذي يمثل في ضرورة تسجيل قطعة الأرض لاستلام رخصة البناء من الولاية.
6. لشراء قطعة أرض يجب أن يتحصل العامل على عمل ثابت يسمح له بجمع كمية كبيرة من المال.

تبين هذه العناصر أن العامل المادي يلعب دورا أساسيا في إعاقة وتحسين الظروف الحياتية لسكان الأحياء القصديرية. ولهذا بات من الضروري في الوقت الحالي اتخاذ إجراءات تخطيطية إيجابية حول ظاهرة الأكواخ وأن التأخر في العلاج يؤدي في المستقبل القريب إلى اتساع نطاق هذه الإمدادات العمرانية وإلى حالة وضعيتها صعبة التحكم فيها.

ومن المعروف أن الحضارة المبنية على الأكواخ، حضارة خاطئة لأن قيمة الحضارة تظهر من خلال نوعية السكن، الذي يساعد على تطوير وتقدم الأفراد الذين يشاركون في تنمية وتطور بلادهم في مختلف المستويات.

وعلى هذا الأساس وللتغلب على الظروف الصعبة والحالة المزرية الذي وصل إليها المجتمع المحلي الصغير في الأحياء القصديرية من الأفضل أن ينسق بين ما تنص عليه القوانين وما تحمله التنظيمات من أفكار وواقع السكان، بمعنى آخر عوضا أن تتمركز القرارات على مستوى السلطات السياسة العليا، من الأحسن أن نبذل جهدا من القاعدة وندمج السكان في عمليات القرار على مستوى المحلي، من الممكن أن يكون سكان الأحياء القصديرية منبعا للمعلومات

الضرورية في تحضير مشاريع تستجيب إلى متطلباتهم وسلوكياتهم الاجتماعية في المجال ويبقى على المهندسين والمخططين تحسين المعطيات وإسقاطها على المخطط.

ولخلق التوازن بين حاجات مختلف المناطق السكانية والسكان يجب أن نخالف بعض التنظيمات والقوانين الحضرية ودون الإفراط فيها ووضع برنامج للتغلب على هذه الظاهرة التي تؤثر في النسيج الحضري وتزيد من المشاكل الاجتماعية وتشوه الناحية الأيكولوجية، وزوالها لا يعني أبدا تغلبنا على أزمة الإسكان بالمدينة، لأنها تبقى مع بقاء الأحياء الفوضوية وبقاء الأحياء القديمة والمساكنة والاكتظاظ في جميع المساكن.

جدول 4 قائمة الأحياء القصيرية

أهم المناطق	رقم المنطقة	عدد السكان
نيويورك	01	544
البريدعة	02	310
باردو	03	190
المجزرة	04	70
المنصورة	05	33
الأمير عبد القادر 1	06	917
الأمير عبد القادر 2	07	381
الأمير عبد القادر 3	08	212
المنصورة	09	466
منطقة المفجرة	10	203
الزيادية	11	87
سركينة	12	78
واد الحد	13	261
ابن تليس	14	184
شركة الجرارات	15	134
بصوف	16	81
سميحة	17	185

منطقة الفروسية	18	195
شعب الرصاص	19	57
منطقة برصاص	20	156
الحي البئر	21	198
حي بودرع صالح	22	114
عين الباي	23	06
منتوري	24	12
محجرة العسكرية	25	40
Bon Pasteur	26	50
حي القماص	27	115
الكم الرابع	28	25
الكم التاسع	29	10
سيدي مسيد	30	74
حي الحطبية	31	50
CILLOC	32	23
الملعب 17 جوان	33	28
بيدي لويزة	34	25
سيساوي	35	71
ONAMA	36	21
المجموع	36 منطقة	5552

المصدر: مكتب الدراسة بولاية قسنطينة 1999

ثانيا: البناء الفوضوي بالمواد الصلبة

ظهر هذا النوع من البناء في الثلاثينيات الأخيرة من جراء التنمية السريعة للبلاد من جراء الموجات المتدفقة من سكان الريف إلى المدن ومن جراء الزيادة الديمغرافية المرتفعة وأزمة السكن، هذا الشكل الفوضوي والنمط الجديد من الاستيطان في النسيج الحضري علامة واضحة وإشارة معبرة على استيلاء الأراضي العامة والخاصة بالقوة.

استعمال مفهوم البناء الفوضوي ومفهوم الأحياء القصديرية قابل للتبادل بمعنى آخر من الممكن استخدام المفهوم الأول في مكان الثاني، غير أن لما نتمعن في الملاحظة نجد أنها تقدم نفس الخصائص الاجتماعية، الثقافية الفيزيقية بداية النشأة، البناء الفوضوي منطقة سكنية بنيت في النسيج الحضري بطريقة غير قانونية فوق أرض الدولة، جميع قطع الأراضي التي بيعت إلى الخواص في عهد الاستعمار الفرنسي والتي بيعت بعده تعتبر غير مشروعة وفوضوية لأنها أقيمت بدون استشارة المهندس و لم تدخل في المخطط الرئيسي للمدينة وهي غير موجودة في وثائق البلدية أو الولاية، يخالف هذا الشكل من الاستيطان الأشكال الأخرى من البناء عموما معظمه أنجز بالمواد الصلبة الحديثة الغالية الثمن (مثل الخرسان، الأجور، النجارة، الحديد، الزجاج)، يبدأ الإنسان بتعيين القطعة التي يريد أن يبنيها برسم على الأرض مربعا أو مستطيلا مساحته لا تجاوز الأربعين متر مربع، ثم يقوم بحفر مربعات في الأرض بعمق 50 سم لإرساء الركائز بعد هذا العمل يركب الحديد في وسك الحفر ويرمي الحجارة والإسمنت ثم بعد ذلك يخرج الحديد من الأرض ويربط جميع الحفر بنفق مفتوح من الأعلى ويصب فيه الإسمنت المسلح، وبعده يركب الركائز في الأساس وتبليط المساحة المرغوب بناؤها ويصب الإسمنت في الأعمدة وبعد زمن يأتي دور الحطب الذي يستخدم لحمل طوب الإسمنت ثم يضع حديد الرباط ثم يبلط السقف وبعد إنجاز هيكل الطابق يأتي دور بناء السلم وإنجاز الطابق الأرضي، يستعمل صاحب المسكن الحطب الجيد للأبواب والنوافذ، يتحكم سكان هذه المناطق جيدا في ميكانيزمات البناء وخاصة عند صب الإسمنت المسلح وتبليط الأرضية ويستعمل بطريقة سليمة وملساء وذات نهاية جيدة.

يتطلب هذا النوع من التعمير اكتساب بعض من المهارة والتي تعلمها سكان هذه المناطق عن طريق التقاليد، انتقلت من جيل إلى جيل وكان اكتساب مختلف الحركات التقنية بطريقة سهلة من خلال مشاركة الأفراد في بناء عدة مساكن بطريقة التويزة.

هذا التعاون المتبادل والتماسك الاجتماعي والتضامن الجمعي يوفر لكل أسرة بالمناوبة اليد العاملة الضرورية وإنشاء علاقة وثيقة بين التظيم الاجتماعي للجماعة المنتجة (مثل هذه البناءات) وبناء المساكن، الظاهر من دراسة وتحليل الاستعمالات والممارسات الجماعية وخاصة التي تعلق بإملاء المجال تبين قدرتهم على تسيير قضاياهم الخاصة، لما نقرأ هندسة الحي وشكله والوظائف التي يقدمها نجده صورة معبرة عن الحاجات اليومية للسكان، رغم العوائق المفروضة من عامل الفقر يتكيف الحي مع الوضع وبإمكاننا فهم ممارسات الحياة الاجتماعية من خلال تنظيم وتسيير مصالح السكان (توزيع الماء والكهرباء) والمجالات الجماعية (الطرق، الساحة، أماكن التجمع، المسجد) وهناك نظام صارم، في توزيع المجال على العموم وخاصة فيما يتعلق بحدود الطرق وهي تقدر على العموم بـــ 12 مترا على 04 أمتار، بنيت من قبل السكان تحت الأرض – بمتر ونصف – ووسط الطريق أنابيب لرمي المياه المستعملة وينتهي هذا الماء المجمع في أنابيب بالوادي، من أهم العوامل اتي تذكر هذا النمط من التعمير هو أن صاحب المبنى، يقوم يقم بإنجاز مسكنه بطريقة تدريجية، كلما تحصل على دخل أكثر يوفر ويشتري على الفور مواد البناء ثم كلما يجمع مواد البناء اللازمة يشرع في إنجاز جزء من السكن، والشيء الذي يلفت الأنظار إلى البناء بطريقة فوضوية في أماكن شتى من المدينة بدون مراعاة البناءات الاجتماعية الموجودة، تعود إلى غياب سياسة تخطيط ونظام للعمران على مستوى المدينة والافتقار إلى قوانين تفسح المجال إلى العديد من سكان المدينة، أن تستفيد من شراء قطعة أرض صالحة للبناء بالإضافة إلى أن التفاوت في الإنجازات السكنية زاد من الأحياء الرسمية والفوضوية بشكل خطير منذ الاستقلال.

يعبر هذا الإنتاج الجديد من المساكن دون غموض عن حقيقة اقتصاد ثابتة وهو نوع من أنواع إنتاج البناءات القديمة ويشبه في تقسيماته الداخلية ما هو موجود بالسويقة والقصبة – بالمدينة القديمة–.

وقد بدأت تبرز هذه الظاهرة في عهد الاستعمار في شكل أحياء قصديرية ومع مرور الزمن وتحسن أوضاع السكان المهنية والاجتماعية وعن طريق سنوات كثيرة من العمل والإدخال تغير شيئا فشيئا شكل المسكن والحي من حيث مواد البناء، في الكثير من هذه الأحياء نلاحظ أن بعضا من السكان يقلد في البناء نماذج سكنية من أحياء الأغنياء.

إذا درسنا خريطة البناء الفوضوي لمدينة قسنطينة نلاحظ أن هذا النوع من البناء يقوم على العموم في مناطق بها انحدار وهي مناطق غير مندمجة في النسيج الحضري، نشأت بطريقة غير رسمية وفجائيا تختلف من حيث شكلها ونوع بناءاتها ومن حيث كثافة السكان عن الأحياء القصديرية، تتميز من حيث مورفولوجيتها أنها تعطي الصورة المنتظرة للحي الحضري ثم تتوفر على مجال واسع للبناء في المستقبل، إذا ما زاد حجم الأسر وتتوفر على مجالات كثيرة وشاسعة بإمكان السلطات المحلية أن تضع فيها المرافق الضرورية والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية.

ومن أهم المناطق العمرانية الكبرى بالمدينة والتي بدأت البناءات بها بطريقة فوضوية حي الأخوة عباس (وادي الأحد سابقا) وحي الرومية (الفوبور الأعلى) مرت مساكن المنطقتين بجميع مراحل البناء في النهاية تمثل الصورة الخاصة بالحي الحضري، يتفرع فيها الطريق الرئيسي إلى عدة ممرات ملتوية في بعض الأحيان تؤدي إلى السكنات الأخرى أخذ الطريق الرئيسي أهمية تجارية كبيرة، لأنه يحتوي نشاطات اقتصادية عديدة تستعمل الأرباح التي تأتي من التجارة مباشرة في بناء طوابق أخرى، تنجز بطريقة سريعة وبدون مراعاة قوانين البناء، واليوم بحي الإخوة عباس نشاهد شبه عمارات، مساكن بنيت على ثلاثة أو أربعة طوابق ذات أسقف ملتصقة بعضها ببعض تسمح بالمرور من مسكن إلى آخر بسهولة، يشاهد سكان هذه المساكن بسهولة ما يفعله الجيران أسر وعائلات في السطوح، أما من الناحية الاجتماعية كانت تتصف هذه الأحياء في أول نشأتها بالغابة أين أهم العناصر التي أدت إلى إرساء القانون بهذه المناطق هو إعطاء السكان حق الملكية، هذا النوع من البناء اعتيادي مع مرور الزمن أثبت ونجاحه بالمقابل تتميز بعض الأحياء الفوضوية

الأخرى بتكديس مبانيها وضيق أزقتها وتفتقر للمرافق العامة، لم تستطع السلطات المعنية بالإسكان الولائية والبلدية إلى حد إدخال أي تغيير من غاز وتنظيم المصاريف الصحية وتعبيد الطرقات وإدخال بعض التجهيزات الاجتماعية، تعود صعوبة إدخال التغييرات إلى وجود هذه الأحياء بمنحدرات وإلى ضيق أزقتها وإلى فوضوية تنظيم مجالها الذي لم يفسح للتقنيين أن يجدوا طرقا ملائمة لتجهيزها، وحسب الإحصاء على مستوى البلدية فغن هذه العملية تكلف وتتطلب الكثير من المال من هذا المنطلق منحت البلدية رخصا للبناء والامتلاك لسكان الأحياء الفوضوية هذا النوع من الإسكان إذا تعمم في النسيج الحضري سريعا ما يصبح في المستقبل خطرا يهدد انسجام وتوازن الأحياء لأنه لا يستجيب للتطور العمراني الحديث، إذا كانت مقبولة في ظروف زمنية خاصة لوجود الاستعمار قبل الاستقلال ونظرا لتفاقم أزمة السكن بعده، اليوم تشكل خطرا على توسع المدينة عمرانيا، وتشكل خطرا أيضا من حيث التحسن والبحث عن الرفاهية، تعبر الرغبة في تقليد مساكن الأغنياء في استعمال الأبواب والنوافذ والزجاج على نجاح السكان في اندماج الحي في النسيج الحضري، مع الأحياء الحضرية الأخرى من هذه الأسباب مجتمعة نستطيع القول أن تنمية قطاع الإسكان الحضري من خلال البناء الذاتي وتنمية المبادرات الفردية لبناء الإطار الحياتي للعائلة الجزائرية يؤدي بنا إلى ارتياح تتركنا نتفاءل في هذا الميدان، لا بد أن ينمو هذا الوضع من البناء بطريقة منسجمة ومتناسقة لا تخالف مخطط المهندس في إطار السياسة العامة للتهيئة العمرانية.

في الخلاصة يجب أن نشجع البناء الذاتي، في المناطق الحضرية، تعتبر هذه الحقيقة الاقتصادية رأس مال مستثمر يكمل مجهودات الدولة، لأن بناء يتوافق مع العلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه، من الأفضل أن تشجع هذا الشكل من التخطيط والتنظيم بهدف تقوية إمكانية خلق الإطار الحياتي الخاص،عوضا أن يدفع بهم إلى الثورة ضد كل ما تقدمه الدولة من حلول.

ثالثا: الأحياء القديمة

تعتبر الأحياء القديمة من أكبر مشكلات الإسكان التي تواجه السلطات المحلية لمدينة قسنطينة ولعل من أهم ما يبرز درجة الخطورة هو ما تشير إليه العدادات السكانية التي تؤكد أن عدد المساكن الآيلة للسقوط يتجاوز عدة مرات السكنات التي تنجز في مدة سنة، يعود السبب إلى التقادم لأن معظم هذا الإرث العقاري بني في عهد الأتراك في عهد الاستعمار الفرنسي. في القديم بنيت الوحدات السكانية فوق صخرة تتربع على 37 هكتار، أقيمت على 80% من المساحة ستة آلاف مسكنا، الوضع الذي زاد مشكلة الإسكان تعقيدا وبالإضافة إلى القصور الواضح في إمكانية استقبال خمسين ألف نسمة ما يعادل مدينة جديدة.

عرفت المدينة القديمة بالجزائر اكتظاظا كبيرا في عهد الاستعمار حيث تبين دراسة الأستاذ كاداش أن الكثافة في الهكتار الواحد بالقصبة قد ارتفع من 2819 إلى 2950 ما بين سنتين 1931 – 1939[1] والواقع كان بين حقيقة مريعة لأن الدار الوحيدة أوت تسعة عائلات كان عددهم 88 شخصا وزعوا على سبعة غرف غير كافية فحولت وظائف المطبخ والحمامات وباتت مراقد جماعية يتكدس فيها العرب، هذا ما يحدث اليوم بالقصبة أما الأحياء القصديرية بات المستوى الاجتماعي فيها كارثة ومن أكبر المأساة قلقا في الجزائر.

أدت أزمة السكن في عهد الاستعمار الفرنسي بالكثير من الفلاحين الالتجاء إلى المدينة القديمة لكونها صعبة الدخول وتعطي للسكان الحماية والطمأنينة الأمر الذي أنتج اكتظاظا كبيرا في هذه الديار ودفع السكان إلى تقسيم الغرف الواسعة إلى اثنين وفي بعض الأحيان إلى ثلاثة لتوفير أكبر عدد من الغرف، ندرة المسكن وغلاءه وفقر المجتمع الجزائري دفع بسكان القصبة باستقبال لأول مرة جديدة لا تربطها صلة بالعائلات الأصلية.

(1) Mahfoud Kaddache, La vie politique à Alger de 1919 à 1939, SNED 1970, Alger P : 204.

منذ قرن ونصف، لم يدخل على المدينة أي إصلاح أو تجديد لهذا السبب فهي منطقة متخلفة تنقصها التسهيلات الصحية والحديثة كدورة المياه والمرافق المستقبلية والحمامات والماء الساخن والتدفئة، نتيجة الإهمال والنقص في الإصلاح والترميم، أصبحت حالتها اليوم لا تقدم مأوى مأمونا وهي في الكثير من الأحيان تعرض سكانها إلى خطر، في كل سنة تتدهور أكثر وتتعرض للسقوط من الأمطار الغزيرة وقدم أسسها، المتجول اليوم في وسطها يلاحظ الثقوب والتشرخات المفتوحة ويلاحظ السقف وجدران هابطة.

إذا كانت وحداتها السكنية القديمة تعطي صورا ومناظر خلابة لبعض الألف من السواح فإنها تعني للآلاف من سكانها الفقر في وسائل الراحة وعدم الطمأنينة وأن ثمن الحياة بها غال، على صحة السكان من حيث الأمراض الخطيرة ووفيات الأطفال والكبار وثمنها غال أيضا بآثارها المادية على الدولة من بناء سجون ومستشفيات وديار للعدالة وزيادة في رجال المراقبة من شرط ودرك.

أ. النسيج الحضري وهيكله:

تظهر المدينة القديمة في أول وهلة للمتجول كأنها بنيت بطريقة فوضوية ولكن عند التمعن فيها نستنتج من الملاحظة والدراسة أنها تسير وفق نظام يعطي أهمية للتخطيط الأحياء والمباني، أن التخطيط الفيزيقي للمساكن والمباني هو صورة معبرة للنظام الاجتماعي السائد، يبرز الاختلاف بين المكان ووظيفته، كالتنظيم الخاص بالديار والمساجد والأسواق، قبل دخول الاستعمار الفرنسي كان هذا النمط من البناء الأسلوب الوحيد في الإنجاز في المدينة ويتضح ذلك من خلال شكل وهندستها المعمارية ومواد البناء القديمة، أنها بنيت بالحجارة والطين وتسمح الدخول إلا الراجلين والحيوانات فقط.

ب.الدار:

تتكون على العموم من اثنين إلى ثلاثة مستويات حول فناء مفتوح، نجد بالطابق الأرضي وسط الدار محيط بغرف على ثلاث جهات، يجاوره مصدر الماء الوحيد بالمبنى ومرحاض واحد،

في أحد أركان وسط الدار يوجد سلم يوصل إلى الدور الأول الذي يتميز بنفس نظام غرف الطابق الأرضي بالإضافة إلى رواق واسع نوعا ما يسهل المرور إلى الغرف ويطل على وسط الدار من المستوى الأول نصعد إلى المستوى الثاني إلى السطح الذي يمتاز بجدرانه العالية، في كل الجوانب باستثناء الجانب المطل على وسط الدار وذلك حتى لا يرى أحد ما تفعله النساء لأن وظيفته الأساسية تتمثل في استخدامه لنشر الغسيل وتجفيف المواد الغذائية كالكسكسي ويستخدم كمكان للسهر في ليلاي بالصيف، تأخذ الغرف شكلا مربعا أو مستطيلا.

نجد بالطابق الأول المقصورة غرفة مرتفعة قليلا وبالطابق الثاني الدكان تستعمل لتخزين المواد الغذائية. ونجد أيضا عند الدخول إلى الدار السقيفة فضاء انتقالي للدخول وسط الدار. بنيت هذه الديار على أساس الألفية والطمأنينة والأمان واندماج المساكن بالحي صمم في إطار اجتماعي أساسه الإسلام.

ج. الحياة الاجتماعية:

يعتبر وسط الدار مركز الحياة اليومية للمبنى وهو منبع الضوء والتهوية للغرف، ولاستعماله يستخدم نظاما دقيقا، اتفق عليه الجيران وتسمى الدالة أو الدور، يخصص لكل عائلة يوما من أيام الأسبوع لاستعمال وسط الدار لغسيل الملابس وتنظيف المسكن بالإضافة إلى هذه الصورة الاجتماعية يحافظ الجيران على الحرمة والتحجب والنساء لا يقابلن أبدا الرجال في وسط الدار. ولما يريد جار من جنس الذكر الدخول إلى الدار يطلب بصوت مرتفع "فسح الطريق" والرجل ليس له الحق أن يقضي حاجاته الطبيعية في المرحاض في النهار ما عدا بالليل بين الساعة الثالثة والرابعة صباحا حتى لا يراه أحد. هذا الأسلوب في تنظيم الحياة الاجتماعية بالديار القديمة لا يراه أحدا بدأ ينكسر شيئا فشيئا خاصة عندما سكنت عائلات وأسر جديدة ليست لها أية تجربة حضرية، مما أدى إلى تجميد النظام السائد والصيانة والنظافة التي فرضت عبر أجيال متتالية، وكان لهذا التغيير انعكاسا كبيرا على التوازن الذي كان سائدا بين عدد الأفراد وعدد الغرف وكما تغير

حال السكان بإحساس جديد من ضيق وعدم الراحة – لأن الحياة في هذه الديار صممت لإطار حياتي يختلف تماما عن نمط حياة الاكتظاظ.

يتعرض اليوم العديد من هذه الديار إلى انهيار، نسبة كبيرة منها آيلة للسقوط بسبب ليونة مواد البناء وعدم متانتها (الحجارة والطين). أصبحت محل دراسة وملتقيات وتفكير عند السلطات المحلية نظرا لما تحتاجه من إصلاح وترميم وتطهير.. يتضح من خلال دراسة الوضعية القانونية لسكان المدينة القديمة السبب الأول والدافع الأساسي لعدم محافظ أصحاب الملك مثانة الديار هو لما تتحطم قطع الأرض تعود شاغرة ومن ثم تباع بأثمان غالية على أساس أنها في وسط المدينة.

د. الأزقة:

على العموم الأزقة والشوارع ضيقة ملتوية ومغلفة في بعض الأحيان لا تسمح للمار أن يقف عندها. لم يأخذ ملتقى الخطوط بأهمية التنظيم العمراني الخاصة بمواصلات السيارات بالمقابل عنى عناية كبيرة بالراجلين والأحصنة، تعتبر الأزقة الامتداد الطبيعي للمسكن بالنسبة للشباب وهي مملئة بالسكان في جميع أوقات النهار، كانت تنظف الطرقات في كل يوم وباتت لا تغسل أبدا، الإضاءة العامة غير كافية وفي بعض الأزقة غير موجودة تماما "مجاري المياه المستعملة" قديمة وبالية مملئة بالثقب تنسكب منها مياه كريهة الرائحة، ترمي النفايات والقدرات بالأزقة والممرات وبالفضاء غير المستعملة وبالمغراة المفتوحة بحيث أصبحت مزبلة ومكان النجاسة في قلب المدينة القديمة. أغلقت الحنفيات العامة بسبب نقص الماء والناتج عن قدم شباكاك التوزيع التي يقدر عمرها بـــ 100 سنة تقريبا. قدم المساكن واكتظاظها وعدم وجود الراحة وتكديس النفاية في الأزقة والفضاء الآخر، عناصر تبين الحياة الصعبة وتدفع سكانها إلى خروج منها بأي ثمن.

ه. التجهيزات الاجتماعية:

الحمامات: تضم المدينة القديمة، في منطقتها الجنوبية 11 دوشا و 9 حمامات بما يعادل حمام لكل 1700 فرد، يبلغ عدد الارتياد اليومي لهذه الحمامات 250 فرد وتخصص الصبيحة للنساء

والمساء للرجال. تتضمن منطقتها الشمالية 6 أدواش و 7 حمامات لحوالي 16.946 نسمة بما يعادل 2524 فرد لكل حمام، نتج هذا الضغط على أماكن الصحة والراحة من النقص الملحوظ في المرافق داخل المبنى العربي، تلعب هذه الحمامات دورا هاما في الحياة الاجتماعية للسكان من حيث النظافة والصحة، ومن حيث المكان كفضاء الانتقاء والتحدث إلى الأقارب والمعارف وتبادل الأخبار. تتفاهم بعض العائلات على زواج البنات بالحمام الذي يعتبر البعد الثاني الذي تزوره المرأة بالإضافة إلى المقبرة. يعتبر هذا التجهيزات بالنسبة للرجال مكان راحة وقضاء الأعمال والصفقات كما أن هذه الامتداد الطبيعي للدار العربية يلعب بالليل دور الفندق وهو مأوى للطبقات الفقيرة.

و. التجهيزات الجماعية:

كانت المدينة القلب التجاري النابض بالنسبة للسكان العرب واليهود، يبين التصنيف الوظيفي للشوارع اختصاصات كثيرة كمجمع اللحوم الحمراء ومجمع اللحوم البيضاء مجمع الكتان، مجمع الصائغة، توجد أهم أسواق المدينة بالمدينة القديمة من رحبة الصوف إلى الرصيف إلى سوق العاصر بالإضافة إلى هذا نجد أماكن خاصة بالإسكافيين وخاصة بالمقاهي وتتعلق بجميع أنواع التجارة ومن الدراسة يتضح أن نسبة الارتياد عليها في اليوم كبير حيث يأتي السكان من جميع مناطق المدينة لقضاء حاجاتهم اليومية.

ز. التجهيزات الدينية:

لقد عني المهندس العربي عناية كبيرة بالتجهيزات الدينية لأنها أساس تنظيم العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. هي ضرورة في حياة سكان المدينة من حيث التغذية الروحية والعقلية، ولهذا نجد أن كل حي يتوفر على مسجد صغير أو كبير وقد وصل عدد المساجد إلى 6 مسجدا.

ح. التجهيزات الثقافية:

في حوزة هذه المدينة عدة مراكز ثقافية من زوايا ومدارس قرآنية ومدارس ابتدائية وأربعة متوسطات وثانوية "بنيت في عهد الاستعمار.

ط. واجهة الدار:

تتميز هذه الديار بقلة نوافذها وضيقها خاصة التي تطل على الشارع تشجيعا للحياة المنعزلة المغلقة، حفاظا على خصوصية الحياة داخل المبنى. بعث هذا المطلب الثقافي السكان أن يفصلوا بين ما يدور من نشاط داخل المسكن وما يدور خارجه بواسطة جدار مرتفعة قليلا لتأمين قدسية الحياة الخاصة وممارسة أفراد الأسر نشاطاتهم في حرية كاملة ولهذا كانت الغرف تفتح على وسط الدار. لا يستطيع المتجول في شوارع المدينة القديمة أن يعرف من خلال واجهة الدار المكانة الاجتماعية للعائلة لكونها بسيطة وليست مزخرفة كما نشاهده في البناء. هذا يؤدي بالفقير أن لا يشعر بفقره وسط السكان وهذا نابع من الثقافة العربية الإسلامية.

يزيد قدم المساكن والفقر والتكدس والاكتظاظ من قسوة الحياة ويزيد الافتقار إلى خصوصية إلى العزلة والسرية وعدم امتلاك فضاء خاص بكل فرد من أعضاء الأسرة من الأمراض الخطيرة والانحلال الخلقي وعلى هذا الأساس تتحطم وتتهدم كرامة الإنسانية. للتغلب على هذه الظاهرة من الواجب بناء مساكن كثيرة تفوق عدد الطلبات، لكن لم تنجح أبدا عملية إعادة بناء المدينة القديمة مادام ترجع الأولوية في السكن إلى إطارات الدولة والأغنياء لاحظنا من الدراسة الميدانية أن الإطارات كلما ارتفعوا في التدرج الاجتماعي كلما تحصلوا على مساكن أخرى. بناء من هذه القواعد المتراصة في المجتمع الجزائري يصبح الأمل بالنسبة لسكان المدينة القديمة في مسكن مريح يبتعد في كل مرة وسنة بعد سنة. من هذا المنطلق، بدأ السكان بتهديم مساكنهم عنوة بهدف الترحيل إلى الأحياء الانتقالية.

1/ التجديد الحضري والتصليح وإعادة هيكلة وترميم الأحياء القديمة

لقد لعبت المدينة القديمة منذ ثلاثة عشر قرنا، دورا هاما في استيعاب السكان قد استوعب هذا النمط من أنماط الاستيطان البشري المهاجرين من الأرياف عبر مراحل تاريخية مختلفة واحتوى نموهم الديمغرافي المرتفع وإلى حد الآن لازالت تقوم ديار المدينة القديمة دورها ووظائفها. وعلى هذا الأساس بدأت السلطات المحلية والبلدية في التفكير في امتداد صلاحيات هذه الديار فترة زمنية أخرى ولا يكون ذلك إلا عن طريق تقسيم المدينة إلى مناطق ينجز فيها برنامج التهيئة جزئيا وعلى مراحل مختلفة.

2/ التجديد الحضري:

تخضع عملية التجديد الحضري 359 مسكنا بالمدينة القديمة (السويقة) و 174 مسكنا بالنهج الكبير تتضمن في برامجها هدم المساكن وإخلاء الأرض لإعادة حساب مساحتها، ثم توزع هذه المساحات من جديد بين الطرق والبناءات الجديدة، والتجهيزات. كانت مثل هذه العملية تهدف في القرن تسعة عشر بأوروبا إلى إزالة الأحياء الفقيرة، اليوم تطورت هذه المهمة وباتت تسعى في البحث عن الطرق المفضلة لاستعمال المجال الخاص بالقطاعات التي يلاحظ أن استعمالها الحالي فيه عيب أو تتعارض مع خصائص المنطقة. يستفيد في عملية التجديد ملاك الأراضي والكراء وأصحاب التجارة من إجراءات إعادة الإسكان، لهم الأولوية في الإقامة ثانية في المساكن والمحلات الجديدة. الحرفيون والتجار لهم الحق أن يطالبوا بتعويض الاستحقاق قبل بيع وشراء المحلات التي ستهدم، من الصعوبات بمكان أن تحقق البلدية والسلطات الولائية تعويض السكان لأنهما غير قادرتين على وضع ميزانية خاصة لشراء هذه الأرض من أصحابها الأصليين. من أجل الكفاح ضد أخطار امتداد الأكواخ وسط المدينة القديمة وضد المضاربة في التصليح تحدد الأهداف على أساس الحفاظ على العقار من التبذير وإنقاذ المدينة القديمة من الأخطاء ومساعدة السكان على الخروج من سكن غير مريح. لهذه الأسباب فإن التجديد الحضري ليس له مهمة إعادة إسكان العائلات في

ظروف ملائمة فقط بل إعطاء هندسة ذات نوعية مرتفعة للبلاد. هذه العملية صعبة جدا، خاصة في الظروف القاسية التي تمر بها البلاد ولأن مدينة قسنطينة تعيش أزمة إسكان حادة ولا يوجد بها أماكن استقبال سكان المدينة القديمة للتجديد بعض الأجزاء منها.

3/ التصليح:

لما تبين أن عملية إجلاء السكان من المدينة القديمة عملية صعبة وتحتاج إلى إمكانيات ضخمة، أقرت السلطات المختصة برنامجا آخر في التهيئة العمرانية يتضمن إصلاح وترميم قصر الباي ومسجد سوق الغزل وثلاثة وثلاثون مسكنا. الإصلاح والترميم عمليتان محدودتان تتضمن مشاركة ومساهمة السكان في الإصلاح الاستيفاء بالصحة الضرورية، في الواقع تتضمن وضع المسكن مع المعايير الأساسية للإسكان، تسعى هذه التقنية من الناحية الاجتماعية إلى الحفاظ على الإرث الهندسي وتعني عملية إصلاح البناءات التي تقدم أهمية تاريخية وفنية. تتعلق بإدخال عناصر الراحة والجمال حتى تصبح صالحة للاستعمال. في الوقت الحالي تحسين السكن وظروف الحياة معناه توسيع الغرف وفتح نوافذ كبيرة على الخارج ثم بناء مطابخ صغيرة وإيجاد حل للإضاءة بالليل للأجزاء المظلمة، ثم إقامة جدران جديدة إعادة شكل الأبواب بناء محلات تجارية، لا تخرج كل هذه العناصر عن المميزات العمرانية ومعطياتها البشرية التي تميز المدينة القديمة. في هذه العملية سكان المناطق المرممة والتي يجري إصلاح بها ملزمون بدفع ثمن العمليتين. يتطلب ترميم مسجد سوق الغزل وثلاثة وثلاثون مسكنا مخطط لإدخال مجموعة من التغيرات وتغيير مواصفات المخطط الحضري الحالي بهدف الحفاظ على أكبر عدد من الوجهات وإنشاء أبواب مفتوحة وإعادة النظر في كل البناءات الصغيرة التي أضيفت في هذا الجزء في السنوات الأخيرة ليست لها أهمية هندسية ثم تكلف جميع هذه العمليات مالا "باهظا" لا تستطيع الفئات الفقيرة التي تعيش بالمدينة القديمة أن تساهم ولو بقدر قليل من المال لإنجاح هذا المشروع بالإضافة تقررت هذه العمليات من قبل بعض المسؤولين بدون النزول إلى الميدان وأخذ رأى السكان السلوك كون صعوبات كبيرة من حيث

فشل كل المبادرات الحسنة. لأننا نعتقد أن مع النزول إلى المدينة تأخذ سياسة السكن بعدا آخر خاصة لما نتحدث إلى السكان وتحسسهم بأنها عملية تضامن وطني. هذا لا يتناقض أبدا مع سياسة البناءات الجديدة وأن تحسين وتطهير بالصلاح وترميم الديار القديمة لا يقلل إلا قليلا من الحاجات الجديدة.

وخلاصة القول عوضا أن نترك الإشاعات تستحوذ عقول السكان بخبر تهدم المدينة القديمة، يجب أن نسعى بطريقة واضحة وعن طريق وسائل الإعلام إلى ترقية الإطار الحياتي النوعي وضمان أحسن شروط الرفاهية في الحياة للأسر والعائلات الفقيرة والمتوسطة حتى لا نشجع السكان على البناء الفوضوي والسكن بالأحياء القصديرية.

رابعا: الأحياء الانتقالية

تعد سياسة ترحيل السكان إلى الأحياء الانتقالية محاولة الإقلال من السكن غير المقبول والتخفيف من حدة الكثير من الخسائر البشرية وللمشاكل الاجتماعية. الحي الانتقالي يتضمن مجموعة من السكنات بنيت بطريقة سريعة لإسكان أسر وعائلات بصفة مؤقتة ولا يتحصل السكان على السكن النهائي إلا بفعال اجتماعي وثقافي ونشاط موجه يساعد الأسر والعائلات في الاندماج الاجتماعي والترقية في المستوى الحياتي.

ونلاحظ في الدول الأكثر تقدما نوعان من الأحياء الانتقالية:

الأحياء الانتقالية: ذات النمط القديم مدة الإقامة أقل من سنتين وتحتوي على 50 إلى 60 مسكنا.

أحياء لترقية الأسر: تقام هذه الأحياء أساسا لأن الهيئات المختصة لا تستطيع أن تقدر الفترة اللازمة للإدماج الحقيقي للأسر في حياة الحضرية وتحتوي عموما على ثلاثين مسكنا.

أما التي عرفناها في مدينة قسنطينة فهي أنواع مختلفة حيث أقامت السلطات البلدية في الأول خيما صفوفا صفوفا قريبة الواحدة تلوى الأخرى وخاصة لما أحدث انزلاقا في التربة بعيون الفول. بنيت في المرحلة الثانية عمارات اقتصادية بحي دقسي بدون شرفات ولا مصاعد تحتوي على مساحات داخلية محدودة جدا. نظرا لأزمة الإسكان الحادة أصبحت هذه السكنات دائمة رغم أنها بنيت في الأول لفترة زمنية محددة بعشرة سنوات فقط. وبعد ذلك زاد عدد المنكوبين وباتت إمكانية الاستقبال لدى البلدية غير كافية. الافتقار إلى أماكن استيعاب السكان بنيت مآرب طويلة للسكن الجماعي ونلاحظ، بداخل هذه المآرب لا توجد تقسيمات للمساحة ولهذا السبب تبين الأسر والعائلات مجالها الخاص عن طريق وضع ستائر بالكتان أو الحطب أو الكارتون حتى تفصل بينها وبين عائلات أخرى، تفتقر هذه مأرب إلى الماء والمصارف الصحية وهي بادرة في فصل الشتاء وتمتاز بحرارة مرتفعة في فصل الصيف.

أما النوع الأخير من الأحياء الانتقالية يتمثل في سكنات أنجزت بالمواد الصلبة في شكل أفقي جميع المساكن ذات مساحة صغيرة تتكون من غرفة وغرفتين ومطبخ ودوش وهي مجهزة بالماء والضوء وتتوفر على مرحاض خاص.

يجمع هذا النوع من البناءات أسرا وعائلات جاءت من مناطق مختلفة من المدينة من الأحياء القصديرية من المدينة القديمة من العمارات وبعض السكان التي ألزمتهم الضرورة وخطورة المساكن الالتجاء إلى هذه المساكن عن طريق سلطات البلدية. للإقامة فترة زمنية غير محددة قبل نقلهم إلى العمارات أو البناءات الجاهزة الخفيفة للاستقرار، مع العلم أن وكلفه الإقامة مجانية ولا يدفع المنكوب فاتورة الماء والكهرباء.

كشف لنا هذا التنظيم الخاص بمساعدة الأسر والعائلات المنكوبة الكثير من السلبيات. أولها أن جميع الأسر الأكثر فقرا رفضت بطريقة سريعة هذا النمط من الأحياء الانتقالية وأعادت تخطيط مبانيه وغيرت شكله الأولى الكثير من الأسر المختلفة المنقولة إلى هذا النوع من السكن ينقصها

الاهتمام باحترام الذات الآخرين خاصة في مجال النظافة وتربية الأطفال وآداب السلوك الحضري. التمثل عن طريق الاندماج والتكيف والانسجام الاجتماعي يعني أنه يجب على الأسر أن تتعلم الأنماط المادية للحياة وعليه الوسائل الفكرية للجماعة التي كانت تجهلها من قبل. وإن يتعلم الأفراد قبولهم في جماعة ذات معايير اجتماعية تنظيمية خاصة وأخيرا استنباط نظام القيم والتكيف مع سلوك الأفراد وفقا للحياة الجماعة عن طريق اقتباس المواقف والعادات الشائعة وأهداف ووسائل الجماعة، لقد لاحظنا أن الإهمال واللامبالاة للسلطات البلدية والمختصين في هذا المجال وإن ميكانيزمات السوق المالي أديا إلى تهميش مجال الأحياء الانتقالية. أصبح هذا النمط من الإسكان العلاجي والتربوي في مدينة قسنطينة نهائيا وأنه قيمة اجتماعية مثله مثل حظيرة العمارات الأخرى، لأن هذا الفعل الاجتماعي الذي عاد قانونا في تسير جزء من الجسم الاجتماعي تراه البلدية اليوم عملية مكلفة.

رغم أن هذه المساكن المؤقتة مثيرة بعثت الأمل في نفوس الحالات الخطيرة أن الحالات الاجتماعية الخطيرة الموجودة بالحضر تثير انتباه المسؤولين إلى الترتيبات المالية لمراقبة مدى تطور هذه الفئات الاجتماعية ومدى إمكانية إدماجهم في الوسط المجتمعي. تساعد هذه العملية الطفل بالدرجة الأولى ويجب أن يكون الاختيار السياسي قاعدته ضمان مسكن لكل طفل.

وخلاصة القول أن مختلف البناءات الانتقالية تعبر بصفة واضحة عن مدى الضعف الاجتماعي الذي يعرفه قطاع الإسكان بمدينة قسنطينة.

خامسا: السكن الاجتماعي الجماعي

1. العوائق الاجتماعية والثقافية والمجال التي تعترض سكان العمارات الجديدة.
2. مدى تجاوب العمارات الجديدة مع ثقافة الأسر الجزائرية.
3. مدى التقسيم المساحي الداخلي مع حجم الأسر الجزائرية.
4. مدى استجابة المساكن لشروط الراحة والرفاه.

5. عدم تجاوب الإطار المبنى مع كيفية حياة الأسر.

1/ ولادة السكن الاجتماعي:

لقد أنشأت فكرة السكن الجماعي بعد الحرب العالمية الأولى للتغلب على أزمة السكن والإسكان التي عرفتها الدول الأوروبية عموما نتيجة الخراب الذي حدث في قطاع الإسكان وبعد الحرب العالمية الثانية. زادت هذه الدول في إنتاج هذا النمط من الإسكان نتيجة للفوائد الاقتصادية التي يقدمها والمردود المرتفع بالمقارنة مع السكن الفردي ثم يوفر هذا النوع من البناء أراضي كثيرة تستعمل كفضاءات خضراء وتسهل تمركز عدد كبير من السكان حول المناطق الصناعية والتجارية الكبرى بالمقابل لا يستغل الأراضي الزراعية.

السكن الاجتماعي، سكن يتكيف مع الموارد، يتكيف مع الأذواق ويتكيف مع سلوك العائلة التي لا تجد سكنا ملائما في الظروف السوق العادية يتطلب بناء السكن الاجتماعي المشاركة والمساعدة المالية الخارجية وينجز مجانا من قبل القطاع الخاص أو من الجماعات المحلية أو السلطة العامة يبنى السكن من قبل القطاع أو العام حسب الاختيار السياسي وحسب الإمكانيات المرحلة الحالية المقدمة أو المهديات من قبل الاقتصاد من الضغط الممارس من رأي الشعب من الاتجاه العام للسكان. يزن الخوف الدائم، والضغط المستمر من أجل حياة أفضل، والبحث على سكن يوم بعد يوم ثقلا كبيرا على حياة العائلة، تؤدي جميع هذه السلوكيات بخطورة في التنمية الأطفال الذين يكبرون في الهامش، يتعلمون بصعوبة لأنهم يشاركون في مشاكل وقلق الوالدين، يتعب جميع أعضاء العائلة من ظروف حياة الصعبة، يأتي الإرهاق من هذه الحياة المزرية من تقليص ساعات النوم، بدون ماء، وكهرباء، حتى تتحطم فيها الحياة والصحة.

يعرف هذا النمط من الإسكان في جميع بقاع العالم على أنه: تجميع لعدة مساكن تبنى في عمارات ذات أربع أو خمس طوابق في الارتفاع وهي ذات شكل مربع أو مستطيل أو دائري، يستعمل السكان فضاءات هذه العمارات جماعيا.

برز هذا النمط من الإسكان في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي، في الخمسينات وقد أنجز المستعمر بعض الأحياء في مدينة قسنطينة لتجميع سكان الريف في المناطق الحضرية لمراقبة الثوار والحد من الثورة.

وبعد الاستقلال مباشرة وبهدف الحد من توسيع الأحياء القصديرية، انتهجت الجزائر سياسة البناء في الارتفاع، ونظرا لعدم وجود إطارات جزائرية مختصة في بناء العمارة. استندت معظم المشاريع الإسكانية إلى شركات أجنبية، أصبت دراسة أصحاب هذه المشاريع على الناحية التقنية والاقتصادية فقط بهدف جلب الأرباح الكثيرة وتوفير أكبر وقت ممكن مع إهمال الجانب الاجتماعي والثقافي للسكان.

1. العوائق الاجتماعية والثقافية والمجانية التي تعترض سكان العمارات الجديدة.

أ. مدى تجاوب العمارات الجديدة مع ثقافة الأسر الجزائرية:

إن تفاقم أزمة السكن والإسكان بعد الاستقلال في مدينة قسنطينة أدى بالمسؤولين عن قطاع الإسكان بزرع هذا النمط من العمارات في جميع أنحاء المدينة، بطريقة عشوائية وبدون دراسة مسبقة لحاجات الأسرة الجزائرية، من الناحية الثقافية والاجتماعية والديمغرافية، ولا من حيث المواصلات ووجود الماء بالأماكن المختارة، الحاجة الماسة إلى ملجأ يأوي إليه الإنسان تدفعه عندما يتحصل على مسكن أن يقبل أي نمط من السكن وبدون شروط.

المسكن بنية اجتماعية ثقافية بالدرجة الأولى قبل أن يكون مجموعة جدران وأرضيات وأسقف ونوافذ وأبواب ولهذا السبب معظم السكنات الحالية التي أنجزت بمدينة قسنطينة لا تستجيب إلى المكونات الثقافية للأسرة والعائلة الجزائرية، هذه الصناديق الصماء المستوردة تنجز في الدول الأوروبية للأسر النووية والعزاب، لأن فكرة العائلة الممتدة تتجه نحو الانقراض وهي على العموم مساكن عادية تستجيب لمتطلباتهم الشخصية للانفراد وللنوم وللراحة وللعلاج الجسدي، للدراسة الفردية، واستقبال الأصدقاء، بينما في الجزائر فلا زالت العائلة من الصنف الممتد ويصل

عدد أفراد بعض العائلات إلى عشرين وأن متوسط عدد أفراد الأسر في مدينة قسنطينة في سنة 1999 يقدر بـــ 1.7,8.

المتجول في مختلف أحياء السكن الجماعي الجديد يلاحظ تغيرا في الكثير من أجزاء العمارة وخاصة في الشرفات والفتحات حيث أغلقت معظمها لأنها تسمح للمارة أو الجيران العمارة المقابلة أن ترى ما تفعله الأسر الأخرى داخل المسكن. لهذا السبب فإن العمارة الممثلة لأفكار تختلف تماما عن أفكارنا أهملت أحد أسس الثقافة العربية وهو "الحرمة" حيث يجب على المسكن أن يحافظ على النساء من أعين الناس بالمقابل يجب أن يسمح لهن أن مشاهدة ما يجري بالخارج دون أن يرهن أحد.

ومن المتعارف عليه، توزع العائلة الجزائرية الغرف على أعضائها حسب الجنس، غرفة للذكور وأخرى للإناث، تفترض هذه القاعدة الأساسية أن المساكن ذات ثلاثة غرف لا تستجيب أبدا لثقافة العائلة الجزائرية بالإضافة إلى أن هذه الأسر والعائلات تتميز بكثرة الحفلات الدينية، الزواج، الاختتام، الحج، والمولد النبوي الشريف، وعاشوراء، وعيد الأضحى والفطر وسهرات رمضان تحتاج إلى مساحة كبيرة لاستقبال الأقارب والأصدقاء.

من المعروف أيضا عند العائلة الجزائرية تخزن الكسكسي والدقيق والزيت ومواد أخرى لتستعمل في أيام الشتاء والشدة وهذا يتطلب ركنا وفضاء خاصا يحتاج إلى دراسة تقنية وكيماوية غير أن هذه الوظيفة ذات الأهمية الكبيرة لا نجدها في العمارات الجديدة.

كل هذه المؤشرات مجتمعة لعبت دورا هاما في تغيير حياة وسلوكيات أفراد الأسر داخل السكن حيث يلجأ البعض إلى الامتداد على حساب مساحات أخرى ذات وظيفة مهمة وتستعمل الشرفات كمطبخ أو كمكان يوضع فيه الأثاث المنزلية أو مكان ينظف فيه الأثاث. مما سبق نستطيع أن نستخلص أن هذا النوع من العمارات صمم بطريقة تختلف كل الاختلاف مع المكونات الثقافية الاجتماعية والديمغرافية والدينية والاقتصادية للأسر الجزائرية.

ب.مدى تجاوب التقسيم المساحي الداخلي مع حجم الأسر الجزائرية

ترجع صغر وضيق البناءات الجديدة بالدرجة الأولى إلى خزينة الدولة، باتت غير قادرة على تمويل المشاريع الضخمة التي تحتوي على العمارات العالية والفاخرة وذات غرف واسعة فالقواعد المستعملة في معظم برامج البناء في مدينة قسنطينة قائمة على التوزيع التالي: خصصت من 55% إلى 65 % من المشاريع إلى العمارات ذات مساكن تتضمن خمس غرف والباقي وزع بالتساوي ما بين اثنين وأربع غرف وقد حدد مؤتمر فنكوفر – كندار سنة 1996 المعايير العالية لاستعمال الغرف من قبل الأفراد وذلك كما يلي:

جدول 5 المعايير العالية لاستعمال الغرف من قبل الأفراد

نسبة الأفراد، في استعمال الغرف الواحدة	المعايير
من 0.1 إلى 0.7	كثافة السكن ضعيفة
من 1 إلى 1.1	عادية
من 1.9 إلى 2	اكتظاظ مقبول
من 2.3 إلى 3.3	اكتظاظ
من 3.4 إلى 15	اكتظاظ غير مقبول

المصدر: المؤتمر العالمي للسكن والإسكان كندا 1992.

يتضح من خلال هذا الجدول أن نسبة الأشغال للغرفة الواحدة في مدينة قسنطينة تجاوز معيار ثلاث أفراد ويترجم حالة الاختناق والمساكنة التي تعيشها العائلات بالأحياء الجديدة يعرف 90 % من 35 ألف مسكن جماعي في مدينة قسنطينة هذا النوع من الاكتظاظ نتيجة أزمة السكن الحادة بحيث يبقى صاحب المسكن في البحث عن مساكن تستجيب إلى جميع متطلباته ويعتبر ما تحصل عليه من مسكن اجتماعي هو مرحلة مؤقتة ملزمة بالضرورة الالتجاء. تعرف هذه المساكن رطوبة كبيرة في فصل الشتاء من جراء تكديس 6 إلى 10 أفراد في غرفة واحدة. هذا التجمع له آثار خطيرة على الأسر من الناحية الصحية والأخلاقية والاجتماعية. وعلى أساس أن لكل فرد الحق أن تلبي جميع حاجاته والتي تحددت من قبل علم الحياة البيولوجية – تحديدا دقيقا لا تترك

مجالا للنقاش وحدد مؤتمر كولون "بألمانيا" الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد وعدد الغرف:

جدول 6 الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد وعدد الغرف

الغرف	عدد الأفراد	المساحة
3	3	56 م^2
3	4	62 م^2
4	4	65 م^2
4	5	75 م^2
4	6	82 م^2
5	6	87 م^2
5	7	94 م^2
5	8	110 م^2
6	8	114 م^2

المصدر: وكالة ترقية السكن بولاية قسنطينة 1999.

رغم هذا نجد أن المساحات التي تمنح لمساكن العمارات في مدينة قسنطينة بعيدة كل البعد عن المقاييس العالمية حيث وزعت دون الأخذ بعين الاعتبار العامل الديمغرافي وحاجة الفرد الدائمة في كمية أكبر من الأمتار المربعة أو المكعبة الخاصة بالحجم.

مهما كان النموذج المساحي بالنسبة للعمارات الجديدة فإن المشكلة الكبرى التي تعاني منها الأسرة والعائلة الجزائرية اليوم تمكن في الصعوبات التي تواجهها عند الحصول على سكن لأن مساحات المساكن الحالية لا تستجيب مع الحجم. النماذج التالية تبين ذلك:

نموذج 1 مساحات المساكن الحالية لا تستجيب مع الحجم

عمارات بحي بوصف	
غرف	مساحة
2 غ	51.96 م^2
3 غ	66.78 م^2
4 غ	81.87 م^2
5 غ	95.42 م^2
عمارات الزيادة	
غرف	مساحة
2 غ	51.05 م^2
3 غ	61.25 م^2
4 غ	73.50 م^2
5 غ	83.80 م^2

عمارات بحي الدسقي	
غرف	مساحة
3 غ	68.68 م^2
4 غ	85.80 م^2

عمارات سيدي يوسف	
غرف	مساحة
2 غ	38.80 م^2
3 غ	56.55 م^2
4 غ	75.40 م^2
5 غ	93.25 م^2

عمارات بوجنانة 500 مسكن	
غرف	مساحة
3 غ	61.90 م^2
4 غ	81.61 م^2
5 غ	96.40 م^2

إن درجة اشتغال المساكن هو أحد المؤشرات الدالة على مدى تفاقم أزمة الإسكان وهو أحد المؤشرات الدالة على مدى تفاقم أزمة الإسكان. تبين البيانات السابقة بشكل واقعي وبأكثر علمية مدى التزاحم عدد أفراد على الغرفة الواحدة. رغم اختلاف مساحتها تعكس هذه الفروق الشاسعة بصدق اكتظاظ المساكن وضيق المساحات الممنوحة، حصيلة مساحات هذه المساكن بعيدة كل البعد عن الحاجات الحقيقية للسكان وهذا ما يطبق على جل الطبقات الاجتماعية. من المتعارف عليه إذا قلت المساحة التي يعيش فيها الفرد على 16 م^2 تصبح صعبة وغير محتملة وهي أقل من ما موجود في السجون وإذا قلت على هذا المستوى ستؤثر وعلى الصحة الجسدية والعقلية وعلى العلاقات الداخلية والخارجية، وأخيرا نستخلص أن المساحة الممنوحة للسكنات في مدينة قسنطينة لتتلاءم في شكلها ومكوناتها من الداخل والخارج مع حاجات الفئات الاجتماعية المعدة لها.

ج. مدى استجابة المساكن لشروط الراحة والرفاهية

راحة الإنسان في حاجة إلى درجة حرارة معينة تختلف حسب الفصول وحسب فئات السن إلى ماء ساخن دائم في حاجة إلى بيت الراحة إلى الحمام إلى التدفئة إلى المصعد إلى الإضاءة إلى التهوية في حاجة إلى تجهيزات صحية ضرورية إلى منتجات مصنعة "آلات، كتب، لباس" تبين من دراسة الكثير من الأحياء أن عمارات كثيرة تفتقر إلى بعض هذه التجهيزات مع أن افتقار المساكن لوسائل الراحة الضرورية أصبح لا يطاق في عصرنا هذا لأن الاستقرار البشري في مكان ما مرتبط ارتباطا وثيقا بالطموح في أكبر قسط من الراحة، رغم أن هذه الحاجات مرتبطة بالمشكل المالي إلا أن من الضروري على صاحب المشروع أن يوفرها في المساكن الجديدة.

د. عدم تجاوب الإطار المبني مع كيفية حياة الأسرة

تتغير الأنماط والأشكال والبني حسب الفئات المهنية والاجتماعية المختلفة لأن المساكن التي تبنى لعمال الصناعة تختلف عن التي تنجر للفلاحين وتختلف عن المساكن القديمة وتختلف عن

المساكن غير للائقة وتختلف عن الأنماط البناء الأخرى، إنجاز مساكن لعدد كبير من السكان عن طريق البناء في الارتفاع في شكل بناء الجاهز بهدف الوصول إلى ثمن كراء معقولة أصبحت تتعارض مع المحيط الاجتماعي للسكان والإسكان كان من المفروض على المسكن (الحاوي) أن يكون منسجما مع المحتوى (العائلات وطريقة حياة) مع هذا وجدنا في الكثير من العمارات ما يفسر عدم تجاوب الإطار المبنى مع كيفية حياة الأسرة، مثلا الطفل بالمسكن في حاجة إلى ماسحة إلى التطلع والمعرفة لتحسين قواه العقلية والروحية والجسمية ولكن لم يخصص فضاء خاص به، به تبرز شخصيته، المكان الذي يعمل ويحضر دروسه بل لاحظنا أن المساحات الممنوحة تقتل وتخنق النمو الطبيعي المتكامل للطفل، يعتبر في هذه المساكن الطفل سلعة وضعت بين أربع جدران ولا تعتبر كفاية ويبقى المكان وسيلة، أما حركات المرأة داخل المسكن حركات مستمرة تتجه نحو أركان المسكن والمكان الذي تمكث به كثيرا هو المطبخ رغم أهمية هذا المكان تجد مساحته صغير ولا تسمح للمرأة مراقبة شؤون المسكن من الداخل، ولا مراقبة مدخله، ولا مراقبة أماكن لعب الأطفال نظرا لضيق الغرف وعدم اتساعها لوظائف جديدة أصبح المطبخ يقوم بعدد جديد من الوظائف وهي كالتالي:

المطبخ غرفة النوم: يقوم المطبخ في بعض المساكن بعدة وظائف ومن أهمها يستعمل للنوم بسبب ضيق المسكن من الناحية المساحية وعدم ضبطها مع حجم الأسرة الجزائرية بالدرجة الثانية تماسك العائلة بعاداتها وتقاليدها وقيمها التي تفرق عند النوم بين الجنسين فيخصص مكان للرجال ومكان آخر للنساء.

المطبخ مكان للدراسة: يستعمل المطبخ عند العائلة ذات الحجم الكبير كمكان للدراسة تحضر الدروس فيه بالليل لعدم إزعاج أعضاء العائلة المتبقية (حتى لا يستعمل الضوء في مكان النوم=.

المطبخ مكان للاستحمام: في معظم الأنماط البناء بالعمارة لاحظنا أن غرفة الاستحمام ضيقة جدا، قليلة التهوية، لا تتوفر على وسائل الحماية والتكييف صممت اعتمادا على مقاييس لا تعرف

مواصفات العائلة الجزائرية وهذا يعود إلى لامبالاة المخطط وعدم العناية بالتوزيع العلمي للمساحات. فبرز هذا الفضاء نتيجة تجميع فضاءات أخرى فالبعض استغلوه كمكان لتجميع المياه وتخزينها لهذا السبب لم يبق مكان للاستحمام، بقية بقوم بالضرورة المطبخ بهذه الوظيفة.

المطبخ مكان لغسل الملابس: نتيجة افتقار هذه العمارات في مساكنها إلى مكان خاص لأداء هذه الوظيفة المرأة تستعمل المطبخ كحوش تغسل فيه جميع الملابس و الزرابي والصوف.

المطبخ غرفة التجمع: نتيجة ارتباط المرأة بالمطبخ طول النهار ونتيجة محاولة الحفاظ على مكان نظيف للاستقبال الضيوف يتحول مكان جلوس العائلة في المطبخ. هناك أجزاء أخرى من العمارة تغيرت وظائفها ومن أهمها:

مدخل العمارة: يستعمل في كثير من العمارات كمكان يتجمع فيه الأطفال حيث لا يوجد بالأحياء الجديدة مكانا يلتقي فيه الأصدقاء وجيران اللعب مختلف الألعاب بالإضافة إلى أن الحالة الجيولوجية صعبة للفضاء الخارجي ولا يقدم للأطفال أدنى أسباب الأمان وهروبا من الجو الخانق بداخل المسكن يلتجأ الطفل إلى مدخل العمارة ليتخذه كمكان للعب والتسلية. في الصيف ويستعمل مدخل العمارة أيضا كفضاء لغسل الزرابي الكبيرة وصوف من لأجل الأفراح الأعراس.

سلالم العمارة: من شدة الضيق يدفع بعض الأولياء بأبناء مهم إلى الخروج إلى الشارع حتى يتفرغون للأعمال المترلية في ظروف هادئة. وبما أن معظم الأحياء الجديدة لا تملك أماكن خاصة للعب يتخذ الطفل السلالم كمكان للجلوس والتسلية. هذه السلالم المظلمة بالنهار والليل باتت ضيقة بالنسبة لحجم استعمالها. ساعدت هذه الحالة في ظهور ظاهرة جديدة عند شباب العمارات حيث أصبحت السلالم مرتعا للقمار والخمر الشيء الذي أدى إلى انتشار التشرد، من هنا نستخلص أن المخطط المغلق والمعقد الذي يهدف إلى اقتصاد المساحات أدى إلى تغيير وظيفة الفضاء المدروس في العمارة الأولى، هذه الوضعية الجديدة تفقد سكان العمارة أهم عناصر

الشخصية العربية وهي الحرمة والاحتشام على أساس أن شباب هذه الأحياء يتخذ مدخل العمارة والسلالم كمكان الرقص وسماع الموسيقى.

شيوخ الأحياء الجديدة: يقضي الشيوخ معظم أوقاتهم في لعب الشطرنج والخربقة والمحاكاة في أماكن بعيدة عن المساكن هروبا من الفضاء المملئة بالأوساخ والمياه القذرة ومن الضوضاء.

الموصلات: يشتكي معظم سكان هذه الأحياء الجديدة من قلة الحفلات وفي بعض الأحيان ينتظرون مدة ساعة أو ساعتين يؤدي مباشرة إلى الغياب في المدارس والمؤسسات.

تصريف مياه الأمطار: تبقى مياه الأمطار في المناطق المقعرة وتتحول مع مرور الأيام إلى مياه قذرة وتسبب الوحل والطين.

الإضاءة من الخارج: تفتقر إلى الإضاءة بالليل وهذا يشجع على سرقة السيارات والتعدي على السكان.

الناحية الجمالية: مفقودة تماما، الرائحة الكريهة وانتشار الأوساخ والقاذورات والطين والوحل، فضاء قاحلة بدون اخضرار ولا أشجار.

مظهر المسكن من الداخل: في بعض الأحياء تطل نوافذ وشرفات المساكن مباشرة على مساكن أخرى.

الواجهة: حائط يتضمن مجموعة من الفتوحات (نواعد وشرفات) يعكس بصورة واضحة الحياة الاجتماعية التي تدور بالداخل، طليت بعض النوافذ بألوان مختلفة.

عموما فإن العمارات تمثل مجموعة من المكعبات المتناثرة هنا وهناك أمام الفضاءات الخارجية غير منظمة وغير محددة من قبل الهندسة الحضرية.

يغلق سكان العمارات بطريقة فوضوية مساحات صغيرة امتدادا لشرفات الأرضية. في بعض الأحيان يغرس مجموعة من السكان على مساحة تحيط بعمارة نباتات أو تستعمل حظيرة

للسيارات. يعبر هذا السلوك عن حب الملكية الخاصة ويشرح حب السكان في امتلاك الفناء أو الحديقة.

تبين جميع هذه المؤشرات أن مخططات العمارات الجديدة لا تتوافق مع نمط حياة الأسرة الجزائرية وقد تكون وظيفية في مجتمعات أخرى أين يستعمل الإنسان المسكن لساعات محدودة ومحددة في اليوم، يختلف هذا مجتمع في تركيباته العقائدية والديمغرافية والعادات مع مجتمع أين مواد البناء والتقنيات وشكل المبنى تصبح ثانوية أمام أولوية العوامل الثقافية والاجتماعية.

ه. حالة السكن عند استلامه:

عند استلام السكن يبدأ صاحبه في تصليح العيوب الكثيرة التي تركها المقاول أو شركة البناء نتيجة السرعة ولا مبالاة، كإعادة دهن جميع غرف المسكن، وتصليح الرصاص، ووضع باب جديد وتغيير الكثير من الأشياء. يحس صاحب المسكن، بعد فترة زمنية قليل من الحياة، أنه لم يشارك في اختيار مسكنه ولا عمارته ولا الطابق ولا الجيران ولا الحي. يكتشف من خلال الأيام عالما جديدا لم يعرفه من قبل. لقد فرض عليه هذا الوضع وألزمه أن يتعود على الجير فلاكس عوضا من البلاط الذي كان يرغب فيه. يتعود عن انقطاع الماء لمدة أيام، ويتعود على العمارات الأمامية والخلفية التي تقطع النظر حيث يشعر الإنسان أنه في مقبرة، ويتعود على كثرة الأطفال والضوضاء. تؤدي هذه السلوكيات السلبية بعض الأسر إلى انحطاط وتخريب العمارة بحيث تفسد يوم بعد يوم، وبعد بضعة أشهر من استلامها تتغير تماما وتصبح قديمة كأنها بنيت منذ خمسين سنة.

وانطلاقا مما سبق، لا نستطيع أن نحدد ما هو عام وما هو مشترك عند جميع الأفراد، من غير الممكن أن نلتمس ما هو عند كل فرد في خلال يوم من الحياة. أن المساكن المفروضة على السكن لاستمرار وتيرة العادات والوظائف الأساسية لا يجب أن تقدم الحاجات المحددة فقط بل يجب أن تسمح للإنسان أن يشعر بالفعل أنه في مسكنه. لهذا السبب إعادة النظر في مسألة الحاجات الأساسية العالمية ضرورة فيما يخص الفضاءات وقياسها بالمتر المربع والمكعب وفيما يتعلق بالحرارة

المفضلة والخصوصية. كل هذه المفاهيم ليس لها معنى إلا إذا درست من خلال ثقافة معينة في إطار معين. أصبحت اليوم المسألة تتعدى كمية الوحدات السكنية أو عدد الغرف أو معدلات الكثافة والاكتظاظ إلى توفير المسكن الملائم للأسر والعائلات والأفراد، بما يتناسب مع الاحتياجات الخاصة لكل فئة. وفي الخلاصة نستطيع القول أن العائلة الجزائر تحمل أفكارا وتصورات مختلفة كل الاختلاق عن الأنماط البنائية المعدة في شكل توسعات رأسية ومن الخطأ الاعتقاد أنه لما يبنى شكلا من أشكال العمارة عدة مرات نتحصل على مدينة لأنه بعد عشرة أو عشرين سنة – إذا تغلبت الحكومات على الأزمات الاقتصادية – تصبح هذه العمارات المتشابهة في هندستها غير مقبولة عند الأفراد والجماعات وتحطم لعدم صلاحيتها من حيث الحاجات الأساسية للعائلة الجزائرية. ومن جهة أخرى من المعروف عالميا أن العمارات التي تتجاوز الأربعين سنة (فترة كافية لإعادة رأس المال) تسجل في مخطط المدينة للهدم وتبني في مكانها عمارات جديدة تتماشى والرفاهية الجديدة[1]. وتحتوي مدينة قسنطينة على عمارات كثيرة بنيت في الخمسينات.

وعلى هذا الأساس يتبين أن البناء الرأسي الحالي هو أحد المؤشرات الدالة على تفاقم أزمة السكن والإسكان في مدينة قسنطينة.

يرى كامينوس[2] مجموعة من سلبيات الإسكان العام التقليدي وأن الإسكان عموما لا تجعل منه في معظم الأحيان أفضل الحلول في مواجهة مشكلة إسكان منخفضي الدخل:

فالمساكن الحكومية لا تلاءم الاحتياجات المتعددة والمتغيرة للسكان، والعديد من سكان مناطق الإسكان الحكومي في العالم قاموا ببيع محتويات مسكنهم ثم تنازلوا عنه ليستقروا من جديد في مناطق غير شرعية نتيجة لإيفائها باحتياجاتهم المتعددة ومن السمات المشتركة في مشاريع الإسكان العام قيام المستعملين ببعض التغيرات في المباني الجديدة لتلاءم احتياجاتهم (هدم لحوائط، تكسير الأبواب ونوافذ ودواليب... الخ) ويعنى هذا تبديد لنقود الحكومة لأنها استثمرت رؤوس

(1) Ledrut l'espace social de la ville, Ed, Anthropos, Paris, 1968, P 195.
(2) Lefebvre, Henri, la production de l'espace, Ed/ Anthropos, Paris, 1968, P 215.

أموال ضخمة في توفير وحدات سكنية كاملة بدلا من توفير عدد أكبر من الوحدات الغير مشطبة، كما يعني تبديد لنقود المستعملين لأنهم يدفعون ثمن منتج يعاد هدمه وبنائه.

وقد وجدت بالدراسة المقارنة أن أكثر المناطق التي تتعرض للتبديد في استعمال الأراضي مناطق الإسكان الحكومي، بينما تحقق المناطق القديمة التقليدية كفاءة أكبر في استعمال الأراضي الاستخدامات العامة (طرق مساحات مكشوفة..).

وتتحول مشاريع الإسكان الحكومي إلى المناطق المتروكة غير محددة الاستعمال إلى مناطق سوء استعمال ومقالب قمامة، كما تتعرض هذه المناطق إلى الإهمال وسوء الصيانة، ويصعب بالتالي خلق أي محيط أو بيئة مناسبة لنمو المجتمع الصحي.

سادسا: البناءات الجاهزة الخفيف

ويعود استيراد البناءات الجاهزة الخفيفة من الخارج بالدرجة الأولى إلى اتساع الهوة بين العرض والطلب الخاص بالسكنات وإلى عجز الشركات الجزائرية في توفير السكنات اللازمة للسكان وإلى أن أزمة السكن والإسكان وصلت إلى ذروتها في معظم المدن الجزائرية.

اعتبرت هذه البناءات الجاهزة بناءات مؤقتة فأنجزت خصيصا لإسكان المنكوبين وقد وزعت هذه البناءات في مناطق كثيرة من المدينة بحي القماص وحي البئر بالكم السابع بديدوش مراد. تتكون هذه المساكن من غرفتين أو ثلاث وحوش وتقدر المساحة الإجمالية بـــلا 65 م^2 تتضمن مساحة الغرفتين 50 م^2 أما مساحة المساكن ذو ثلاث غرف فتقدر بـــ 55 م^2 هذه المساحات صغيرة جدا إذا ما قرنت بحجم الأسر الجزائرية. قد لاحظنا بحي القماص أن البناءات الجاهزة الخفيفة التي أقيمت لا تستطيع أن تقاوم الحرارة والأمطار حيث تعرض معظمها لتسرب المياه في فصل الشتاء وأن موضع المنطقة غير مدروس من الناحية المناخية.

ومن المعروف أن حصيلة الرياح في الجزائر شمالية غربية وعلى هذا الأساس توجه النوافذ والفتحات في هذا الاتجاه حتى لا تساعد في دخول الرياح الباردة في فصل الشتاء وتوجه الأبواب والشرفات باتجاه الجنوب الشرقي حتى تساعد على دخول الضوء وأشعة الشمس، لاحظنا أيضا أن هذا النمط من الإسكان لا يتلاءم وثقافة الإنسان الجزائري ولا يتلاءم مع سلوكياته وأفعاله. يظهر ذلك من خلال التعبير الذي أقامه الساكن في شكل المبنى، استعمل الحوش كمطبخ أداره بحائط مرتفع قليلا وغير من مواد البناء المستعملة، حيث أدخل الأجور والمواد البنائية الغالية الثمن أحاط مسكنه بحائط مرتفع لا يسمح للمارة أو الجيران أن يتطلعوا على ما يجري بداخل المسكن. معظم الأسر التي سكنت حي القماص من أصل ريفي تحمل معها عادات وتقاليد وأعراف تختلف عما هو موجود بالمدينة. هذا الشكل الهندسي المفروض لا يساعد السكان بتاتا وأن المهندس الذي أسندت إليه هذه المهمة لا يستطيع أن يلبي جميع حاجات هذا النوع من الأسر لما تحدد المساحة بـــ 55 م^2 ويحدد المقدر المالي لإنجاز المسكن بستة ملايين سنتيم.

أفرز هذا النمط من الإسكان المستورد عدة مشاكل ويتطلب ما يلي:

- مساحات واسعة من الأراضي لإقامة البناء الأفقي بالإضافة إلى تكاليف تجهيزات وتحضيرها.
- الالتزام المالي الذي يترتب على الحكومة لأن معظم هذا النوع يستورد بالعملة الصعبة.
- لا يترك المجال لتطوير صناعة أنماط بنائية محلية.
- المواد المستعملة في هذا النوع من البناء غير مرضية من ناحية الديمومة ولا من ناحية الاقتصادية أو الوفرة ولا على مستوى الرفاه.
- علاج سريع لأزمة الإسكان.

- يقتضي ضرورة قيام مؤسسات الأشغال العمومية لإقامة طرق ونحن نعلم أن الإمكانيات المتوفرة، في هذا الميدان في مدينة قسنطينة ضعيفة، إذا كان هذا النمط من الإسكان مقبولا في هذه الحقبة من الزمن نظرا للأزمة الاقتصادية الصعبة التي تعرفها البلاد ونظرا لحاجة السكان إلى الالتجاء إلى مكان ما يسكنون فيه دون شرط، بحيث يضمن لعائلته أدنى شروط الحياة. ولما تتغير الظروف وتتحسن حالة الاقتصاد الوطني من المعلوم يصبح هذا النمط من الإسكان غير مقبول.

سابعا: الفلل الفاخرة

ظهر هذا النمط من الإسكان في أوروبا وجاء إلى الجزائر عن طريق المستعمر الفرنسي وأن أصل كلمة فيلا تبعث إلى فكرة الاصطياف وما هو فاخر لتعريف إسكان مخصص لجماعات اجتماعية مخصوصة لها تنظيم مجالي منظم. وهي تعني أيضا البحث عن رفاه برجوازي. والرغبة في التفاخر فأتباه بالفخفخة. نلاحظ في تاريخ الجزائر من الناحية المرفولوجية نمطين من الفلل تسكنها الطبقات الاجتماعية المحضوضة. الأولى سلسلة من الفلل المتشابهة بنيت في عهد الاستعمار الأوروبيين ويسكنها اليوم الجزائريين والثانية فلل بنيت بعد 1965.

أ. الفلل التي بنيت في عهد الاستعمار:

يبين هذا النوع من الفلل الفاخرة الصورة النهائية لحضارة بنيت بالمواد الصلبة، بالحديد، بالخرسنة، الزجاج وبالحطب وتتضمن الشرفات ومرآب للسيارات وحديقة. جميع هذا العناصر تدل على نجاح الطبقة التي تسكنها. شيد هذا النمط من الإسكان في الجزائر كنموذج يعبر عن رغبة الأوروبيين في الوصول إلى المركز الاجتماعي الذي يمثل البرجوازية الصغيرة ويشير هذا النمط من الإسكان الحضري إلى تجمع سكاني يشرح وظيفة اجتماعية أخذت بالرموز الأوروبية وتبين

فيها نجاحها، وبعد الاستقلال أنعكس هذا النمط الإسكاني على الممارسات الاجتماعية وبقي البعض من الذين أخذوه على الممارسات والسلوكية والرمزية التي تركها الاستعمار.

ب.الفلل التي بنيت بعد 1965

الاستعارة اللغوية لكلمة فلة من قبل الجزائريين لا تعني بتاتا الأخذ بالأسلوب الأوروبي والرموز التي تقدمها في البناء أو سلوكياته الجديدة، وهو لا يعبر عن طبقة اجتماعية أخذت مكانتها، في المجتمع عبر عصور متتالية بحيث أصبحت تمتاز بقيم حضرية بعيدة كل البعد عن التي عرفناها بالريف. تمتاز هذه المساكن بخطط ورسوم وأشكال جديدة مختلفة في بناءها مع الأحياء الحضرية الأخرى وأن كثرة الطوابق إشارة دالة على نجاح وثراء هذه الفئة الاجتماعية الجديدة.

لقد استفاد الكثير من السكان من قطع أرضية عن طريق عمليات التوزيع استفاد منها إطارات البلدية والولاية والموظفين السامين للدولة وبعض التجار. بحيث أنتجت عددا كبيرا من المواطنين يملكون عدد كبير من قطع الأرضية سواء بالمدينة أو بالمدن الأخرى بحث أن وجود أحد الأقارب في الإدارة المكلفة بالتهيئة الحضرية وتوزيع الأراضي على السكان يساعد على الاستفادة من أحسن القطع وهي وسيلة الاكتساب والربح، أدت هذه العمليات إلى زيادة الإرث العقاري لدى الأفراد وبدون استثمار – مما أدى إلى اكتساب ثروات كبيرة بشكل سريع وبدون بذل أي جهود. وعلى هذا الأساس تكونت في المجتمع فئة من ملاك قطع الأراضي والمضاربة على أسعارها والربح الآتي من هذه الأراضي يقدر اليوم بالملايين من الدينارات. سريعا ما تفطن السكان إلى أن بيع قطع الأراضي وسيلة من وسائل الثراء ولهذا السبب جميع السكان (القادرون أو غير قادرين على البناء) وضعوا ملفات للاستفادة من قطعة أرض ليس لبنائها والسكن ولكن لبيعها. بالإضافة إلى أن الذي يستفيد من قطعة أرض يستطيع أن يبيع مواد البناء التي تمنح له، في السوق السوداء، ليجلب منها أرباحا كثيرة. والملاحظة الثانية التي تلفت النظر، في هذا النمط من الإسكان هو أن الكثير من هذه الفلل الفاخرة تتضمن العديد من الغرف الشاغرة غير منتفع بها بينما نجد القسم

الأكبر من سكان المدينة يعيش في مساكن غير صحية. ولعل هذا يرجع بالدرجة الأولى إلى خوف هذه الفئة من المجتمع لتأجير الغرف الشاغرة لأن القانون لا يحمي المالك ولا يعطيه الحق أن يطرد المستأجر ولا يحدد ثمن الإيجار.

نظرية العمود الذي يقطع ويتوسط حرية المسكن.

- الهيكل المستقل بالنسبة للحائط.
- المخطط الحر بفردانية وبخصوصية كل طابق لوحده.
- الواجهة الحرة.
- السقف والسطح.

ثامنا: البناء التطوري

جاء هذا النوع من البناء استجابة لأزمة سكن خانقة وقد تحدثنا حول فكرة إنشاء مثل هذا النوع من البناء في بحث موضوعه النمو الحضري وأزمة السكن.

بعد ما وصفنا الكثير من البناءات في المدينة بأنها أحياء للنوم، حي مشمئزة، مرفوضة، طاردة، اقترحت الدراسة البناء التطوري.

الفصل الثالث
نظريات الانحراف

تمهيد

أولا: النظرية البيولوجية

ثانيا: النظرية النفسية التحليلية

ثالثا: النظرية السلوكية

رابعا: نظرية التعلم الاجتماعي

خامسا: النظرية المعرفية

سادسا: النظرية النسقية

سابعا: النظريات الاجتماعية

ثامنا: النظرية التكاملية

تاسعا: النظرية الأنثروبولوجية

نتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للسلوك الانحرافي بنوع من الإيجاز حسب وجهة نظر كل من النظرية البيولوجية والتحليل النفسي ومحاولة تحليل السلوك الانحرافي من خلال البعد الذاتي للشخصية، وكذا المنظور السلوكي ودراسته للأسباب التي دفعت بالفرد للانحراف ونسبها للعوامل البيئية، إضافة إلى المنظور المعرفي وكيفية تشكيل الأفكار المشوهة، إضافة إلى النظرية النسقية والتفاعلات القائمة بين الفرد والأسرة والمجتمع، ثم نعرض بعض النظريات ذات المنطق الاجتماعي الذي حاول تفسير هذا السلوك انطلاقا من تحليل عناصر البيئة الاجتماعية.

أولا: النظرية البيولوجية

أسس هذه النظرية الوضعية الطبيب الإيطالي سيزار لومبروزو، وكانت بمثابة رد فعل ضد المدرسة الكلاسيكية التي ادعت أن الناس متميزون بالعقلانية، ومتمتعون بالإرادة الحرة وأن هذه الحرية هي أساس الأفعال الإنسانية[1].

والمدرسة الوضعية مذهبها يكمن في الحتمية المطلقة ومعارضة لحرية الإرادة، فطالما أن الناس يتشكلون بواسطة عوامل بيولوجية أو اجتماعية في قوالب معينة، فهم بذلك يتحركون نحو التصرف على منوال ما يفعلون دون أي مقاوم منهم، وهذه النظرية التي قام لومبروزو عام 1870 بصياغتها على نحو منظم، نقحها بعد ذلك هو وتلاميذه وخصوصا انريكو فيري (Enrico Ferri).

قام لومبروزو بوصف المجرم بالولادة واعتبر جريمته وخصائص تركيبه الجسماني مجرد مظاهر للرجعي، ويوضح عايد الويركات (2004) أن المجرم عند لومبروزو يتصف بالتخلف أو الارتداد في سلم التطور أي أنه أقرب إلى التوحش والبدائية، وله من الصفات: انحدار الجبهة وكبر حجم الأنف والشعر الخفيف الأجعد.

(1) غباري محمد سلامة، الإنحراف الاجتماعي ورعاية الأحداث ودور الخدمة الاجتماعية، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، بدون تاريخ، ص42

أ- وجهة نظر هوتون:

في عام 1939 نشر الأنثروبولوجي هوتون (Hooton) تقريرا عن 17000 شخصا من السجناء والمواطنين الأحرار، بعد أن طبق عليهم "بعض مقاييس الجسم البشري" ووضع المجرمين السجناء والمدنيين في مجموعات مختلفة، وقام بفحص بعض الاختلافات الإحصائية بين مجموعات المجرمين ثم بين المجرمين والمدنيين، وتوصل من ذلك إلى أن نماذج المجرمين تميل إلى أن تكون مختلفة في مقاييسها الجسمانية عن غير المجرمين، وانه بالنظر إلى المجرمين كمجموعة وجد أنهم متفسخون أخلاقيا وعقليا ومورفولوجيا ووراثيا إذا قورنوا بالمدنيين.

ب- وجهة نظر شيلدون:

ركز هذا النموذج على تصنيف الناس طبقا للنموذج الشامل أو التركيب العام لبناء الجسم وموضحا كيف أن هذه النماذج تتحدد في الجانب الأكبر منها تبعا للوراثة.

وهذا النموذج لويليام شيلدون (William H. Sheldon) عالم النفس الأمريكي والطبيب الذي اعتمد في تصنيف نماذج الجسم على معيار السيطرة النسبية لجهاز الهضمي والهيكل العظمي والجهاز العصبي وقام بتحليل مفصل لمجموعة من البيانات الفيزيائية والبيولوجية جمعت عن 200 حالة من الأحداث الجانحين وتوصل من ذلك إلى أنه على الرغم من الاعتدال البدني لا ينتج بالضرورة جانحين، فإنه يمثل الخلفية التكوينية أو الخلقية الأكثر ملاءمة للجنوح[1].

ويضيف جلاسير (Glaser, 1976) أن دراسة شيلدون وجلوويك وكورتس جاثي، وفي بريطانيا دراسات كل من بارنيل وجتر، وقد بحث الينور جلوويك وشيلدون جلوويك العوامل الفيزيولوجية كجزء من محاولة شاملة لكشف عن انحراف الأحداث، حيث قاما بالاعتماد على ما ذهب إليه شيلدون في دراسة أثر البناء الحيوي – الإجرامي عاقدين مقارنة بين 500 حدث

(1) مزوز بركو، النظريات المفسرة للإنحراف والجريمة.

منحرف و500 حدث غير منحرف كعينة ضابطة ووجدا أن النموذج الوسطي هو النموذج المسيطر، فقد وجدا أن 60% من الأحداث يتبعون النموذج الوسطي مقابل 30.7% من النموذج نفسه بين الأحداث غير الجانحين.

لقد حدد الباحثون 67 خاصية شخصية و42 خاصة أسرية، وحاولا الربط بين هذه الاستعدادات البيولوجية والمعطيات الأسرية البيئية وعلاقة ذلك بالانحراف منطلقين من افتراض أنه إذ كان هنالك علاقة بين البناء الجسمي والانحراف، فغن هذه الصفات ستختلف بشكل مهم في علاقاتها بالانحراف للنماذج الجسمية الثلاث، أي أنها ستتركز في نموذج أكثر من الآخر.

ما يمكن أن نستنتجه من مضمون هذه النظرية أن العلماء البيولوجيين اجتهدوا في البحث عن العلاقة بين الحتمية البيولوجية والسلوك الإجرامي والانحرافي، فدرسوا الوراثة وشجرة العائلة واهتموا بدراسات التوائم ودراسات التبني إضافة إلى نظرية الكروموزومات التي ظهرت في الستينات والتي حاولت ربط النقص البيولوجي عند الفرد بالجريمة، وهي في مجملها سعت إلى تبيان فكرة أن المجرمين يختلفون عن غير المجرمين من حيث الصفات الجسمية والتكوين الحيوي والوراثة، غير أنها لم تعتمد على المنهج العلمي السليم، وهو الأمر الذي جعل نتائجها غير قابلة للتعميم[1].

ثانيا: النظرية التحليلية النفسية

ربطت هذه النظرية بين مكونات الشخصية والانحراف، إذا اعتقدت أن السلوك الإنساني يسير على مجموعة من العمليات اللاشعورية، أي حالة من الصراع اللاشعوري المستمر، إضافة إلى مرحلة الطفولة المبكرة من حيث إشباع الحاجات الأساسية.

رأى فرويد (Freud) سنة 1901 أن الجانح يرتكب أفعاله المضادة للمجتمع بحثا عن العقاب وهو يفعل ذلك لأنه مدفوع بمشاعر ذنب شديدة ناتجة عن أنا أعلى مفرط في قسوته، كما يطالب

(1) نبيل محمد توفيق السمالوطي، علم الإجتماع العائلي، دار الشروق، ط1 ،1988 ،ص 183

بالعقاب بشكل دوري لكي يهدأ، أو يعود بسبب نشأة هذا الأنا الأعلى العنيف إلى فشل حل عقدة أوديب، حيث يظل متعلقا بأمه ومشحونا بالنوايا العدوانية اتجاه الأب، وبهذه الطريقة يتكون لديه أنا أعلى على صورة الأب الهوامي والعنيف المنتقم الذي يعاقب الطفل على نواياه العدوانية والتمثيلية.

ويشير مصطفى حجازي[1] إلى ان فرويد والبعض من أتباعه فسروا ظاهرة التكرار عند بعض الجانحين الفاشلين من خلال هذا التصور وكأن الجانب ينحرف كي يعاقب لذلك، يستجيب بالعدوانية والسلك المضاد للمجتمع فيعاقب من جديد وهكذا تترسخ الحلقة المفرغة لتكرار تلك الأفعال.

غير أن هذا الافتراض النفسي لا ينطبق على جميع الجانحين بحكم وجود فوارق بين الأفراد وكذا اختلاف البنيات الشخصية، كما قد تعود أسباب الانحراف لمشاكل أخرى غير الجانب النفسي.

ومن المهم أن نشير إلى ما قدمه شماليجر (Schmalleger, 2001) بخصوص تفسيرات أتباع هذه النظرية للجريمة والسلوك المنحرف الذي فسر على أساس ثلاثة مصادر: فقد يكون المصدر الأول سببه ضعف الأنا الأعلى الذي لا يستطيع أن يسيطر على نزعات الهوا، والأشخاص الذين يفتقرون إلى أنا أعلى متطور غالبا ما يعرفون باسم السايكوباثيين ويرتكبون جرائم الجنس والقتل والعنف، أما المصدر الثاني للجريمة فيتمثل في مفهوم الإبدال، وهو يفسر مجموعة العمليات التي يقوم بها الشخص لإبدال شيء ما مكان آخر رمزيا، هنا يقوم الطفل بإبدال اتجاهاتهم السيئة نحو

[1] يُعدّ الدكتور مصطفى صفوان أحد الأسماء الوازنة في الساحة الثقافية والعلمية في العالم العربي، فهو مفكر من وزن ثقيل ومحلل نفسي ينتمي إلى المدرسة اللاكانية (نسبة إلى جاك لاكان). وقد أغنى الساحة الثقافية بكتاباته وترجماته، وعلى رأسها ترجمته لكتاب فرويد العمدة: "تفسير الأحلام"، الذي عدّه كثير من الباحثين بأنّه متفوق على الترجمة الفرنسة لكتاب مؤسس التحليل النفسي. كما ارتبط اسمه بترجمة كتاب "العبودية المختارة" لبويسي، وترجمته لمسرحية شكسبير إلى اللغة المصرية العامية. إضافة إلى عدد من المصنفات والمحاضرات العلمية في مجالات الفكر واللغة والثقافة والتحليل النفسي، مثل كتاب: "الكلام أو الموت" و"إشكاليات الفكر العربي

أمهاتهم بشيء مقبول من المجتمع، أي عندما تقف الأمهات حجر عثرة في تحقيق رغبات الأبناء، يلجأ هؤلاء إلى هذه الآلية وهنا ينشأ الصراع والإحباط عن الجريمة، لكنهم يصطدمون بالثواب والعقاب من قبل الأمهات، فيكبتون هذا الشعور والذي يظهر متأخرا على شكل جرائم ضد النساء الذي يمثل الكره الرمزي، أما المصدر الثالث لتفسير الجريمة فيأتي في نزعة الموت ومن صورها التدخين وسرعة القيادة وغيرها، وهذه الأنشطة الإنسانية الخطيرة يفسرها رغبة تحطيم الذات التي قد تدفع الأفراد لارتكاب جرائم خطيرة.

ويضيف مصطفى حجازي أن وجهة نظر ميلاني كلاين[1] (M. Klein) ارتبطت بفكرة أن الجانح مدفوع بأنا أعلى عنيف وهمجي، وعبرت عن رأيها هذا في مقال لها عام (1934) وظهر في كتاباتها "محاولات في التحليل النفسي"، لكنها تختلف مع فرويد حول نشأة هذا الأنا الأعلى الهمجي، بينما رأى فرويد أن عقدة أوديب تكون ما بين 2 إلى 5 أو 6 سنوات، في حين رأت ميلاني كلاين ان الأنا الأعلى لعقدة أوديب، ويتكون من السنة الأولى من الحياة وهي ترجعه إلى العلاقة الأولية من خلال تجربة الرضاعة.

ومعنى ذلك أن العلاقة بالموضوع في بدايتها الأولى هي المحور الأساسي في تكوين السلوك الانحرافي، وبالرغم من ذلك قد لا يكون السلوك الجانح مدفوعا دائما بأنا أعلى عنيف بحيث يمكن أن يكون هناك سببا آخر يدفعه لهذا السلوك الانحرافي.

وقد ذهب لاغاش (Lagache) سنة 1965 إلى فكرة أخرى، حيث يحدثنا عن الجانح من ناحيتين، يعرضهما مصطفى حجازي (1995) في شخصية الجانح والسلوك العدواني باعتباره السمة الأساسية للانحراف، أما شخصية الجانح فيمكن معرفتها من خلال دراسة اضطرابات التماهي والاندماج الاجتماعي، كما يأخذ اضطراب التماهي طابع الفشل في إقامة علاقات أولية

[1] مدخل إلى ميلاني كلاين مؤلف جماعي من تأليف روبرت هتشل ووود وسوزان روبنسون وأوسكارزايت، ترجمة حمدي الجابري، مراجعة وإشراف وتقديم إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

إيجابية مع الأم في البداية ثم مع المحيط الأسري بعد ذلك، وهذا الاضطراب هو المسؤول عن بعض السمات التي توصف بها سلوك المجرم (انعدام اعتبار الآخرين).

أما السمة الأساسية التي تميز السلوك الجانح تتمثل في العدوان، وهذا الأخير ليس أمرا ذاتيا محضا بل هو قبل ذلك أسلوب حركي للدخول في علاقة وبالتالي لا يمكن فهم هذه العلاقة إلا في إطار عدواني، أي أن العدوانية مرتبطة بالنرجسية وهي مثلها علاقة سادو مازوشية، علاقة سيطرة وخضوع.

يبدو في تصور التحليل النفسي وكأنه يتحدث عن جانح نموذجي في حين أن المنحرفين هم فئات متعددة لكل منها نوعية من حيث النشأة والسيرورة، ونقصد من وراء ذلك أن دراسات التحليل النفسي للانحراف فيها إهمال للجانب الاجتماعي أو بصفة عامة الدور الذي يلعبه الجانح على مستوى ديناميكية البيئة الاجتماعية.

وحسب عبد الحليم السيد[1] فإن نظرية التحليل النفسي ساعدت على معرفة الدوافع التي تؤدي إلى السلوك المنحرف الأمر الذي سمح بوضع خطط وأساليب علاجية وتربوية قائمة على أساس التوجيه والتنشئة الاجتماعية في فترة معينة من عمر الكائن الإنساني، كما أظهرت هذه النظرية مشكلة العلاقات بين الآباء والأبناء، وما يعتري هذه العلاقات في فترة الطفولة.

ثالثا: النظرية السلوكية

أرجع الاتجاه السلوكي السلوك الانحرافي إلى العوامل البيئية الخارجية وإلى رفض كل ما هو وراثي، وترى النظرية السلوكية أن كل سلوك انحرافي هو كغيره من السلوكات العادية بالإمكان تعلمها بالاكتساب خاصة عن طريق الجماعات الجانحة التي ينتمي إليها الفرد عبر مثيرات البيئة الخارجية أو الداخلية.

(1) محمد السيد عبد الرحمن، نظريات شخصية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1994.

لم يعترف واطسن في تفسيره للسلوك الجانح إلا بالعوامل البيئية المكتسبة، حيث يؤكد الشرقاوي محمد أنور ان واطسن أرجع الأمر كله للمؤثرات البيئية وليس هناك مجال للوراثة أو الغريزة كما أن السلوك ليس سوى ردود فعل معقدة استجابة للمثيرات البيئية، حيث أن واطسن في نظريته يجعل السلوك الإنساني مجرد استجابة لمثير معين وتجاهله تماما للجانب الوراثي[1].

من جهة أخرى، أوضح مصطفى حجازي أن دولارد (Dollard) أدخل سنة 1985 فرضيته التي تكمن في كون الإحباط هو العنصر الأساسي والوحيد في الجناح والمعروف أن العقاب يمكن أن يثبت التظاهرات العدوانية. كما أشار دولارد بدوره إلى أن إدخال العقاب يمكن أن يؤدي إلى العدوانية حول الذات حتى وإن كانت العدوانية معاقبة من طرف المحيط.

وقد ركزت هذه النظرية على أهمية المحيط الذي يتبادل السلوك مع الفرد ولكن ينتج استجابات عدوانية، ومن ثمة، يشير هيو كوليكان إلى أن السلوكيين لا يبحثون عن جذور المشكلة السلوكية لدى الفرد ويفترضون أنه من الممكن القضاء على السلوك الانحرافي بعزل المعززات التي ارتبطت سابقا بسلوكه اللاتكيفي أو تعليمه طرقا جديدة في الحصول على التعزيز، وذلك من خلال وقف هذا السلوك أو تجنبه، وعليه يكون السلوك الذي يتم تعديله هو بمثابة الحل لتلك المشكلة السلوكية.

وبالرغم من هذا، فقد يكون سببا في تعلم السلوك الجانح ولكن ليس دائما الاستجابة تكون عدوانية بمعنى ان هذا التناول بالغ في تركيزه على العدوانية والإحباط في تفسير السلوك الجانح متجاهلا تدخل الجانب الوراثي في ذلك.

[1] مزوز بركو النظريات المفسرة للإنحراف والجريمة

رابعا: نظرية التعلم الاجتماعي

تعرف هذه النظرية كذلك بالنظرية المعرفية الاجتماعية، حيث يقترح باندورا (Bandura) أن سلوك العنف عند المراهقين هو نتيجة للعلاقات المضطربة مع الوالدين أو ما نسميه بالغضب والإحباط الدي يتولد نتيجة هذه العلاقات الأسرية المضطربة عند اليافعين[1].

أوضح محمد الريماوي وآخرون أن باندورا استخدم مفهوم "الحتمية التبادلية" لوصف الطريقة التي يتفاعل بها السلوك والبيئة والشخص (العوامل المعرفية) لتكوين الشخصية، فالبيئة تحدد سلوك الشخص، كما يعمل الشخص على تغيير البيئة، كذلك فإن العوامل المعرفية لشخص يمكن أن تؤثر في السلوك وان تأثر به (انظر الشكل رقم 01)، ويرى باندورا أننا نتعلم بالملاحظة وأننا من خلال التعلم بالملاحظة نكون أفكارنا حول سلوكات الآخرين، ومن المحتمل أن نتبنى هذه السلوكيات لأنفسنا، فعلى سبيل المثال قد يلاحظ الصبي ثورة غضب والده نحو أمه، فيظهر ثورة غضب مماثلة على أخته الصغرى مقلدا بذلك سلوك والده، إننا نتعلم الكثير من السلوكات والأفكار والمشاعر والمهارات الحركية التي تشكل جزءا هاما من شخصياتنا عن طريق الملاحظة.

الشكل1 يوضح التأثير المتبادل للشخص والبيئة والسلوك لتكوين الشخصية

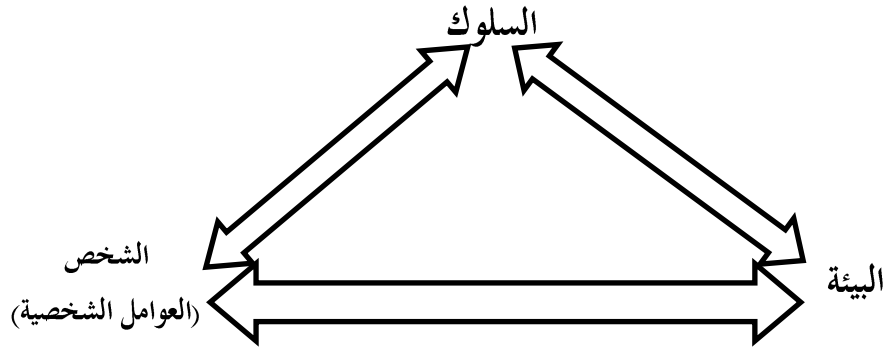

(1) الدوري ، عدنان. الانحراف الاجتماعي دراسة فـــي النظريـــات والمشكلات . ذات السلاسل ، الكويت . ط1، 1991.

يقدم الشكل رقم 01 توضيحا مبسطا لما قدمته نظرية التعلم الاجتماعي في أن الشخص يتأثر بالسلوكات المشاهدة التي تكون البيئة فيها المصدر الخصب لمثل هذه المشاهدات، فالفرد يتلقى تعلماته الأولى من الأسرة من المدرسة من جماعة الرفاق، ثم ينتج سلوكات قد تكون منحرفة إذا ما وجدت عوامل شخصية ومعرفية مساعدة.

خامسا: النظرة المعرفية

عرف عدنان العتوم[1] علم النفس المعرفي أنه العلم الذي يدرس العمليات المعرفية التي تتضمن استقبال المعلومات وتحليلها وتنظيمها وخزنها لوقت الحاجة أو لتوجيه استجابة الأفراد المباشرة.

وينطوي هذا المفهوم على الاهتمام بالمعرفة والمعلومات وكيفية استقبالها وتحليلها وتخزينها ضمن نظام متكامل يستند إلى مفاهيم الذاكرة والبنية المعرفية المتطورة للإنسان وقدرات الإنسان المعرفية المختلفة كالذكاء والقدرة على حل المشكلات.

وعلى هذا الأساس يرى ويليام فريدمان أن النظرية المعرفية تنطلق في تفسيرها للسلوك عامة والسلوك خاصة من المكتسبات السابقة للفرد والمعارف والمعلومات التي استخلصها الفرد في مراحل سابقة من حياته.

فالسلوك الانحرافي سلوك لا يخضع لضوابط ومعايير المجتمع، ويلجأ الفرد لهذا النوع من السلوك عندما تضبط معارف هؤلاء الأفراد والتي اكتسبوها من المجتمع، بمعنى أنه بقدر ما تتوافق هذه المكتسبات مع المستجدات التي تحدث في المجتمع بقدر ما يكون سلوك افرد ملائما لقيم المجتمع.

ومن أهم العوامل التي فسرت من خلالها النظرية المعرفية الانحراف هو سلوك الفرد وفق هذه القيم الجديدة، فالفرد يكتسب أنماطا سلوكية معينة خاضعة لمعايير معينة، ومع مرور الوقت تتغير

[1] عدنان يوسف العتوم، علم النفس المعرفي النظرية والتطبيق، الناشر:دار المسيرة للنشر و التوزيع، سنة: 2004

هذه المعايير مما يتطلب على الفرد أن يغير سلوكه وفق المعايير الجديدة، وعندما لا يستطيع الفرد ذلك قد يجد نفسه أمام سلوك انحرافي، ناتج بالدرجة الأولى عن المعايير التي اكتسبها في المرحلة السابقة.

أي أن معارف الفرد يجب أن تتغير وفقا للتغييرات التي تصاحب الواقع الاجتماعي والنفسي، فإن لم يستطع الفرد تغيير سلوكاته وفقا لمكتسباته المعرفية يصبح عرضة للاحباطات، ومن ثم يسلك سلوكات انحرافية عدوانية.

ويرى وليامس (Williams et Meshane) أن الجريمة والانحراف هي نتيجة للتفكير غير العقلاني وليس للعوامل الاجتماعية والاقتصادية دور مهم سوى الحد من الخيارات الفردية المتاحة، وقد ضربا مثالين على ذلك: فالمجرمون الذين يتخذون من الجريمة مهنة يتميزون بعدم الحس بالمسؤولية والانغماس الذاتي والسعي وراء السلوكات المنحرفة بينما يتميز المجرمون الذين يتخذون من الجريمة أسلوبا حياتيا يتشابه سلوكاتهم مع سلوكات المراهقين وبالتالي ليس لديهم الحس بالمسؤولية والضبط الذاتي، ورأينا أن العمليات الإدراكية لهؤلاء الأشخاص بغض النظر عن البيئة أو التكوين مهيأة للفشل في العمل أو المدرسة أو البيت.

قدمت النظرية المعرفية تفسيرا يختلف عن التفسيرات المقدمة من النظريات الأخرى واهتمت بالجانب المعرفي والسلوكي للفرد، إلا أنها أهملت الجانب الفيزيولوجي وتأثير العوامل الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظريات أخرى سعت إلى تفسير ظاهرة الانحراف بإدماجها لهذه المركبات.

سادسا: النظرية النسقية

بعد أن عرضنا النظرة البيولوجية والتحليلية والسلوكية والمعرفية، فإنه من الأهمية بمكان عدم إغفال النظرية النسقية لما لها من مساهمات مختلفة في فهم الفرد والأسرة والمجتمع ككل[1].

فقد خدمت نظرية الأنساق العامة كإطار نظري العديد من نماذج الممارسة المستخدمة حالا، مع العلم أن جذورها تمتد من العلوم الأخرى، واستفادت منها العلوم الاجتماعية بما فيها علم الاجتماع وعلم النفس، ويمكن توضيح هذه الفكرة حسب ما ذكره دورو (Durand, 1979) وفق الشكل رقم 02:

الشكل 2 يوضح تكامل النظرية النسقية بين النظري والتطبيقي

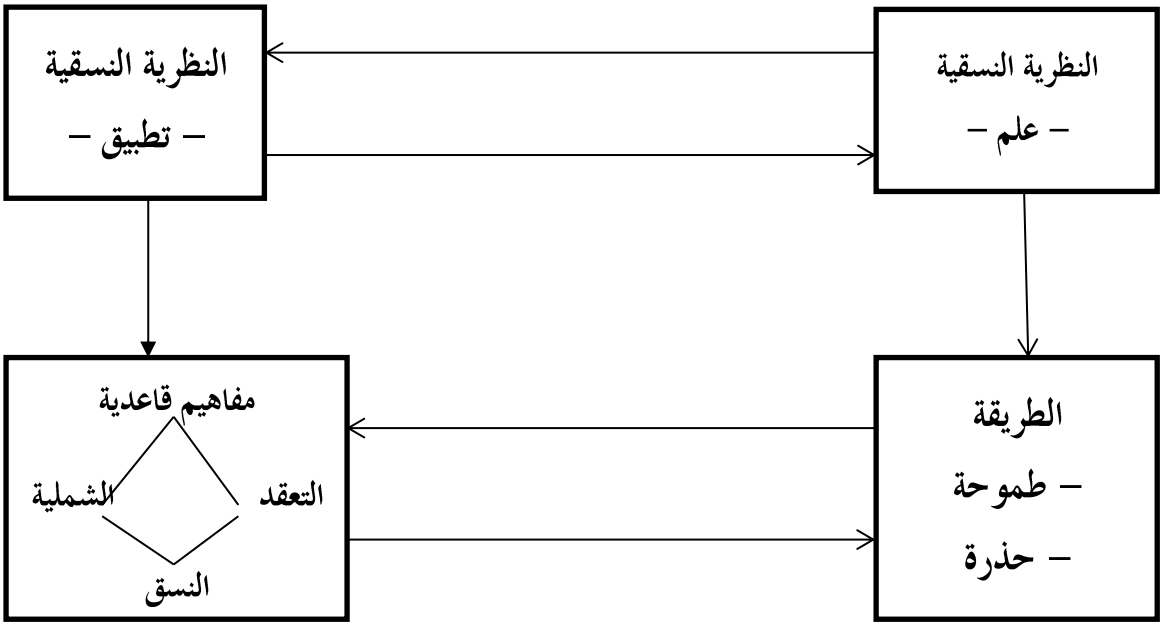

اعتبر برتالونفي في نظريته أن الفرد عبارة عن نسق حتى وإن تم النظر إليه بمعزل عن الأسرة، وهو أيضا أحد أطراف النسق المتمثل في الأسرة التي تمتد لتشمل المجتمع ثم الأمم على اعتبارها أنساق أكبر.

(1) سامية محمد جابر،سوسيولوجيا الانحراف،الإسكندرية،دار المعارف الجامعية،2004.

وعلى هذا الاعتبار، فإن ما يحدث من خلال مؤسسات اجتماعية وثقافية متعددة في تكوين الأفراد، نجد أن الأسرة تقف في مقدمة هذه المؤسسات وتحجز لنفسها الإسهام الأكبر في عملية التنشئة الاجتماعية، كما أن فهم الفرد على نحو أفضل لا يتم إلا باعتباره نسقا كاملا في حد ذاته والذي يوجد بدوره داخل أنساق أخرى ممتدة.

أوجب أن نوضح، في البداية بعض المفاهيم التي اقترحتها هذه النظرية والتي سيتم اعتمادها وفق ما جاء به برالونفي Bertalanfy

- **مبدأ الوحدة الأساسية:** الذي يعتبر أن الكل الشامل عبارة عن نسق واحد هائل يمكن النظر إليه باعتباره مكونا من عدة انساق، أي أن كل نسق فرعي هو أيضا نسق في حد ذاته، ويجب ان نضع في اعتبارنا بيئة النسق أو النسق التالي المستوعب للنسق الفرعي.
- **الأنساق المفتوحة والمغلقة:** يعتبر هذان المفهومان على قدر كبير من الأهمية فيما يتعلق بفهمنا لهذه النظرية،ويكمن الفرق في نتائج التحول بحيث يؤدي التحولات في الغالب إلى إنتاج مادة جديدة، أما إذا أدت فقط إلى إعادة ترتيب أجزاء النسق كما في الآلات الميكانيكية فنكون هنا أمام نسق مغلق، وهذا التغير عادة ما يطلق عليه اسم التغيير من الدرجة الأولى (التحول في جهة أحادية)، وهذا بخلاف ما يحدث في النسق المفتوح الذي يحافظ على نفسه من خلال عملية مستمرة ودائمة من المدخلات والمخرجات، ويكمن الفرق إذن في أن النسق المغلق مقطوع الصلة بمن حوله لأنه يسعى فقط إلى الحفاظ على التوازن الداخلي. أما النسق المفتوح الذي يفترض أن يكون الكائن الحي باعتباره في اتصال دائم مع العالم الخارجي، حيث يسعى دائما لتحقيق معدل مقبول من التكيف والتوافق مع المدخلات، فهو يترع إلى المقاومة أكثر منه إلى الانهيار لأنه في اتصال دائم مع حدود العالم الخارجي وعلى هذا الأساس، فإننا نعتبر أن الآلة عبارة عن نسق مغلق والأسرة تمثل نسقا مفتوحا.

- **التغذية المرتدة:** هي وسيلة يحفظ من خلالها النسق على معدل مقبول من الاستقرار، وعند خروج النسق عن توازنه لأي ظرف من الظروف فإن التغذية المرتدة تعمل على الفحص ومن ثم التنظيم، وهذا يعني أن النسق يقوم بفعل التصحيح الذاتي، وإن لم يحدث هذا الفعل، فإن ميكانيزمات التغذية المرتدة قد تعطل ويترتب عليه أن النسق يصبح محتلا وغير منتظم وأكثر ميلا إلى الاضطراب كما في حالات الإجرام والانحراف.
- **المحصلة الواحدة:** يؤكد هذا المبدأ هذه الفكرة على اعتبار الطريقة التي يتعامل بها كل نسق مع المدخلات والمخرجات تكون مختلفة تماما، فالمدخلات في النسق المغلق تتبع طيقا واحدا محددا سلفا، بينما فقد يستعمل النسق المفتوح عدة طرق حتى وإن أغلقت هذه المداخل فإنه لا يوجد دائما البديل، ومنه يمكن الوصول إلى نفس الهدف بطرق بديلة ومكونات أخرى متاحة، ويشير مبدأ المحصلة الواحدة إلى أن عدة عمليات بإمكانها أن تؤدي إلى نتيجة واحدة كعقل الإنسان مثلا، وعلى العكس نجد نظام التلفون الذي يعد نسقا مغلقا ذو محصلة منخفضة ومحدودة: وهو ما أكده برتالونفي، فالأسرة باعتبارها أحد أهم الأنساق تملك قدرا مهما من هذه الخاصية، وتختلف طبعا في درجتها وشدتها حتى ان الأسر غير المرنة تكون هذه الخاصية لديها محدودة ومقيدة.

وغالبا ما تسير في العلاقات داخل الأسرة وفق أنماط وقوانين أو قواعد معينة وثابتة، لذا فإننا نستطيع تطبيق مبادئ نظرية الأنساق على المبادئ العامة للأسرة رغم أنها تحدث على نحو أكثر تعقيدا، إلا أنه يمكن فهم هذه السيرورات بناء على الوظائف التي تقوم عليها الأسر، وذلك على النحو التالي:

- **التغذية داخل النسق الأسري:**

أشار علاء الدين كفافي[1]. إلى أن التغذية المرتدة هي إعادة إدخال نتائج الأداء السابق إلى مدخلات النسق من جديد كوسيلة لمراقبة الأداء وتحسينه، بمعنى أن النتائج التي تعتبر مخرجات النسق يعاد إدخالها أو إدخال بعضها مرة أخرى كمدخلات للاستفادة منها في تصحيح وتحسين الأداء ويتم ذلك بطريقة دائرية، ويشير دورو (Durand) إلى هذه الفكرة حسب هذا الشكل.

الشكل 3 يوضح سيرورة المدخلات والمخرجات داخل النسق

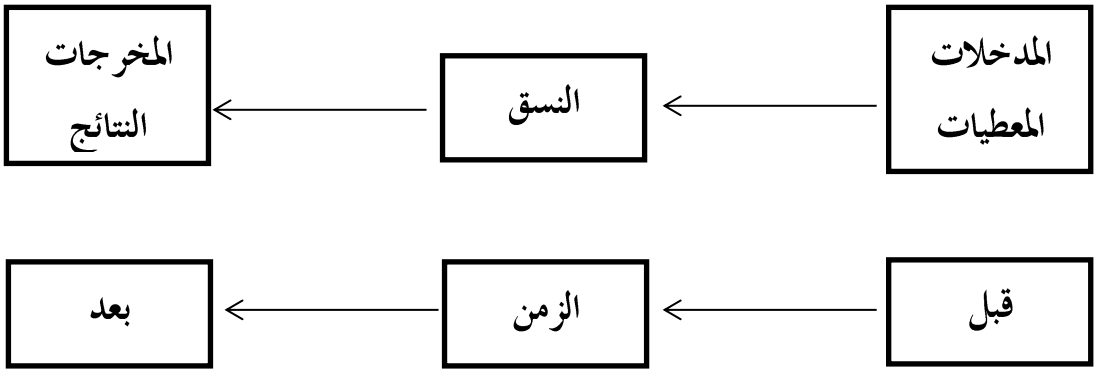

لا يكون الاستقرار داخل النسق الأسري إلا من خلال عمليات التغذية الرجعية، وهو ما أشار إليه علاء الدين كفافي كون التغيير قد يكون قويا جدا أو مفاجئا بما يفوق قدرة النسق على الاحتمال والاستيعاب، وقد تنشأ الأعراض لدى أحد أعضاء الأسرة عندما يكون نظام الأسرة متسما بالجمود وعدم المرونة بالدرجة التي لا تسمح بالتغيير لاستيعاب احتياجات أفراده المتطورة والمتغيرة.

(1) علاء الدين الكفافي، علم النفس الأسري، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2009.

الانفتاح والانغلاق داخل النسق الأسري:

أوضح في هذا الصدد علاء الدين كفافي[1] أن الأسر التي تكون قدرتها على التكيف أقل وعلى التغيير هي غير قادرة على الاستفادة من التجارب العديدة، وأقل قدرة على رفض أو تغيير الأنماط التفاعلية التي ثبت أنها غير صالحة، كما أن الأسر المغلقة حسب أليس (Elles) هي الأسر التي تعزل نفسها ماديا ونفسيا عن المجتمع الذي تعيش فيه، وقد يميل أعضاء هذه الأسر إلى عزل أنفسهم أو الانسحاب من مطالب المجتمع الذي يخشون من عدم الوفاء بها، فمثل هذه الأسر كون لها قواعد إجبارية قوية تجعل أفرادها مختلفين عن أفراد الأسر الأخرى، ويبنون حدودا جامدة تحول دون تدفق المعلومات، فهم بذلك يمثلون أفضل تمثيل لما أسماه ألبرت أليس بالدائرة المغلقة (Closed circuit).

وأشارت فتيحة كركوش[2]إلى أن الكثير من الباحثين تبنوا هذه النظرية في تفسيرهم للانحراف والجريمة على غرار ماغاها (Magaha) وغاغفزي وبلومنكرانتز (Gavazzi et Blumenkrantz) ومركبين (Mirkin) وستيرلين (Steirlin)، حيث أشاروا في مجمل بحوثهم إلى أن السلوك الجانح ما هو إلا تعبير عن خلل مس النسق الأسري على مستوى التفاعلات وذلك ضمن خلفيتين، إحداهما تنطلق من أن الجنوح انحراف عن القواعد الاجتماعية، وهو بالتالي انعكاس لانسحاب الأسرة، والثانية تنطلق من أن الجنوح اضطراب يمس سلوك الجانح أي انعكاس للاضطرابات المرضية للأسرة.

وعلى الرغم من إسهام هذا التناول ونقله لتفسير الجنوح من النطاق الضيق إلى النطاق الأعم المتمثل في الفرد – أسرة، الفرد – المجتمع إلا انه أغفل تفسير الظاهرة من وجهة نظر الجانح نفسه

(1) علاء الدين الكفافي، علم النفس الأسري، المرجع السابق.

(2) فتيحة كركوش، ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

(إدراك الجانح) لما يدور في البيئة التي يعيش فيها، انطلاقا من إدراكه الشخصي لكل العلاقات والتفاعلات والمشكلات التي عاشها بالأخص في الأسرة كبيئة قاعدية بالغة الأهمية.

وفي الواقع، تعد مداخل العلاج الأسري من النماذج القائمة أساسا على مفاهيم نظرية الأنساق العامة وذلك يعود لكون هذه المداخل عامل مع الأسرة التي تعد بدورها أكثر الأنساق الاجتماعية وضوحا، ولا تقتصر إسهامات النظرية على ذلك، حيث أحدث استخدامها من قبل الأخصائيين الاجتماعية نقلة من التركيز ضيق الأفق المعمول به سابقا على "الشخص – في – الموقف" إلى تركيز أعم وأشمل ويتمثل في "الشخص – في – البيئة"، إذ يمكن توضيح هذه الفكرة من خلال الشكل التالي:

الشكل 4 يوضح تمركز الأنساق في المجتمع

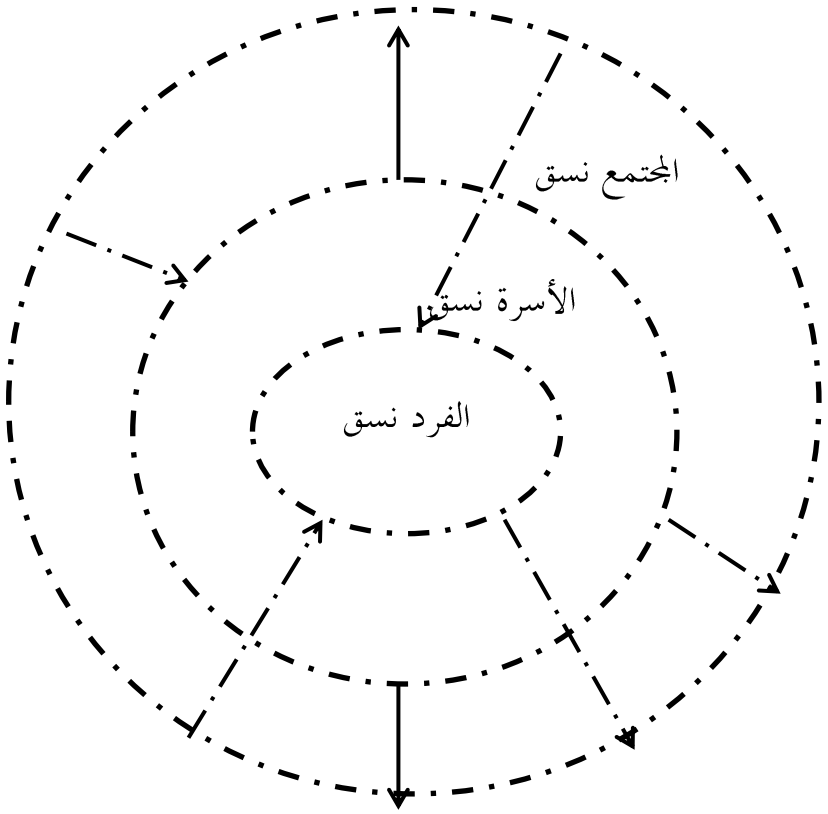

سابعا: النظريات الاجتماعية

تركز النظريات الاجتماعية على دراسة السلوك الجانح كظاهرة اجتماعية تخضع في شكلها وأبعادها لقوانين المجتمع، بالإضافة إلى أن نقطة التقاء هذه النظريات هي دراسة الجنوح كمتغير اجتماعي[1].

فإذا كانت النظريات النفسية في تفسيرها للسلوك الانحرافي تتجه اتجاها فرديا في كليته، فإن المجتمع والثقافة والاقتصاد بما يتضمنه من عادات وتقاليد ونظم اجتماعية تعد أبعادا جديرة بالدراسة والبحث عند تحليل سلوك الانحراف وفق النظريات الاجتماعية.

وقد أكد لاكساني (Lacassagne) هذا الاتجاه بحيث نقل بنيتال Pinatel Jean قوله: "أن البيئة الاجتماعية هي الوسط الذي يستخدم لاستنبات المجرمين، والمجرم جرثوم اجتماعي لا تظهر أهميته إلا من يوم التقائه بهذا الوسط الذي يتولى مهمة إنمائه، إن للمجتمعات مجرميها الذين تستحقهم.

ومن جهة أخرى، أقام أنريكو فيري (Ferri. E) أساسا لعلم اجتماعي جنائي حقيقي في كتابه "علم الاجتماع الجنائي" (Sociologie Criminelle) الذي ظهر في سنة 1851 يؤكد على الأسباب والنتائج الاجتماعية للانحراف والجريمة، فهو يرى أنها تنتج عن الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الطفل المنحرف ككثافة السكان والديانة وبنية العائلة ونظام التربية والإنتاج الاقتصادي والكحولي.

(1) فتيحة كركوش، ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر، المرجع السابق.

أ. نظرية العوامل السائدة:

تعتبر هذه النظرية أول المحاولات العلمية في هذا الصدد، قامت على إحصاء الشروط المسبقة للانحراف وقد تم استخلاص العوامل الملازمة لظهور السلوك الجانح بشكل متوافر واعتبرتها أسباب للانحراف.

وتشير مجاهدة الشهابي الكتاني إلى أن باملان (Bamlan) سنة 1986 توصل إلى تحديد هذه العوامل وهي "النشأة في أسرة كبيرة العدد، النشأة كطفل وحيد، النشأة في أسرة غير مكتملة النشأة بدون تعليم كاف".

اعتبر مصطفى حجازي أن النظر من خلال الأسباب المهيأة للانحراف حسب ما جاءت به نظرية العوامل السائدة، فيه قصور واضح لأن مبدأ الحياة الديناميكية عزل للعوامل عن الوضعية الاجتماعية وتعددها بصيغها الجامدة، بمعنى أن الباحث باعتماده على هذه النظرية لا يتمكن من التحليل النوعي بحيث يستخرج المتغيرات بمعزل عن الإطار الاجتماعي الذي استخدمت فيه لأن عملية التفسير تبقى ناقصة وغامضة وغير قابلة للتعميم، كما أن هذه النظرية قائمة على سببية ميكانيكية، إضافة لكونها ترى الأشخاص المجرمين أرقاما فقط.

ب.نظرية الترابط الفارقي:

ترى مجاهدة الشهابي الكتاني أن سترلاند (Sutherland) عالم الاجتماعي الأمريكي يعتقد أن هناك ميكانيزمات موجهة للانحراف هي نتائج تفاعل لتاريخ الشخصية ووضعيتها الحياتية الراهنة، وقد تأثر سترلاند بواطسن الذي رأى أن السلوك هو نتاج البيئة الاجتماعية، فهو ردود الفعل المتعلمة التي تلقاها الفرد من الجماعة الجانحة التي ينتمي إليها دون وجود دوافع ذاتية تعود للوراثة أو الغريزة.

ويضيف مصطفى حجازي أن سترلاند أراد وضع تفسير نظري للانحراف يملك نفس خصائص النظريات العلمية الموجودة في مجالات أخرى، ويجب أن تتوفر لهذا التفسير في رأيه على شروط سببية تكون دائما حاضرة عندما يحدث الانحراف وغائبة عندما لا يكون هناك انحراف، واعتقد أنه من الممكن الوصول إلى التفسير النوعي للسلوك الجانح من خلال الدراسات المنطقية لأوليات التوجه نحو الانحراف والانخراط فيه وهي أوليات عامة في رأيه يشترك فيها كل الجانحين.

وترى جابر سامية [1] أن سترلاند فسر سلوك الفرد المنحرف أنه اكتساب من أفراد آخرين عن طريق تعلمه باختلاطه بالأنماط الانحرافية والإجرامية، وأن ما يعاب على هذا التصور أنه أغفل الإرادة الحرة للإنسان لأن الارتباط بالنماذج الإجرامية يعتبر نتيجة لعدم قدرة الشخص في التحكم في أفعاله، كما أن سترلاند أهمل مصدر الجريمة و لم يحدد معنى المخالطة الفارقة أو الترابط الفارقي تحديدا دقيقا.

ج. نظرية مرتون:

احتل مرتون (Merton) مكانة هامة في التفسيرات الاجتماعية للانحراف التي تبناها علماء الاجتماع الأمريكيين ولقد قدم نظريته في كتابه "نظرية اجتماعية والبنى الاجتماعية"، حيث رفض مرتون التغيرات النفسية للانحراف وحاول أن يبرهن أن بعض أشكال هذا السلوك معفاة نفسيا، كالسلوك المتكيف تماما فهو يضع نفسه موضح منظورا اجتماعي محض.

كما حاول وضع أسس التحليل للمصادر الاجتماعية للانحراف وانطلق في ذلك كله من تحليل البنية الاجتماعية، محاولا اكتشاف الكيفية التي تدفع بعض الأفراد إلى السلوك المنحرف.

وحسب عدنان الدوري فقد اعتمد مرتون في تفسيره لطبيعة الانحراف على أسس نظرية ثلاثة، وهي:

([1])سامية محمد جابر،سوسيولوجيا الانحراف،الإسكندرية،دار المعارف الجامعية،2004.

- ✓ الطموحات أو الأهداف التي يتلقونها الأفراد ويؤمنون بها من خلال الثقافة التي يعيشون فيها.
- ✓ المعايير الاجتماعية التي تحكم مسيرة الأفراد في تحقيق طموحاتهم وأهدافهم.
- ✓ الوسائل المؤسسية التي يهيئها المجتمع لأفراده من خلال جميع مؤسساته لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم.

وذهب مرتون في تحليله للمجتمع مبينا كيف يمارس ضغوطه على الأفراد لرفع مستوى طموحهم إلى درجة تتجاوز السبيل متوفرة لهم لتحقيقها وكيف يؤدي ذلك إلى ضروب من السلوك غير المتكيف، واعتبر مصطفى حجازي أن دراسة مرتون تعد خطورة هامة في الفهم العلمي لمشكلة الجانح عامة، فهي حلت فعلا التناقض الذي وقعت فيه دراسات العوامل السائدة التي أدت إلى نتائج متعارضة بخصوص أسباب الانحراف إذ تم ذلك من خلال تجاوز العوامل المنعزلة والاهتمام بالبيئة الاجتماعية.

ثامنا: النظرية التكاملية

تعدد البحث في أسباب الانحراف من الاتجاهات الفردية والاجتماعية الاقتصادية، وتعتبر هذا التشعب تعقد السلوك البشري ذاته سواء السوي منه او الشاذ المرضي، وتأثره بعوامل كثيرة يصعب معها دراسته بشكل موضوعي بحيث يمكن القول أن النظرية العلمية السائدة تعطي أهمية كبرى لعوامل متعددة في توليد ظاهرة الانحراف في المجتمعات، وقد تمخض عن هذا التطور ظهور اتجاه تكاملي يرى في الإنسان وحدة سيكوبيولوجية تحيط بها بيئة اجتماعية أكثر شمولا لا يمكن تجزئتها[1].

(1) المعيقل، عبدالله بن سعود(2001).المنهج التكاملي،مستقبل التربية العربية،القاهرة، العدد22،ص 43-ص79.

وفي هذا السياق، اعتبر محمد عيسى بيرت (Burt) من أشد مؤيدي الاتجاه التكاملي الذي يربط بين العوامل البيولوجية والنفسية الاجتماعية، فهذه العوامل جميعها عوامل دينامية فعالة تتداخل ويؤثر بعضها في البعض الآخر بدرجات متفاوتة تظهر نتيجة لها حالة الانحراف أو الجناح التي قد يكون لأحد هذه العوامل الدور الأول وقد يكون لبعضها دورا ثانويا بحسب شكل الحالة ومضمونها النهائي.

لذلك، يجب على السياسة الاجتماعية عدم تجاهل مختلف الاتجاهات النظرية والتفسيرية عند وضع برامجها لعلاج الجنوح أو الوقاية من حدوثه بنظرة شمولية تؤكد أن الجانح أو المنحرف هو وحدة بيولوجية نفسية تعيش في وسط اقتصادي وسياسي وثقافي واجتماعي يحدد السلوك السوي والسلوك غير الاجتماعي، وهذا يؤكد على عدم وضع نظرية بعينها كنظرية عامة لجنوح الصغار، وهو الأمر الذي دعا إليه الباحثون وعلى رأسهم أبو الخير ومنير العصرة .

بدا واضحا أن تفسير السلوك الانحرافي لا يتم فهمه إلا برده إلى التعددية السببية التي تنظر إليه من منظار شمولي كلي يرفض في الأساس التجزئة والنظرة الضيقة، فيما قدمت النظرية البيولوجية تفسيراتها القائمة على أساس العوامل الفيزيولوجية وأهملت كل ما هو نفسي واجتماعي، جاءت النظرية النفسية التحليلية لتعطي الأولوية في تفسير الجريمة والانحراف إلى أعماق الشخصية الإنسانية بما فيها الجهاز النفسي والتذبذب الذي تتعرض له السلطات الثلاث (الأنا والأنا الأعلى والهوا) وارتباط ذلك بالطفولة المبكرة والمراحل النمائية النفسية الجنسية وما يحدث على مستواها من تثبيت[1].

([1]) مبارك، فتحي يوسف(1982). دراسة تجريبية في المنهج المتكامل، عمل وحدة دراسية متكاملة وتقويم أثرها في تحديد أهداف المواد الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق .

وعلى الرغم من نظرته الجديدة التي انصبت على الأبعاد الشخصية العميقة، إلا أن هذا لم يستثني من ظهور نظريات أخرى سعت بدورها إلى إثراء البناء التنظيري لتفسير الانحراف والجريمة، والتي حررت الشخص من الحرية المطلقة ورد السلوك الانحرافي إلى عوامل اجتماعية قد تكون خارجة عن إرادة الفرد وفي نفس الوقت مرتبطة بمدى إدراكها ومعالجته لمختلف المثيرات (النظرية السلوكية) وتحديدا إلى مختلف النماذج التي يتأثرون بها والتي تكون مهمة جدا في حياتهم (نظرية التعلم الاجتماعي).

وكما أردفنا فيما سبق، فغن الظاهرة الانحرافية هي ظاهرة اجتماعية بقدر ما هي أيضا نفسية فقد تمخض عن ذلك أن نُظر إلى الانحراف من زاوية نظرية أخرى هي نظرية الأنساق التي اعتبرت الفرد والأسرة والمجتمع عبارة عن أنساق في حالة تفاعل مستمر كل يؤثر ويتأثر بالآخر، دون إغفال ما للنظريات الاجتماعية المختلفة من وزن في فهم الظاهرة الانحرافية وبلورتها في قالب اجتماعي تخضع لنظم الجماعة والمجتمع من حيث تطوره وتغيره.

تاسعا: النظرية الأنثروبولوجية

ترتكز هذه النظرية على فرضية أن هناك علاقة بين خصائص الجسم وملامح الشكل (الهيئة) وبين طبيعة خُلق الفرد وسلوكه .

وقد اهتم الكثيرون من علماء المسلمين بذلك إلاّ أن أكثرهم اهتماماً بهذا الأمر كان الفقيه المؤرخ (أبو الفرج بن الجوزي) من أبناء القرن السادس الهجري .

لقد كانت المظاهر الفسيولوجية تحمل – عند أبي الفرج بن الجوزي – مؤشرات لصفات عقلية ونفسية وخلقية ، إنها قد تحمل مؤشرات لانحطاط العقل أو رداءة الخلق ، أو تنم عن ضعف يتميز به الإنسان أمام إغراءات الجريمة[1]. .

([1])حسن ابراهيم عبد العال، أثر التربية الإسلامية في الحد من الجريمة، مجلة رسالة الخليج العربي العدد 14، السنة 5، 1405 هـ / 1985 م.

واهتم اهتماماً خاصاً بشكل الرأس وهيئة الدماغ ، وهو ما عرف فيما بعد بـــ (فراسة الدماغ) أو علم دراسة الجمجمة.

ولقد صار ما ذهب إليه ابن الجوزي وأمثاله من الربط بين الحالة الجسمية أو تركيب الجسم وملامح الهيئة وبين السلوك بمثابة المقدمة لعلم الأنثربولوجيا الطبيعية في العصور الحديثة . واستخدمت الفراسة الجنائية التي تعنى بالسلوك الإجرامي عن طريق دراسة ملامح الإنسان الظاهرة للكشف عن الجريمة .

غير أن هذا الفرض لم يثبت أمام اكتشافات علم النفس الحديثة . إلاّ أنه على الرغم مما يوجه إلى هذا الاتجاه من نقد فإن جهود أبو الفرج بن الجوزي قد لعبت دوراً هاما في تاريخ الاختبارات العقلية ، وكانت مقدمة لحركة قياس القدرات العقلية[1].

([1])حسن ابراهيم عبد العال، أثر التربية الإسلامية في الحد من الجريمة، المرجع السابق.

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع
ظاهرة الانحراف في الجزائر

تمهيد

أولا: عوامل الانحراف

ثانيا: واقع الانحراف في العالم

ثالثا: واقع الانحراف في الجزائر من خلال حجمه وتطوره

رابعا: وضع الحدث المنحرف في التشريع الجزائري

من المنطقي بعد أن قمنا بعرض النظريات التي اجتهدت كل حسب منظريها في تفسير انحراف الأحداث أن نفتح الباب أولا بعوامل الانحراف، فمن المفيد أن نؤكد أنه لا يمكننا تفسير الظاهرة بردها إلى سببية أحادية المنشأ لأن أصل المشكلة متعدد الزوايا وبالتالي لا يمكن أن نقزم مثل هذه الظاهرة ونجزم بأنها تعود إلى عوامل أسرية دون غيرها لأن الواقع سيثبت وجود مسببات أخرى تتفاعل في سياق نسقي مع هذه العوامل ومثلها لتفجر سلوك الانحراف.

ثم نتطرق بعدها إلى واقع هذه الظاهرة في العالم ثم في الجزائر التي لا تعيش بمنأى عن الأحداث العالمية وبعض الحقائق حول انحراف الأحداث من زاوية وصفية وإحصائية تعطينا فكرة – ولو تقريبية – بالوضع في العالم بصفة عامة ثم في الجزائر على وجه الخصوص.

أولا: عوامل الانحراف

ولتجسيد هذه النظرة، عملنا على عرض هذه العوامل بنوع من التفصيل حتى نعطي لكل منها حقها من البحث والدراسة، بدءا بالكشف عن عوامل انحراف الحدث ووصولا إلى مسبباته في علاقاتها المتشابكة.

1. الكشف عن عوامل انحراف الأحداث:

تتم عملية كشف الأسباب بمجموعة من الوسائل أساسها تحليل الحدث المنحرف نفسيا واجتماعيا لكشف عوامل انحرافه ولذلك يطلق عليها اسم "الطرق التحليلية"[1].

وتشمل الطرق التحليلية مجموع الأساليب والخطط والوسائل التي يتبعها الباحث الاجتماعي والقاضي والأخصائي النفسي والطبيب العقلي للكشف عن الأسباب والعوامل التي أدت بالحدث إلى الانحراف وتنصرف جهود الباحث الاجتماعي إلى تحليل الحدث

(1) سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع، المرجع سابق.

اجتماعيا، في حين يعني الأخصائي النفسي والطبيب العقلي بتحليل الحدث نفسيا مع استعانة كل منهج بالجهود التي يبذلها الآخر.

أ. التحليل الاجتماعي:

ليس للتحليل الاجتماعي نتائج مؤكدة في بيان أسباب السلوك المضاد للمجتمع، لأن التحليل الاجتماعي قد يكشف عن أن الحدث ينتمي إلى أسرة فقيرة وأن أباه مفرط في تناول الكحول والمخدرات وسكّير وأن أمه على صلة بعلاقات مشبوهة، ولكن ليس معنى ذلك أن انحراف الحدث قد نشأ حتما عن أحد هذه العوامل، ونحن نلاحظ أن عرضا معينا من أعراض السلوك المنحرف كالسرقة أو الهروب من البيت العائلي قد ينبع من جذور معينة لدى حدث معين، فمثلا إذا اتهم اثنان من الأحداث بالسرقة وتبين من حالتيهما أن كليهما فقير ويسكنان في بيئة متواضعة فليس معنى ذلك أن الفقر وتواضع البيئة هما سبب السرقة في الحالتين، بل من المحتمل أن يكون إقدام أحد الحدثين على السرقة يرجع إلى عوامل أخرى لا صلة لها بفقره وتواضع بيئته، ومن جهة أخرى فإن التشابه في الدوافع يحتمل أن يؤدي إلى نتائج مختلفة.

ويضيف منير عصرة أنه مما يشكك في النتائج المؤسسة على التحليل الاجتماعي أن التشخيص الاجتماعي يقوم في الغالب على السمات الاجتماعية الواضحة التي يسهل ملاحظتها وفهمها وتفسيرها من وجهة نظر الباحث الاجتماعي، فهو يعني في بحثه بتوضيح المظاهر الخارجية للحالة والمحيط العائلي والظروف البيئية والأسباب المباشرة للسلوك المشكل.

ب.التحليل النفسي:

طريق التحليل النفسي هي الطريقة الشائعة التي تتبع لكشف القوى الكامنة التي أدت إلى اعوجاج الشخصية، ويرى النفسانيون أن السلوك المنحرف ليس إلا التعبير الذي تتخذه هذه القوى في النهاية، وأن التحليل النفسي من شأنه أن يرجع بالأعراض السلوكية المختلفة إلى جذورها الكامنة في أعماق النفس فيكشف بذلك أسباب عدم التوافق الاجتماعي.

وتحتاج طريقة التحليل النفسي إلى قدر مناسب من النضج من قبل المريض وهذا ما قد لا يتوفر في الأحداث، مما يجعل مهمة الأخصائي النفسي أكثر صعوبة وتعقيدا، وتحتاج هذه الطريقة أيضا إلى فترة طويلة من البحث والاستقصاء.

كما تهتم طريقة التحليل النفسي من الوجهة العلمية بمظاهر الانحراف وأعراضه أكثر مما تعنى بالمؤثرات التي دفعت إليه، فهي لا تعنى بكشف أسباب الانحراف إلا بالمؤثرات والدوافع القوية التي كان لها أكبر الأثر في اعوجاج الشخصية، ولا تعنى في هذا الصدد بقياس العوامل أو تحليلها أو تتبعها لإرجاعها إلى أصولها الأولى.

ج. التحليل الإحصائي:

يقوم الباحثون على قياس المشاهدات والاستقراءات في عينة من الأحداث المنحرفين، ثم يقومون بتسجيلها ومقارنتها بمثيلاتها في عينة أخرى من الأسوياء اعتقادا بأن هذه المقارنات قد تفيد في إلقاء الضوء على أسباب الانحراف والعوامل المؤدية إليه، حيث أنه إذا قمنا بدراسة إحصائية على عينة عشوائية من 100 حدث منحرف تضم 60 أو 70 حدث قد تهدمت أسرهم بالطلاق فإننا نقول بأن تهدم الأسرة بالطلاق هو أحد العوامل المؤدية للانحراف.

2. عوامل الانحراف:

تعددت مسببات انحراف الأحداث بتعدد الحالات وتعقدها، ويمكن أن نذكر عوامل هذا الانحراف وفق تقسيمه إلى عوامل بيئية وعوامل فردية، ونعمل على توضيحهما حسب العناصر التالية:

التطور الاقتصادي والاجتماعي:

يتأثر انحراف الأحداث بدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي وما إذا كان اقتصادا زراعيا أو صناعيا، ففي مجتمع الاقتصاد الزراعي يقل إجرام الأحداث نظرا لطبيعة الحياة الريفية وتأثيرها

على الحدث ونظرته إلى الحياة، ونعتقد أن ذلك يعود إلى طبيعة الرعاية والرقابة التي يمارسها المجتمع الريفي على أبنائه وبصفة خاصة رب الأسرة، على اعتبار أن العلاقات داخل الأسرة الريفية متماسكة نسبيا ودور رب الأسرة فيها ما زال قويا، إلى جانب بساطة العلاقات الاجتماعية وقوتها بين أفراد القرية ومعرفة كل منهم الآخر، ومن ثمة ينشأ الحدث الريفي وسط تقاليد وعادات متعارف عليها يتشبع بها ويحترمها تتمثل في تقليد الأسرة والمحافظة على الحياة الهادئة المستقرة.

كل هذا يقلل الباعث على الانحراف ولا يتجه الحدث إلى ارتكاب الجرائم إلا إذا وجد هناك اعتداء أو تهديدا للحياة الهادئة كالاعتداء على الأسرة أو الاعتداء على الأرض أو إتلاف المحصولات.

ويضاف إلى ذلك ارتكاب الحدث لجرائم العرض والاعتداءات الجنسية، ولكن وقوع مثل هذه الجرائم غالبا ما يكون مرتبطا بفترة المراهقة وتنتهي عادة بتجاوز الحدث لهذه الفترة، كما يقلل من وقوع مثل هذه الجرائم انتشار ظاهرة الزواج المبكر بين الشباب في الريف.

أما في مجتمع الاقتصاد الصناعي فترتفع نسبة إجرام الأحداث بسبب طبيعة الحياة في المدن الصناعية وطبيعة العلاقات القائمة بين أفرادها سواء داخل الأسرة أو خارجها، إذ يرتبط المجتمع الصناعي فترتفع نسبة إجرام الأحداث بسبب طبيعة الحياة في المدن الصناعية وطبيعة العلاقات القائمة بين أفرادها سواء داخل الأسرة أو خارجها، إذ يرتبط المجتمع الصناعي بظهور المدن الكبيرة التي تتكون من عدة أحياء بعضها يقيم فيه الأغنياء يتميز بالرقي، والبعض الآخر يسكنه العمال ويتميز بتكدس سكانه ورداءة الخدمات العامة فيه.

يضاف إلى ذلك أن المدن الصناعية الكبيرة تعرف ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، هذا إلى جانب تعقد الحياة وتشابك العلاقات بين الأفراد وجود مجالات أوسع للطموح والتطلع إلى حياة أفضل، كما يوجد كذلك أماكن كثيرة للهو والتسلية، كل هذا ينشأ عنه نوع من المشاكل لا تعرفه المجتمعات الريفية، فاشتغال رب الأسرة أغلب الوقت في عمله يقلل رعايته ورقابته

لأولاده كما أن الوسائل المشروعة قد لا تحقق وصول الحدث إلى مستوى أفضل للحياة يتوق إليه، وقد لا تسمح ظروف الأسرة بمثل هذا المستوى مما يدفعه إلى سلوك سبيل الجريمة، يساعده على ذلك اتساع حجم المدينة وإمكانية الاختفاء عن أعين السلطات من ناحية، والانضمام إلى عصابات إجرامية من ناحية أخرى، فتكثر جرائم السرقة والبغاء وجرائم العرض والتشرد.

فالفقر قد يكون عاملا غير مباشر من عوامل إجرام الأحداث إذ يترتب عليه سوء رعاية الأبناء وعدم إشباع رغباتهم والشعور بالإحباط وخيبة الأمل، يقابل ذلك رغبتهم في حياة أفضل وغيرتهم وحبهم للمخاطر قد يدفع بهم إلى انتهاج السلوك الإجرامي، وبصفة خاصة ارتكاب جرائم السرقة والاحتيال وخيانة الأمانة.

ويكون للعوامل الاقتصادية تأثير على انحراف الأحداث وإجرامهم عندما تنتشر البطالة بينهم، فقد يأنس الحدث في نفسه القدرة على الكسب أو يترك المدرسة ليواجه الحياة، وغالبا ما يفشل في الحصول على عمل وتطول فترة انتظاره في مرحلة عمرية تعرف بالحيوية والنشاط، ومثل هذا الوضع يؤثر في نفسية الحدث ويجعله يشعر باليأس وعدم الفعالية، وهو الأمر الذي يجعله يفكر في الحصول على الكسب من أي طريق مشروع أو غير مشروع، وتزداد الأمور سوءا خاصة في غياب السلطة الوالدية التي قد لا تحسن التعامل مع أحاسيس هؤلاء الأبناء، بل ولا تهتم بها ولا بمطالبهم.

البطالة:

المتتبع لواقعنا الجزائري يجد دون عناء أن مشكلة البطالة ما زالت قائمة بسبب التدهور الاقتصادي وتناقص الموارد المالية التي أدت إلى إفلاس عدد من المؤسسات العمومية مما أنتج عنه الكثير من البطالين، وهذا له تأثير سلبي على كيان الأسرة ودعائمها وخصوصا أن تكاليف متطلبات المعيشة في ارتفاع مستمر، وعلى هذا يجد الأب نفسه غير قادر على توفير الرعاية اللازمة

لأطفاله من جهة، وفقدان الراحة والاطمئنان من جهة أخرى، وقد يعتمد على الدخل الذي يقدمه أبناؤه لسد متطلبات الأسرة.

وهو الوضع الذي يؤدي إلى اختلال العلاقات الأسرية سواء بين الأبناء فيما بينهم أو بينهم والوالدين، فتكثر المشاجرات بين الزوجين، وغالبا ما يكون الدخل الذي يحصل عليه الزوج جزءا من الصورة التي تحملها الزوجة عن زوجها، ولقد وجدت كوماروفسكي (komaroveskey) في سنة 1977 – حسب ما أورده محمود حسن[1]. – أن قدرة الرجل وحقه في مباشرة دوره كزوج قد تتوقف على نجاحه في القيام بدوره كعائل للأسرة ويؤدي الفشل الذي يتعرض له إلى ان يفقد احترامه لنفسه واحترام أعضاء الأسرة له.

ومن جهة أخرى، أفرزت التغيرات السريعة التي يشهدها العالم ما يسمى بصناعة الجنس العالمية التي غالبا ما يذهب الأطفال والمراهقون ضحاياها في ظل الأزمة المالية الخانقة وتسريح الآلاف من العاملين، وهو الأمر الذي ولد ظاهرة البغاء بين الأطفال، حيث يذكر أنتوني غدنز (2005) أن دراسة خاصة ببغاء الأطفال المعوزين الذين هربوا من بيوتهم ثم دخلوا سوق البغاء لتأمين مصدر للرزق (عمالة غير مشروعة) وقد ميز علماء الاجتماع بين ثلاث فئات واسعة من الأطفال البغايا هي: الهاربون الذين يغادرون بيوتهم ولا يتقصى أهلهم مصيرهم أو يعودون إلى الهرب حالما يعاودون إلى أهلهم، والمتشردون الذين يتجاهل الأهل وجودهم ولا يعيرونهم أدنى اكتراث أو يرفضون وجودهم بصفة تامة، ومن ثمة، نفهم أن البطالة تعد من بين الدوافع التي تجعل الإنسان يفكر في مخارج لهذه الأزمة ولكن قد تكون هذه المخارج منحرفة وغير سوية.

(1) محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها – دار النهضة العربية، بيروت،ط 1، 1967.

المسكن:

من بين أهم المشكلات المعاصرة التي تواجه الفرد والأسرة معا هي عدم وجود المسكن أو عدم توفره على أساسيات الحياة المريحة أو هشاشته، حيث أن المسكن ليس هو مجرد فضاء ننام فيه، إنما هو المكان الذي يشبع فيه الإنسان جزءا كبيرا من احتياجاته منها المادية والعاطفية والعائلية والثقافية والروحية، والذي يمثل بالنسبة إليه معاشا نفسيا وعلائقيا يحمل الكثير من الدلالات والمعاني.

لذلك يعد البيت من أعظم عناصر التوازن الفردي، فإذا شارك الأطفال في تكوينه فإنه يصبح سبيلا للتوازن والانسجام بين الجميع، وانعدامه أو عدم استقراره يؤدي إلى انهيار وضعف العلاقات الأسرية وقد يصل إلى درجة التفكك الأسري، وبالتالي فإن الظروف السكنية غير الملائمة تترك أثارها بصفة خاصة في حياة الأطفال الذين يعيشون في تلك الأسر.

ويوضح مصطفى حسن[1] أنه في هذه البيوت لا تكاد تعرف الأمور الخصوصية حيث يهدد التزاحم كافة الاعتبارات الصحية مما يعوق أعضاء الأسرة عن الحصول على قسط كاف من الراحة.

وقد تتمثل الظروف غير السكنية غير الملائمة في ضيق المسكن الذي يعرض الأطفال لخبرات مؤلمة بحيث يقتضي أن ينام الأطفال مع الوالدين في حجرة واحدة، هذا ما يجعلهم معرضين للمنازعات التي قد تنشب بين الوالدين وقد تصل في بعض الأحيان إلى ذروتها، وفي مثل هذه الظروف، فإن الحياة النفسية والداخلية للطفل وسلوكه الاجتماعي يتأثر بدرجة كبيرة وقد يؤدي إلى اضطراب شخصيته.

(1) محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها ، المرجع السابق.

الفقر:

يؤثر الفقر تأثيرا مباشرا على حياة الأسر بل يساهم في خلق مشاكل كثيرة خاصة في وقتنا الحالي وما أصبح للمادة من دور فعال في دعم حياة الأسرة وفي استقرارها، هذا لا يعني أن الأسر الغنية لا تعاني من مشكلة انحراف أبنائها، إنما نقصد من تأثير الفقر من الناحية أن يكون عاملا مشجعا لتشتت الأطفال بحثا عن مصادر عيش تحقق لهم بعض الإرضاءات المادية التي حرموا منها، وقد يعود هذا البحث من بين المداخل التي يلجئون بها نحو الانحراف خاصة في ظل غياب الأسرة المتواصلة الموجهة والدافئة.

وقد تكثر المسؤوليات الأسرة ويكون فيها دخل الأب غير كافيا لتحقيق الحاجات الأساسية والضرورية للمحافظة على كيانها المادي والنفسي والاجتماعي الذي يكون تأثيره كبيرا على المراهقين، حيث أوضح إسماعيل قباني أن ذلك يؤثر عليهم من الناحية الصحية والتربوية والثقافية والاقتصادية، إذ أنه كثيرا ما يدفع الأب بأبنائه إلى العمل لإعانته على كسب العيش.

ويضيف مصطفى غالب أن بلانت (Blant) سنة 1991 وصف أثر الفقر على شخصية الطفل وصفا منسجما مع انفعالات الطفل وسلوكه الاجتماعي وصلابة شخصيته في المستقبل، حيث رأى أن العوز المادي المستمر يؤدي إلى قسوة السلوك الاجتماعي وصلابة الشخصية وتكوينها، واعتقد أن الناتج الثاني للعوز المادي هو الشعور بعدم الأمن، فغالبا ما تظهر علامات القلق والفزع على الأطفال الذين كانوا مأساة الخوف الحقيقي من البرد والجوع، ويظل هذا الشعور مرتبطا ببناء الشخصية لدرجة أنه لا يزول حتى بعد الحصول على دخل كاف فيما بعد.

كما أضاف بلانت ناتجا ثالثا هو الشعور بالنقص، وقد يوجد هذا الشعور عند الأطفال الذين يرتفعون عن أدنى المستويات الاقتصادية فهو يحدث كلما وجد تنافر واضح في المستوى الاقتصادي لدى الطفل، كما يتمثل في حالة مترله وملبسه ويرجع أن يشتد هذا الشعور في فترة البلوغ حتى تصبح المشكلات المادية والاجتماعية أقرب بؤرة اهتمام الطفل.

ونؤكد مع ذلك أن بؤرة الفقر لا تؤدي حتما بالأسرة إلى الانحلال والتفكك والانحراف، حيث توجد أسر فقيرة واجهت هذه المشكلة و لم تستسلم للواقع الصعب وذلك بحكم الكثير من المصادر غير المادية التي تتوفر عليها.

أ. العوامل الثقافية:

مما لا شك فيه أن الدين يعد وقاية للإنسان من مختلف السلوكات المنحرفة، لذلك فإن غرس المبادئ الدينية السليمة في عقول الأحداث وبصورة تدريجية تراعى فيها بساطة فكرهم وحداثة سنهم يساعد على إحجام الحدث عن انتهاج السلوك الإجرامي، نظرا لما يتضمنه الدين من مبادئ سامية تحض على الخير وتنهى عن الشر، ومثل هذا المنهاج لا يمكن تطبيقه إلا في كنف الأسرة السوية التي تشبع أبناءها بالخلق الكريم والتي عمليا تكون تلتزم بما تسعى إلى تحقيقه من حيث أنها نموذجا يقتدى به.

إلا أن البعض قد يستغل الميول الدينية لدى الأحداث وينحرف بهم عن المبادئ الصحيحة للدين تحت ستار التطبيق الصارم لهذه المبادئ وقد يدفعهم إلى الخروج على نظام المجتمع وقوانينه، وتنشأ تبعا لذلك جماعات تتخذ لنفسها مسميات دينية تجذب إليها الأحداث مستغلة صغر سنهم وقلة معلوماتهم الدينية وضعف خبرتهم لتبدأ في زرع أفكارها بين هؤلاء الصغار ثم توجيههم لتحقيق مآربها التي لا تخرج عن كونها أهدافا شخصية لزعمائها، وتحويلهم إلى صغار مجرمين مبرمجين لارتكاب مختلف الجرائم.

المستوى الثقافي والتعليمي للزوجين:

أشار الخوري توما جورج [1] إلى أن اختلاف درجة الثقافة بين الزوجين يؤدي غلى خلل في شكل العلاقة بينهما ويؤثر على تعاونهما في شتى المجالات مما يؤدي إلى نشوء أدوار مختلفة داخل

(1) توما جورج الخولي: سيكولوجية الأسرة، دار الجيل، بيروت، ط1 ،1988.

الأسرة، ولعل أهم نتائج هذا الخلل هو الصراع حول المسؤولية في الأسرة مما يسبب توترا ملحوظا في العلاقات الزوجية فينعكس ذلك على الأطفال أي أن اختلاف درجة الثقافة بين الزوجين قد يؤدي إلى حدوث خلل في علاقتهما وبالتالي حدوث صراع حول المسؤولية في الأسرة.

ويضيف صالح عبد العزيز أن الصراع بين الزوجين يزداد عندما يكون هناك تباين بينهما في المستوى التعليمي ويؤدي غالبا إلى اختلاف في العقليات ووجهات النظر والاتجاهات وطريقة التفكير، وهذا راجع لاختلافهما في الثقافة المكتسبة، باعتبار هذا الاختلاف من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الصراع.

ويؤكد أحمد كريز أن الأم الجاهلة لها دور في جهلها التربوي، فتؤثر سلبا بتوجيه الأولاد، ولها دور في تربية أولادها، مما قد يؤدي بهم إلى الانحراف، فالطفل الذي ينمو في بيئة ينقصه الإشباع العاطفي يختلف عن الطفل الذي تحوطه العاطفة الأبوية، فتجعل الأول منطويا على نفسه، منعزلا يميل للانزعاج، وسرعان ما يجرفه الانحراف بعكس الطفل الثاني.

وتثري باسمة الكيال هذه الأفكار على أساس أن الصراع بين الزوجين لا يقتصر نتيجة اختلاف درجة الثقافة والمستوى التعليمي بينهما، بل يتعدى ذلك ليشمل الأطفال كذلك من خلال أسلوب التربية الخاطئ الذي قد يعتمده الزوجين أو أحدهما في تربية الطفل فيكون لذلك الأسلوب التأثير البعيد المدى على نشوء وتكيف الطفل، بحيث تلعب الوسيلة التي يتربى بها هذا الأخير في السنوات الأولى دورا مهما في التأثير على تكوينه النفسي والاجتماعي.

وكثيرا ما يشكو بعض الأزواج من تدني المستوى العلمي والثقافي لزوجاتهم أو جهلهن، وتكون مثل هذه الشكوى في الكثير من الحالات بوابة بالنسبة لهؤلاء الأزواج للتذمر والبحث عن السعادة والانسجام المفقود في علاقات خارج السياق الأسري وذلك على حساب بناء واستقرار الأسرة ككل، ومن هذه الفوارق التي تكون عند البعض أسباب هلاك الحياة الزوجية والأسرية.

وسائل الإعلام:

أجري عدد هائل من الدراسات والبحوث لتقييم أثار البرامج التليفزيونية واهتمت أكثر هذه البحوث بآثار مشاهد التلفزيون على الأطفال وانعكاسات ذلك على التنشئة الاجتماعية في المراحل الأولى من العمر، وتدور هذه الدراسات بصورة عامة حول محورين أساسيين هما أثار التلفاز على مستوى الجريمة والعنف وطبيعة التغطية الإخبارية، ولا شك في أن تواتر العنف في برامج التلفاز المنتجة في الغرب، قد أصبح مدعاة للقلق.

وفي دراسة قام بها غربنر وغنتر Gunter et Gerbner حللا نماذج مما يعرض في الولايات المتحدة من مسلسلات وتمثيليات خلال عدة سنوات، وقد أظهرت النتائج أن 80% في مجمل البرامج تتضمن مستويات متفاوتة من العنف والجريمة، وبمعدلات تقارب من ثمانية حوادث كل ساعة وترتفع هذه النسب في برامج الأطفال.

وفي نفس السياق أوضح أنتوني غدنز [1] أن 67 دراسة أجريت بين عامي 1956 و1976 توصلت إلى وجود روابط قوية وواضحة في 75% من الحالات بين مستوى العنف في هذه البرامج من جهة، وظهور العدوانية بين الأطفال من جهة أخرى.

وبالإضافة إلى قدرة التلفزة على السيطرة والنفاذ إلى تشكيل السلوك العام عند الأفراد فإنها تحتاج أيضا لقابلية هؤلاء المتفرجين فيما يقدم على شاشات العرض ليس كافيا دائما لزرع سلوك ما، إذ يؤكد عبد الرحمن حفيظ (1984) في دراسة له حول الآثار النفسية والاجتماعية للتلفزيون العربي أن الفرد يتعلم العنف من وسائل الإعلام لكنه لا يعمد إلى محاكاته وتقليده إلا في حالات الإحباط النفسي وحينما تستثار مشاعر السخط لديه.

(1) أنتوني غندر، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ط4، ترجمة فايز الصياغ، توزيع مركز الدراسات الوحدة العربية.

فالمراهق الذي تتفتح أحاسيسه الجنسية عبر الأفلام الإباحية يستسهل الأمور ليس فقط في التوصل إلى اللذة، بل أيضا في استهانته بالقيم الروحية والأخلاقية، وقد يصل إلى درك الاعتداء على الآخرين واغتصاب حقوقهم لتحقيق الرغبات التي تنشأ على مشاهدتها، وفي هذا السياق، ذكرت نهى القارطجي (2003) أن دراسة (University, 1982 Indiana) بينت أن لمشاهدة الأفلام الإباحية والتعرض الدائم لها يؤدي إلى فكرة مفادها أن الذين يمارسون الجنس مهمين، وأن الرجال الذين يشاهدون هذه الأفلام لا يهتمون بضحايا الاغتصاب، وأن النساء أظهرن اهتماما بالضحايا أكثر من الرجال الذين اعتبروا أنه لا أهمية للاغتصاب لأنهم يرونه بشكل دائم.

وتضيف سامية الساعاتي [1] أن معظم الصحف تعمد نشر أخبار الجرائم وحكم القضاء فيه، لكن مثل هذه الأخبار قد تأخذ مسرى آخر في التأثير، فقد يؤدي الوصف الدرامي لهذه السلوكات إلى محاكاة الأفراد المجرمين، وفي هذا الصدد، قال ويليام بونجر "للصحافة أثر سيء في نشر جرائم جديدة عن طريق تضليل الرأي العام من جهة واستثارة ما أطلق عليه غريزة المحاكاة عند الإنسان من جهة أخرى، وذلك بنشر تفاصيل الجرائم الكبرى وصور المجني عليهم بقصد حب الاستطلاع المرضي عند العامة".

ومن هنا فإن وسائل الإعلام بكل أنواعها، حسب ما أشارت إليه فتيحة كركوش تلعب دورا مهما في اكتساب الطفل والمراهق السلوك العدواني والمنحرف بأن تقدم نماذج عن أبطال لصوص أو عن أبطال يتاجرون في المخدرات ولهم السيادة والجاه من دون أن تهتم بأثر هذه البطولات على نفسية الطفل والمراهق الذي يسعى إلى تقليد ما يشاهده لعله يحضا بالثروة أو المال، خاصة إذا كان في وسط اجتماعي يقر بالقيم المادية.

وعليه فإن تغلغل وسائل الإعلام في حياتنا اليومية أدى إلى اختلاط السلوك البشري من جهة والصور الإعلامية من جهة أخرى، والتي تكتسب معانيها ودلالاتها من صور ومشاهد تحمل الكثير

(1) سامية الساعاتي، الجريمة والمجتمع، بحوث في علم الاجتماع الجنائي، دار النهضة العربية، ط2.

من الإثارة والتشويق والجنس، إن ما يشاهده الأفراد اليوم عبر مختلف هذه الوسائل أصبح مدعاة للقلق بسبب ما تقدمه بحيث أصبح التعلم من خلال القدوة والمثال عبر المشاهدة والملاحظة من أخطر وظائف وسائل الإعلام،لذا فقد آن الأوان لدعم هذه الوسائل أحد روافد القوة من خلال إستراتيجية واضحة ومدروسة تخص كل ما يعرض، بدل أن يكون نموذجا سيئا للنشء والابتعاد عن المحاكاة والتقليد في نقل الأخبار والمعلومات خاصة فيما يتعلق بالعنف الجنسي منه.

هذه المشاكل المتكررة والمتنوعة تدفع الحدث إلى ارتكاب الجريمة، فالخيال السينمائي أصبح بالنسبة له حقيقة، بل أصبح تدريجيا يشكل أفعاله ومواقفه. وتزداد الخطورة كلما كان لدى الحدث الاتجاه إلى تقمص شخصيات بعض أبطال الشاشة الذين يحبهم أو يتعاطف معهم، وهكذا يتولد الإحساس لديه بان حياة الجريمة مملوءة بمظاهر الشجاعة والجسارة والذكاء، كما يتعلم الطريقة المثلى لحمل السلاح وكيفية الهروب من رجال السلطة العامة، فضلا عن تولد الاعتقاد بأن طريق الجريمة قد يحقق له إشباعا لرغبته كركوب السيارات والطائرات والنزول في الفنادق الفخمة ومصادفة النساء الجميلات والاستمتاع بكافة الجوانب البراقة في الحياة فيندفع نحو ارتكاب جرائم العنف والسرقة والنصب والجنس.

ومن ثمة، فإن الكثير مما يعرض في التلفزيون من الأفلام والأغاني الهابطة وقصص الرعب والفزع والمسلسلات الغرامية الخليعة إلى جانب البرامج الخيالية التي تبعث على القلق والبلبلة في نفس المستمع الصغير لها تأثير خطير على نفسية الحدث ودفعه نحو الانحراف، خاصة إذا علمنا الوقت الطويل الذي يقضيه الأحداث أمام الشاشة الصغيرة في غياب الرقابة الوالدية.

ب.العوامل الاجتماعية

نبدأ بالأسرة على اعتبارها المجتمع الأول الذي يقع عليها واجب رعاية وتقديم أكبر قسط من العناية والتوجيه للطفل، ذلك أن علاقات الطفل بوالديه تلعب دورا رئيسيا في تنشئته وحمايته من عوامل الانحراف الكثيرة التي قد تحيط به من كل جانب من مجتمعه الخارجي.

غير أنه يجب أن نؤكد أن استواء الأسرة من عدمه أمر يتوقف على بنيانها ومجموعة القيم السائدة فيها وكثافتها وعلاقة أفرادها ومستواها الاجتماعي والاقتصادي، وأن الأسرة القوية المتماسكة التي يقوم على المودة والتفاهم بين الوالدين، وبينهما وبين الأبناء التي تسودها القيم الاجتماعية والخلقية السليمة وذات المستوى اقتصادي واجتماعي تتولد منها شخصية سوية لا تنساق وراء النزاعات الشريرة وتقاوم كل إغراء يدفع بها إلى سلوك سبيل الجريمة.

أما إذا كانت الأسرة غير سوية فإنها تعتبر أحد العوامل الأساسية التي تدفع بالأبناء إلى الانحراف والفرار من أجوائها غير المشجعة.

وأرجع روزنزيغ (Rosenczveig) عدم استواء الأسرة إلى عدة أسباب منها علاقة الطفل بأمه ففي الشهور الثمانية الأولى لا تكون شخصية الطفل مستقلة، بل تكون متحدة مع أمه هذا الاتحاد ضروري لسلامته البدنية والنفسية، فإذا لم يتحقق الاتحاد لسبب أو لآخر فإن الطفل يتعرض لاضطرابات بدنية ونفسية خطيرة.

من جهته عرف فهمي وقطان الأسرة بأنها في وضعها الأساسي عبارة عن وحدة إنتاجية بيولوجية تقوم على زواج شخصين ويترتب عن ذلك الزواج إنجاب الأطفال وهنا تتحول الأسرة إلى وحدة اجتماعية تحدث فيها استجابات الطفل الأولى نتيجة والديه وإخوته.

فالأسرة المنهارة تهيأ للأبناء أسباب نمو السلوك الجانح وتطويره، حيث تكون مصدر للقلق أو الانفعالات العاطفية الشديدة التي تدفعه لتأكيد ذاته عن طريق الانتماء لجماعات جانحة فاسدة خارج بيئته وعائلته وأقران يتعلم صحبتهم ما لم يجده في البيت، وهو الأمر الذي قد يؤدي ببعض الأبناء إلى الهروب من البيت الذي لم يجد فيه إلا الإهمال، اللامبالاة وعدم الأمن، فيجتمعون مع أبناء آخرين وضعيتهم مماثلة ليسيروا في مسالك منحرفة.

ومعنى ذلك أن الأسرة حيث لا تقوم بأدوارها ومسؤولياتها من رعاية واهتمام بالأطفال، فإنها تعطي الفرصة لعوامل أخرى والتي غالبا ما تكون سلبية لأن غياب الأسرة يدفع بالأبناء إلى

البحث عما افتقدوه في البيت، ومن هنا يبدأ السلوك المنحرف، ولعل الهروب من البيت العائلي يعد أبلغ مثال على ذلك، وقد أشار عاطف غيث إلى أن الهروب غالبا ما اعتبر نوعا من النشاط المنحرف بسبب انعكاساته السلبية، حيث صنف ضمن مختلف الأنشطة الانحرافية المتعددة الأشكال التي يمارسها بعض الأطفال والمراهقون، وأضاف أن الهروب يعد ميكانيزما دفاعية يحاول الهارب من خلاله أن يتوافق مع المواقف المحبطة عن طريق تحاشيها وعدم مشاركته الإيجابية في أنشطة الجماعة أو بإبداء اتجاهات غير تعاونية، ويمكن أن تشمل صور الهروب تفادي كل أنواع التفاعل الاجتماعي، على أن الهروب قد يكون أيضا نهائيا، وقد يكون مخططا له أو غير مخطط له.

في هذا السياق، يذكر عدنان الدوري [1] أن الكثير من باحثي على الإجرام توصلوا إلى نتائج مهمة نذكر منها:

- أن تصدع العائلة ظاهرة تنتشر بنسبة كبيرة في أسر المجرمين.
- إن التصدع بسبب الطلاق والتفريق أو الهجر يكون أثره في إجرام الأبناء أقوى من التصدع بسبب الوفاة.

كما قد تكون الأسرة متكاملة بمعنى أن تكون هناك رابطة زوجية قائمة، لكن يتسم نظام الأسرة بالفساد، بالتالي، يعتبر هذا الأخير عاملا في انحراف الأبناء.

ويمكننا أن نجمل صورة فساد الأسرة فيما يلي:

- عدم مبالاة الآباء بالنظام في الأسرة.
- قسوة النظام وصرامته وما ينشأ عنه من اضطراب نفسي للآباء ومحاباة الوالدين لبعض الأبناء من جهة وإهمالهم للبعض الآخر من جهة أخرى.
- كون بعض أفراد الأسرة مدمنين على الخمر أو المخدرات.

(1) الدوري ، عدنان ، الانحراف الاجتماعي دراسة في النظريات والمشكلات . ذات السلاسل ، الكويت . ط1، 1991.

– الضغط الاقتصادي الذي يرجع إلى كل من البطالة والفقر أو ما يتبعه من حرمان الأبناء من ضروريات الحياة.

وتأكيدا لما سبق، فإن للظروف الاقتصادية دورا هاما في تكوين أسباب الجريمة والانحراف، وذلك لعدم وجود الضروريات التي تشبع حاجات الحدث كالمأكل والملبس والمسكن، فالفقر يولد الانفعالات المتدنية لدى الأفراد التي تقود بعضهم إلى الرذيلة.

في هذا السياق، يشير التفكك الأسري إلى اختلال العلاقات والروابط بين أفراد الجماعة الأسرية ولا يقتصر اختلال هذه الروابط وانحلالها على ما قد يصيب العلاقة بين الرجل والمرأة، بل يشمل أيضا علاقة الوالدين بأبنائهما، والتفكك الأسري على نوعين:

التفكك الأسري الجزئي:

يتمثل هذا الأخير في الهجر، وهو ترك أحد الزوجين الحياة الزوجية، وقد يكون الهجر مؤقتا أو دائما وفي أغلب الأحيان من طرف الزوج، ويشير مصطفى غيث إلا أنه مهما كانت مدة هذا الهجر سواء لمدة قصيرة أو طويلة، فإن غياب الزوج وتركه البيت يجعل الطفل يعيش فراغا عاطفيا خاصة وأن الطفل في سنواته الأولى يحتاج للرعاية والحنان والمحبة، وقد تحاول بعض الأمهات في هذه الحالة ممارسة الدورين معا (أم وأب) إلا أنها تضع نفسها تحت ضغوط كبيرة.

التفكك الأسري الكلي:

هو نوع من انهيار البناء الأسري والذي يؤدي إلى الانفصال التام بين الزوجين ويظهر حسب ما أوضحته سناء الخولي في العناصر التالية:

– **الترمل:** إن وفاة أحد الزوجين يؤدي حتما إلى تغير الدور الاجتماعي للشريك الباقي على قيد الحياة.

- **الطلاق:** يكون هذا الانفصال عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية ويحدث هذا الأخير نتيجة الخلافات بين الزوجين لدرجة لا يمكن تداركها.

وتنعكس هذه الظاهرة بالخصوص على الأطفال، لأن صور الطلاق لا تقتصر فقط على الزوجين، فيصبح الأطفال ضحية لمشاكل عدة، وفي هذا المقام تصدق المقولة الشائعة أنه "لا يوجد أطفال مذنبون بل الأطفال هم دائما الضحايا في الطلاق".

يعتبر افتراق الوالدين من المثيرات التي تهدد التوازن النفسي والاجتماعي في الأسرة، ذلك أن الطلاق يحرم الطفل من رعاية وتوجيه الأب والأم وبالتالي من النمو العادي له، مما قد يدفع بهذا الطفل إلى كره أحد الوالدين.

اتفقت الأدبيات المرتبطة بأصل نشأة السلوك الإجرامي والانحرافي على أهمية دور الأسرة سواء في التنشئة السوية أو غير السوية للأبناء، بل ومنها التي اعتبرت أن العائلات المفككة تعد بؤرة للانحراف ومولدة للجريمة، حيث سعت إلى ترتيب الانحراف وفق درجات التفكك الأسري وذلك كما يظهره لوبلان وفريشات (Leblanc et Frechette, 1989):

- العائلات المفككة بغياب الأب.
- العائلات المعادة.
- العائلات المفككة بغياب الأم.

ورتبت العائلات المفككة بسبب غياب الأب في المراتب الأولى من حيث تواتر الانحراف بين الأبناء.

إلا أنه في مقام آخر، أوضح ميكييلي أن المشكلة تكمن في المحتوى الحقيقي للعلاقات الأسرية وليس في التفكك الأسري في حد ذاته، وإلى قدرة الوالدين في تمثيل سند مشجع بالنسبة لتقمصات الأبناء وضبط نوعية العلاقة فيما بينهم مع ضمان تطورهم وتوجيه سلوكهم.

الأساليب التربوية:

ندرك أن المؤسسة الأولى التي يتلقى فيها الطفل التنشئة هي الأسرة وللوالدين الدور الأساسي في نقل ثقافة المجتمع إلى أبنائهم من قيم ومعايير واتجاهات وعادات وتقاليد على الأبناء التمسك بها، وقد يستخدم الوالدان أساليب مختلفة لتحقيق ذلك تتراوح بين الشدة أحيانا واللين أحيانا أخرى من أجل تكوين شخصية سليمة لأبنائهما، إلا أن الأسرة المستقرة التي تشبع حاجات الطفل ومتطلباته ما تتميز به من تجاوب عاطفي تساعد في بناء شخصيته المبكرة على أسس سليمة.

وعلى العكس من ذلك، يؤكد عباس عوض ورشاد دمنهوري أن الأسرة المضطربة تعد مكانا ملائما لكل الانحرافات السلوكية وكذلك الاضطرابات النفسية.

ويضيف أحمد كريز أن الطفل الذي يعيش في أسرة منحلة يقلد بعض السلوك السيئ، وقد يفقد احترام نفسه ووالديه والقيم الأخلاقية، فيعيش مترديا بين الظلم والقسوة والخوف والعدوان، فإذا كان الأب منحرفا فلا شك أنه سيؤثر فيه وفي أفراد الأسرة لأنه سيبقى منصرفا عن تربية أولاده، ويفشل في توجيه أطفاله، وكذلك بالنسبة للأم، فإن سلوك الزوجة السيئ مع الأب أو الخيانة الزوجية، أو كثرة الشجار مع الأب، واستعمال الألفاظ البذيئة في حديثهما تورث سلوكا معينا لدى أطفالهما، قد يكون أحد الأسباب المؤدية للانحراف.

كثيرا ما يستعمل الوالدان أسلوب الضبط للتحكم قدر المستطاع في أبنائهم ويقصد بأسلوب الضبط لدى الوالدين هو قدرتهم على التدخل في الوقت المناسب حتى لا يصل الطفل إلى درجة التسيب ويكون ذلك بالإقناع أو العقاب، ويرى عباس محمود عوض أن الأبناء يحتاجون إلى سعة

الصدر والثبات في المعاملة والنصيحة لكنهم لا يجدون ما يحتاجون وكل ما يجدونه جوا لا يساعد على الأمن والاستقرار.

أما أسلوب العقاب البدني (الضرب) الذي يستخدمه الوالدان يشعر الطفل بالإحباط ويقترن فيما بعد سلوكه بالعدوان، حيث يحاول الابتعاد عن الآباء هربا من العقاب، فيجد له مخرجا في جماعة الزملاء والأصدقاء مما يقلل فرصة تنشئته داخل الأسرة، وبذلك ينتقل إلى مؤسسة اجتماعية أخرى تلقنه تنشئة داخل الأسرة، وبذلك ينتقل إلى مؤسسة اجتماعية أخرى تلقنه تنشئة جديدة تختلف عما ألقنته في أسرته مما يدفعه إلى التمرد عليها بخروجه عن قوانينها ليدخل عالما آخر.

وأشار عباس محمد عوض إلى ان إهمال الأبناء (أطفالا أو شبابا) من طرف أوليائهم يفقدهم الإحساس بالأمن سواء المادي أو النفسي، ونجد من أشكال الإهمال عدم إصغاء الأبوين أو أحدهما لحديث الأبناء بآرائهم أو إهمال حاجاتهم الشخصية، أو غياب توجيههم إلى ما هو أصلح، وترجع أسباب الإهمال إلى:

- حالات الطلاق أو الانفصال يؤدي برعاية الطفل من طرف دون آخر أو إهماله من الطرفين.
- التغير الاجتماعي وما أحدثه بخروج المرأة للعمل وبقاء الأبناء بمفردهم أو مع مربية، وشعورهم بالإهمال يؤدي إلى البحث عن جماعة أخرى يحققون وجودهم فيها.
- حجم الأسرة أي كثرة الأبناء يؤدي إلى عدم قدرة الوالدين على العناية بهم جميعا.

من جهتها، اقترحت ديانا بورمند (Bourmand) سنة 1994 – نقلا عن عباس محمود ورشاد دمنهوري – أنه لا بد للوالدين من إعطاء قدر من الحرية لأبنائهم مقترنة بأسلوب الضبط، كما رأت أن لهؤلاء الآباء القدرة على ضبط سلوك الأبناء بالمناقشة والإقناع وكذلك حرصهم على تحقيق رغبات أبنائهم.

فالوالدان، إذن، مطالبان بإعطاء الحرية لأبنائهم في حدود المعقول مع استخدام أسلوب المحاورة والنقاش معهم وتلبية وتحقيق متطلبات أبنائهم حتى لا يشعر الطفل أنه مهمل، أو أن يفكر أن والديه لا يرغبان فيه، مما يؤدي به في الأخير إلى ارتكاب بعض الأفعال والقيام ببعض السلوكات التي تنافي معايير وقيم المجتمع.

وأشار الباحثون في مختلف التخصصات إلى وجود أنواع كثيرة من الأساليب الوالدية سندرج أهمها والتي يمكن أن تسهم في حدوث الانحراف بشكل قوي:

عدم الرعاية:

يتضمن معنى عدم رعاية الأبناء حسب ما جاء عن عبد المطلب القريطي عدم الاكتراث بهم والتنكر لهم بطريقة صريحة أو مضمرة سواء بالقول أو بالفعل، واللامبالاة بإشباع حاجاتهم العضوية أو النفسية.

التذبذب:

يحصل أحيانا أن يختلف موقف الوالدين في سلوك أبنائهم فيكون مقبولا في وقت ما وغير مقبول في وقت آخر، أو كأن يتساهل أحدهما بينما يتشدد الآخر.

ويقصد عبد المطلب القريطي بالتذبذب "حالة من عدم الاستقرار في إتباع أسلوب معين في معاملة الأبناء، أو ما يعرف بعدم الاتساق في معاملة الطفل، أي عدم توحيد الوالدين ما يتبعانه من طرق في معاملة الأبناء أو عدم الاتفاق بشأنه، فربما نزع الأب إلى التسامح في موقف ما بينما يتزع أسلوب الأم في الموقف ذاته إلى التشدد".

ويتمثل التذبذب حسب وفيق صفوت مختار "في ازدواجية الأساليب التربوية وفي عدم استقرار الأب والأم من حيث استخدام أساليب الثواب والعقاب، وهذا ما يعني أن سلوكا معينا

يثاب عليه الطفل مرة ثم يعاقب عليه مرة أخرى دون سبب معقول، فهو التباعد بين كل من الأب والأم في تنشئة الطفل وتطبيعه اجتماعيا".

المفاضلة:

قد يفرق بعض الآباء والأمهات بين أبنائهم بقصد ومن غير قصد، حيث أن كثيرا ما يميلان إلى التفرقة بين الأبناء، ومعنى ذلك أنهما يقومان بالمفاضلة في المعاملة وعدم التزام العدالة والمساواة بينهم سواء بسبب الجنس أو الترتيب الميلادي أو لأسباب أخرى.

وفي هذا السياق، توصلت الدراسة التي قامت بها آسيا بركات إلى نتائج مهمة من خلال الدراسة التي أجرتها بخصوص أثر المعاملة الوالدية في الأبناء، من بينها أن المعاملة الوالدية السيئة التي تفرق بين الأبناء أو لا تتيح لهم فرص التعامل مع الواقع بإيجابية، فإنها تؤثر في شخصياتهم وتعرضهم للاضطرابات السلوكية والنفسية والعقلية.

العقاب البدني:

يتجسد هذا الأسلوب عندما يتخذ الوالدان كل ما يمكن أن يؤدي إلى الألم الجسمي بهدف تقويم سلوك الأبناء، حيث تأخذ الأساليب التربوية شكلا آخر يتمثل في المعاملة الوالدية المبنية على التشدد في حق أبنائهم، ولجوء الوالدين (أو من يقوم مقامهما) إلى استخدام أساليب من شأنها أن تؤذيه جسميا ونفسيا، كالعقاب والتعذيب البدني والإذلال والتحقير والحرمان، وتؤدي مثل هذه التنشئة إلى تنمية مشاعر العداوة والاضطهاد والخوف والقلق التي تولد بدورها السلوك غير المرغوب (مثل الهروب) مستقبلا.

الاتصال اللفظي:

اعتبر وفيق صفوت مختار الإنصات الجيد أداة شديدة القيمة لفهم مشاعر الطفل والتعرف على أحاسيسه، حيث يتوجب على الوالدين توفير لأطفالهم الظروف المناسبة التي تسمح لهم

بالحديث والتفريغ النفسي، فمن المستحسن إيجاد الوقت الذي يسمح فيه للأبناء بالحديث دون تأجيل أو إبطاء.

ويظهر حسب مجدي عبد الله في لغة الألفاظ والتي تعد الأداة الرئيسية لتحقيق التواصل بين الأفراد والمساهمة في تحقيق أدق عمليات التفاعل بين الأنا والآخر وفي تنمية السلوك الاجتماعي سواء من حيث اندماج الفرد في الآخرين وفي زيادة شعوره باستقلاله عنهم.

كما أن المعاملة اللينة أيضا والتساهل مع الطفل عند ارتكابه لأخطاء ما وعدم عقابه تجعل منه طفلا مدللا، قد يصبح هذا الطفل أو الشاب يتصرف بحرية دون توجيه كما يتضاعف احتمال انحرافه، فكثيرا ما نجد الأولياء خاصة الأب يشدد، ويقسو لأتفه الأمور وقد يتهاون ويتساهل في أمور يجب الحزم والتشدد فيها.

فمن المؤكد أن الأسرة تلعب دورا في ظهور انحرافات الأحداث أو في انعدامها وعلى هذا الأساس يجب الإلمام بالواجبات الأساسية التي تحمل البيت عبء تقديمها للحدث العادي.

وقد حددت فات ووترز (Van Waterz) سنة 1988 – حسب ما نقلته سامية جابر (1988) – هذه الواجبات الأساسية في قولها: "إن المترل يجب أن يكفل المأوى الصالح للطفل، يغذي طفولته بالطمأنينة، يبعد عنه عوامل القلق والاضطراب المبكر".

.بمعنى أن الطريقة الإنسانية التي يجب أن يتبعها الآباء في التعامل مع الأبناء، يكون بإبعاد كل عوامل الاضطراب والقلق مع توفير المأوى الصالح والمأكل والمشرب وتزويدهم بالحب والعطف والخوف عليهم.

العمل:

في ظل غياب الإشباع المادي المرضي لحاجات الحدث قد ينتقل من المدرسة إلى العمل أو ينتقل مباشرة من مجتمع الأسرة إلى ميدان العمل لكسب العيش يترك أثرا على شخصية الحدث

وتصرفاته، فإذا كان العمل مناسبا يتفق مع ميول الحدث ورغباته ويتناسب مع قدرته الجسمية والذهنية، ويدر عليه دخلا يحقق بفضله مطالبه الشخصية، فإنه قد يعمل على تكيف الحدث نفسيا واجتماعيا، لأن مثل هذا العمل يضفي على حياته نوعا من الاستقرار الذي يبعده نوعا ما عن الاتصال بالبؤر الإجرامية، بالإضافة إلى حل كثير من مشاكله الاقتصادية والاجتماعية.

أما إذا كان العمل غير مناسب فإنه يكون عاملا من عوامل انحراف الحدث، ونقصد هنا بالعمل غير المناسب ذلك العمل الذي لا يتفق وميول الحدث أو الذي لا يتناسب مع قدرته الذهنية والجسمية، أو الذي لا يحصل منه على أجر كاف، كأن يكون شاقا مضنيا أو صعبا معقدا لا تتحمله طاقة الحدث الجسمية، أو أن يكون بسيطا سهلا ومملا أو آليا لا يتفق وذكاء الحدث.

وقد يتجه الحدث للجريمة أيضا إذا كانت ظروف العمل غير مناسبة سواء من الناحية الصحية أو من ناحية العلاقات الاجتماعية بين العمال فيما بينهم أو بينهم وبين رب العمل.

ويكون العمل غير مناسب من الناحية الصحية إذا كان مكان العمل غير صحي لا تتوافر فيه شروط التهوية والإنارة، ودرجات الحرارة أو البرودة اللازمة أو عدم اتخاذ الاحتياطات الضرورية ضد مخاطر العمل، كل ذلك قد يؤدي إلى ضعف نمو الحدث وإصابته بأمراض وعلل قد يؤدي به إلى الانحراف والجنوح والإجرام.

أما من حيث تأثير العلاقات الاجتماعية بين العمال فيما بينهم، فقد يضم محل العمل أفرادا مختلفي السلوك والنزاعات تنقل عدواها بسهولة إلى الصغار. وأخطر من ذلك أن البعض من هؤلاء الفاسدين قد يستغلون الحدث في أعمال غير مشروعة مما ينتج عنها آثار ضارة على سلوك الحدث ومستقبله.

وتتضاعف الخطورة بالنسبة للحدث إذا كان يعمل في محال غير مشروعة، واستغلال رب العمل للحدث سواء بتشغيله ساعات أكثر من الأوقات المحددة للعمل أو بتشغيله في أوقات الراحة

وأيام العطلات أو معاملته بقسوة أو تكليفه بأكثر مما تتحمله طاقته المحدودة، قد يؤدي بالحدث إلى الإضرار برب العمل بقصد الانتقام منه.

ويرى أحمد محمد كريز أن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية وما ينتج عنها أحيانا من البطالة التي يعاني منها الأحداث وأوقات الفراغ التي لا يجدون فيها ما يشغلهم سواء خارج البيت أو في المدرسة، مما قد يدفعهم غلى التسكع في الشوارع والساحات العامة، وهو الأمر الذي يجعلهم فريسة للمجرمين ويقودهم نحو الانحراف، كما أن الأحداث الذين هاجروا قراهم وانفصلوا عن أسرهم يكونون في الغالب عرضة للكثير من الإغراءات خاصة إذا صادفوا جماعات تسهل عليهم توفير الأموال بشتى الطرق.

كل هذه الظروف غير الملائمة تؤدي بالطفل والمراهق على وجه الخصوص إلى تشكيل شخصيته بشكل خاطئ حيث لا تترك لهى مجالا كبيرا للسلوك السوي وبالتالي قد تدفع به إلى الانحراف والجنوح أو إلى ارتكاب جريمة في مرحلة متقدمة من عمره.

المدرسة:

تعتبر المدرسة أو مجتمع يصادفه الحدث خارج أسرته، وقد يجد نفسه مجردا من الاطمئنان العاطفي الذي تعود عليه داخل أسرته في حال استقرارها، كما يصادف سلطة أخرى غير سلطة الأب، وأفرادا آخرين غير أفراد أسرته، ويحس أنه يتعين عليه أن يتقبل هذه السلطة الجديدة وأن يتعامل مع هؤلاء الأفراد الجدد ويتأقلم مع هذا الوسط الجديد، الذي يضم نماذج غير محدودة من التلاميذ الذين يمثلون بيئات ومستويات اجتماعية مختلفة إضافة إلى ما يسوده من نظام وقواعد ملزمة يتعرض كل من يخالفها إلى عقوبات لم يألفها من قبل.

وعلى هذا الأساس تكون المدرسة تجربة جديدة للحدث ذات أثر فعال في سلوكه وبناء شخصيته، فإذا نجحت التجربة وساير الوسط الاجتماعي الجديد كان ذلك دليلا على تكيفه الاجتماعي، أما إذا لم ينجح فقد يكون إيذانا بانحرافه.

وغالبا ما تبدأ مؤشرات هذا الانحراف بالهروب من المدرسة وكثرة الغيابات عن حضور الحصص المقررة والنتائج السلبية التي – في حالة استمرارها – تؤدي بالحدث إلى الفشل المدرسي الذي يعد أرضية خصبة لتوليد كل أشكال الانحراف، ويتغذى ذلك إذا كان الوسط الأسري الذي ينتمي إليه الحدث فاسدا ومشجعا للجريمة والانحراف.

ويوضح عدنان الدوري[1] أثر العوامل المدرسية من خلال سلوك الاحدث وذلك عن طريق احتكاكه بزملائه الصغار المنحدرين من بيئات ومستويات اجتماعية مختلفة، إذ قد يكون من بينهم من انحرف فعلا أو هو في طريقه إلى الانحراف، وتأثير مثل هذا الشخص أو ذاك على الحدث القادم إلى المدرسة لا يمكن تجاهله فعدوى التقليد تسري بشكل واضح وسريع بين الأطفال.

ومن المتصور أيضا أن تنتقل عدوى الانحراف من المدرس إلى تلاميذه إذا كانت له نزاعات أو عادات أو تصرفات سيئة بدلا من أن يكون قدوة حسنة لهم.

وكان لوبلان وفريشات (Leblanc et Frechette, 1989) قد اقترحا نموذجا تفسيريا لانحراف الأحداث يحتوي على 05 أصناف أساسية للمتغيرات المدرسية وهي: الشروط البنيوية (تربية الوالدين ومستوى تعليمهم) الكفاءات (تأخر مدرسي، النتائج، التحصيل) العلاقات بالمدرسة (التعلق بالأستاذ، الالتزام المدرسي...) السلوك في الوسط المدرسي والعقوبات المفروضة في هذا الوسط، وقد أظهرت التحاليل أن العنصرين الأخيرين لهما ارتباط مباشر بالسلوك الانحرافي.

وعلى هذا الأساس، قد تكون المدرسة نافذة يتسلل منها الجنوح، كما ان طبيعة النشاطات والفعاليات التي تقدمها المدرسة هي التي تكشف كراهية الطفل للمدرسة، والهروب منها يشكل المناخ المناسب لنمو السلوكات الجانحة أو تجسيدها وتطويرها فيما بعد، فالطفل خارج المدرسة

(1) الدوري ، عدنان ، الانحراف الاجتماعي ، المرجع السابق.

يكون بعيدا عن كل حماية أو رقابة، وغالبا ما يفر إلى جماعات جانحة ويقلد أساليبها السلوكية المنحرفة.

الأقران:

إن الإنسان يختار أصدقاءه ومن يعاشرهم من زملائه في المدرسة أو العمل أو من جيران الحي الذي يقيم فيه أو من أقاربه، ومن الطبيعي أن يكون للحدث أصدقاء من بين هؤلاء يرتبط بهم عاطفيا ويأنس ويشاركهم انفعالاتهم ووحدانيتهم، فإذا كانت جماعة الأصدقاء سوية ومتكيفة اجتماعيا، فإن أثرها النافع يمتد إلى كل أعضائها الذين يسلكون السلوك السوي ويقاومون أي إغراء للانحراف.

أما إذا كانت تلك الجماعة غير سوية أي منحرفة فإن سلوكها يؤثر سلبا على الحدث الذي ربما قد يقاوم في البداية ضغوطات الجماعة إلا أنه – بسبب تأثيراتهم وهشاشة شخصيته وسوء التوجيه الأسري – سرعان ما يصير منحرفا هو الآخر، وقد يعتبر انضمام الحدث لمثل هذه الجماعة وسعيه إلى تقوية روابطه بها وتعزيز مكانته ضمنهم يعني أنه هو نفسه لديه استعداد وميل إلى الانحراف.

ويتدرج تأثر الحدث بأصدقائه المنحرفين، فهو يتأثر بأصدقائه الأحداث المماثلين له في السن والجنس ممن يعيشون خارج المترل الذي يعيش فيه، ولكنهم يزاملونه في المدرسة أو الشارع أو محل العمل، وهؤلاء قد يزينون له السلوك المنحرف ويشجعونه عليه، وغالبا ما تكون بدايات تعاطي المخدرات وتناول الكحول بسهرات وزيارات رفقة الأصدقاء في جو حميمي يثير رغبة الحدث الذي يستسلم لهذا الجو، ومع التكرار والتمتع بسهولة الحياة والرفقة يستسيغ الحدث الأمر وقد يسعى إليه فيما بعد ويطالب به.

ويتأثر الحدث أكثر إذا كان صديقه يكبره في السن أو بالغا، فتبهره عناصر شخصية صديقه البالغ فيعتقد أن انحراف هذا الأخير شجاعة وأن القوة وحدها كفيلة أن تعطيه مفاتيح المال، وأن

اعتداءه على الآخرين يعد نوعا من الشعور بالعظمة، ويزداد تأثر الحدث إذا كان صديقه المنحرف من الأهل أو الجيران أو المقربين، إذ يسهل عليه أن يستقي منهم السلوك السيئ لقربهم منه وثقة الأسرة فيهم.

وتزداد درجة تأثر الحدث خاصة إذا انضم إلى مجموعة أحداث تشكل عصابة إجرامية، ذلك أن الحدث لا يقوى في كثير من الأحيان على مخالفتها بسبب وسائل الضغط المختلفة التي تمتلكها.

ويجب التمييز هما بين عصابات الأحداث الإجرامية، وجماعات الأحداث المراهقين فجماعات الأحداث أو المراهقين ظاهرة طبيعية، بل ظاهرة ضرورية لتحقيق التكيف الاجتماعي الكامل للحدث على عكس العصابات الإجرامية.

جـــ. العوامل الفردية:

إن العوامل الفردية هي تلك الظروف المتصلة بالحدث المنحرف والتي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على سلوكه الإجرامي، وأن هذه العوامل هي الوراثة والتكوين والسلالة والجنس.

إن الإجرام لا يورث، وإنما يرث الإنسان الميل أو الاستعداد للإجرام بسبب قوانين الوراثة وما يترتب عليها من انتقال صفات وخصائص السلف إلى الخلف، مع العلم أن الخصائص والصفات الوراثية لا تظهر بوضوح في مرحلة الحداثة، ولا يكون تأثيرها بالتالي حاسما بالنسبة لتصرفات الحدث أو سلوكه.

وفي الحقيقة إن الحدث لا يستجيب للظروف والمواقف الموضوعية من حيث هي كذلك، إنما يستجيب بناء على إدراكاته والمعاني التي يحملها بخصوص تلك المواقف نتيجة تكوينه الشخصي وخبراته وخصائصه الذاتية، وسنورد فيما يلي أهم الخصائص الفردية ذات التأثير الشديد.

الذكاء:

ربط العلماء بين درجة ذكاء الفرد وبين ارتكابه للجريمة، حيث تبين وجود صلة وثيقة بين الضعف العقلي ولسلوك الإجرامي.

وتوضح فوزية عبد الستار أن الضعف العقلي عند المجرمين هو الذي يدفع بهم إلى ممارسة الرذيلة والفعل الإجرامي، وهذا ما دلت عليه دراسة أخرى أجريت في أمريكا بينت أن الضعف العقلي هو عامل في ارتكاب الجريمة، حيث وجد أن 89% من المحكوم عليهم في المؤسسات العقابية الأمريكية من ضعاف العقول، كما ربطت دراسات أخرى بين درجة الذكاء وبين الميل لارتكاب أنواع من الجرائم، فوجدت أن هناك جرائم خاصة بالأذكياء وأخرى خاصة بالأغبياء، ومن أمثلة جرائم الأغبياء فتقتصر على الجرائم البسيطة مثل التسول والسرقة البسيطة والجرائم غير العمدية.

الغدد الصماء:

أوضح مصطفى العوجي أن للغدد دورا مهما في انتهاج السلوك الإجرامي العنيف، وقد اعتمد في ذلك على ما جاء به الدكتور "هوشكتر" الذي ذهب إلى القول: "بأن زيادة هرمونات الغدة النخامية الأمامية يكون مصحوبا بحياة متوترة ومشدودة وجرأة واندفاع وميول عدوانية، في حين أن تناقص وتضاؤل إفرازات هذه الغدة تصاحبه حالة ركود وفتور مع وداعة وخجل وجبن، وقد أيد بعض الأطباء هذه الظاهرة نتيجة لاستئصالهم الغدة النخامية من كلاب معروفة بشراستها، فتبين لهم أنها أصبحت هادئة ووديعة بعد الاستئصال هذه، ومن ثمة عادت إلى شراستها الأولى بعد حقنها بهرمونات نخامية مجددا".

ومن جهته، وجد الدكتور "موترام" في دراسة إحصائية أجريت على 2579 حدث مصابين بإفراز نخامي مضطرب أن 53 من هؤلاء كانوا يشكون من اضطرابات في سلوكهم مثل العناد والمشاكسة وحدة الطبع والميل للتعدي والمنازعة مع ارتكاب بعض السرقات، وعند معالجة هؤلاء

بمستخلص النخامية، ظهرت نتائج إيجابية على سلوكهم وتحسن حالتهم مع العلم أنه استعملت أيضا معهم طرق المعالجة النفسانية.

ومن ثمة يحتمل أن توجد علاقة بين إفرازات الغدد والإجرام، لكننا ما زلنا نجهل الكثير عنها، ولعل الأبحاث الجارية في هذا الشأن ستكشف عنها مستقبلا.

الجنس:

الشائع أن الإناث أقل إجراما من الذكور وأقلهن عنفا في استعمال وسائل القتل، وقد يعود ذلك إلى اعتبارات ثقافية واجتماعية وإلى الطبيعة الأنثوية أيضا.

والسبب في هذا الاختلاف في مجال الجريمة يعود إلى سببين بارزين ذكرهما محمد قواسمية كما يلي:

- **السبب الأول:** بيولوجي مرتبط بالتكوين النفسي والعضوي، فإن أقدمت الأنثى على ارتكاب جريمة ما فلا يكون ذلك إلا تحت ظروف خاصة ومن ثمة كان إجرامها قليلا.
- **السبب الثاني:** ابتعاد المرأة عن الحياة العامة وقلة احتكاكها بالناس، فقد لاحظ تقرير حديث للأمم المتحدة "أنه بقدر ما تساهم المرأة في الحياة الاقتصادية بقدر ما ترتفع نسبة إجرامها".

السن:

ربط العلماء بين مراحل تطور حياة الإنسان وبين ارتكاب الجريمة، وفي كل مرحلة من مراحل عمره يتأثر بتغيرات تعتري تكوينه ونفسيته وهذه التغيرات تعكس تأثيرها في مسلكه.

وقد أشاد محمود خوالدة إلى أن لكل مرحلة من مراحل عمر الإنسان خصائص معينة قد تؤثر بدورها في الإجرام وفي نوعه، فكان كثير من علماء النفس مثلا يرون أن مرحلة المراهقة ترتبط بمظاهر العدوان والتمرد والانحراف بحكم مختلف التغيرات التي يعيشها المراهق.

ونجد كذلك من العلماء من يخصص الجرائم حسب المراحل العمرية ومعنى ذلك أن كل مرحلة (الطفولة والمراهقة والرشد والشيخوخة) لها أصنافها الخاصة من الجرائم والانحرافات التي يقوم بها الفرد حسب الفئة العمرية التي ينتمي إليها.

الحالة الجسدية:

يؤثر التكوين الجسمي المعيب أو المريض على سلوك الحدث كأن يكون مصابا بإحدى العاهات الدائمة أو المؤقتة كالعمى والحول والبكم، أو يكون وجهه مشوها أو أن يكون مصابا بأحد الأمراض كالحمى والشلل والزهري والتهابات المخ وإصابات الرأس، فالحدث الذي يتبين عيوبا في تكوين جسمه أو في مظهره يتولد لديه الشعور بالنقص، وقد ينتج عن ذلك عدم تكيفه مع البيئة التي يعيش فيها، وكثيرا ما يساهم المجتمع في تفاقم هذه الحالة عندما يعامله معاملة تتسم بالسخرية والقسوة أو الشفقة الزائدة أو العطف الشديد، مما يجعله يشعر بعدم الاستقرار وعدم الاطمئنان للآخرين، وفقد الثقة في نفسه، وقد ينتهي به الأمر إلى الإجرام.

الجانب النفسي:

يكون للتكوين النفسي المعيب أو المريض أثر في سلوك الحدث حيث تلعب ظروف الأسرة دورا خطيرا في تكوين نفسية الحدث وبناء شخصيته الاضطرابات النفسية التي تصيب الحدث في أصلها إلى الصعوبات التي يواجهها منذ أيام طفولته الأولى والتي تحول بينه وبين الاستقرار النفسي الذي فقده، بمعنى ان الحدث في سبيل الوصول إلى هذا الاستقرار يلجأ إلى وسائل غير صحيحة وغير سوية، وقد يكون من بينها وسائل غير مشروعة.

من مجموع العوامل السابقة التي ذكرناها يتضح أن محتوى العلاقات داخل الأسرة يعد عاملا نشطا في توليد السلوك الجانح خلافا لما كان يعتقد بأن التصدع داخل الأسرة وحده كافل بأن يجعل الأبناء ينحرفون، ويجب أن نؤكد فكرة أساسية نفهم على ضوئها الانحراف وتتجلى في اعتماد العلاقات التفاعلية بين مجمل العوامل البيئية والعوامل الفردية في تفسيرنا للانحراف.

فمما لا شك فيه أن الظروف غير الملائمة التي تعيشها الأسر تؤثر سلبا على الأبناء، علمنا أنه ليس شرطا أن ينحرف أبناء الأسر المفككة المتصدعة، إنما يعتبر عنصرا مشجعا وليس حجة للانحراف، وهنا يمكننا أن ندرج العامل السيكولوجي المرتبط مباشرة بشخصية الحدث لأن نفس الظروف لا تولد حتما نفس السلوك.

فالجانحون مثلا لديهم قابلية نفسية لانتهاج السلوك الانحرافي في حالة توفر عوامل خارجية تشجعهم على تجاوز القوانين، ومن هنا يجب النظر إلى الظاهرة الانحرافية بنظرة شمولية نراعي فيها تفاعل كل هذه العناصر دون إسقاط أي عنصر.

ثانيا: واقع الانحراف في العالم

يعد الانحراف الأحداث ظاهرة عالمية ودولية، مست كل دول العالم المتطور منه والمتخلف، غير أن الاختلاف الذي يمكن أن نلاحظه يتجلى على وجه الخصوص في الكيفيات التي تعاملت بها تلك الدول من جهة، وفي الطرق الإحصائية التي تبنتها أيضا.

بالاعتماد على مصدر مستمد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التقرير الخاص بالتنمية البشرية لعام 2003، قدم أنتوني غدنز [1] بعض الإحصائيات العالمية التي تمس ضحايا الجريمة، والجدول يوضح ذلك:

(1) أنتوني غندز، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، المرجع السابق.

جدول 7 النسبة المئوية للسكان الذين يحسون أنهم وقعوا ضحايا الجرائم

البلد	ضحايا الجريمة من (% من مجموع السكان)						
	السنة	مج الجرائم	سرقة الممتلكات	السلب	الاعتداء الجنسي	الاعتداء	الرشوة
البرتغال	1999	15.5	07.5	01.1	00.2	00.4	01.4
الدانمارك	1999	23.0	07.6	00.7	00.4	01.4	0.3
أمريكا	1999	21.1	10.0	00.6	00.4	01.2	0.2
اليابان	1999	15.2	03.4	00.1	00.1	00.1	..
ايطاليا	1991	24.6	12.7	01.3	00.6	00.2	..
بولندا	1999	22.7	09.0	01.8	00.2	01.1	05.1
فرنسا	1999	21.4	08.7	01.1	00.7	01.4	01.3
كندا	1999	23.8	10.4	00.9	00.8	02.3	00.4
هولندا	1999	25.2	07.4	00.8	00.8	01.0	00.4

يوضح الجدول رقم (07) توسع رقعة الجريمة حول العالم، فمن قراءتنا السريعة يتضح أن ظاهرة الجريمة ليست حكرا على مجتمع دون آخر سواء كان صناعيا متطورا أو فقيرا متخلفا، فالظاهرة الانحرافية هي ظاهرة اجتماعية تتولد من الغنى الفاحش أو الفقر المدقع وليس معيارا أبدا التطور الاقتصادي كعامل مولد لهذه الأخيرة وبقدر ما هو معيار لتحديد نوع الجرائم والانحرافات.

ويعرض لنا الجدول (08) النسب المئوية للسكان الذين يحسون أنهم وقعوا ضحايا لأنواع عديدة من الجرائم وذلك في أهم المدن الرئيسية من العالم، مع العلم أنه تم تحديد كل من بكين، بودابست، القاهرة، جاكارتا، موسكو ومومباي على اعتبارها ممثلة للمدن الرئيسية في العالم:

جدول 8 النسبة المئوية للسكان الذين يحسون أنهم وقعوا ضحايا الجرائم في المدن الرئيسية

مدن رئيسية	ضحايا الجريمة من (% من مجموع السكان)						
	السنة	مج الجرائم	سرقة الممتلكات	السلب	الاعتداء الجنسي	الاعتداء	الرشوة
بكين	1991	02.2	02.2	00.5	00.6	00.6	..
بودابست	1999	32.1	15.6	01.8	09.0	00.8	09.8
القاهرة	1991	28.7	12.1	02.2	01.8	01.1	..
جاكارتا	1995	20.9	09.4	00.7	01.3	00.5	29.9
موسكو	1999	26.3	10.9	02.4	01.2	01.1	16.6
مومباي (الهند)	1995	31.8	06.7	01.3	03.5	00.8	..

يوضح الجدول رقم (08) تفاوتا متباينا لأهم الجرائم الحاصلة في المناطق الكثيفة سكانيا على اعتبار أن الأوساط المحشودة بالبشر تعتبر مناطق خصبة لنشوء مثل هذه الآفات والانحرافات، ولذلك جاء انتشار الجرائم وتوزيعها بين المدن متفاوتا نوعا ما، إذ استحوذت بودابست سنة 1999 ومومباي سنة 1995 على نسب مرتفعة، في حين لم تسجل بكين إلا مجموع قدر بـــ 02.2، وقد يعود ذلك إلى اعتبارات ثقافية وإلى نشاط الشرطة وبقطتها أيضا.

وفي أوربا عرف انحراف الأحداث تحديدا بفرنسا (خاصة منه انحراف الإناث) تطورا مذهلا في العشرية الممتدة ما بين 1994 إلى غاية 2004 وذلك من نسبة 14.2% إلى 19.5% وسنعمل على تقديم هذا التطور وفق الإحصائيات التي قدمها ميكيلي (Mucchielli, 2000) بالاعتماد على مصادر الشرطة.

جدول 9 يوضح تطور عدد الأحداث المرتكبين لمختلف أنواع السرقات بفرنسا

الجرائم	1994		2004		
	المجموع	% من المجموع	المجموع	% من المجموع	نسب التطور
سرقة بسلاح أبيض	451	00.4	364	00.2	19.3 -
سرقة بدون سلاح	4567	04.2	8364	04.5	83.1 +
سرقة مركبات	22506	10.6	16204	08.8	28 -
سرقات بسيطة	8994	08.2	16015	08.7	78 +
سرقات بالتهديد	12122	11.1	17070	09.7	40.8 +
المجموع	72403	66.2	84788	45.9	17.1 +

يوضح الجدول رقم (09) أن الأحداث يمارسون مختلف أنواع السرقات، حيث أن سرقة المركبات اعتبرت على رأس هذه الانحرافات وهذا ما يمكن إرجاعه إلى طبيعة المنطقة كما أشرنا سالفا فالتهور عند المراهقين نجده بكثرة في المناطق الميسورة أو المرتاحة ماديا، كما أن مختلف السرقات لم تحدث بالسلاح على اعتبار أنها قد تكون بهدف المتعة أو الحاجة وليس المقصود منها الاعتداء الصريح، ولربما قد تحدث مختلف أنواع السرقات رفقة الأقران في أجواء من التحدي والمغامرة.

إلا أن قضايا الأحداث لم تقتصر فقط على ارتكابهم لمختلف أنواع السرقات، بل أن الأمر تعدى إلى ممارستهم لأشكال عنف أخرى تعتبر أكثر خطورة، وهو ما يظهر في الجدول (10):

جدول 10 يوضح تطور عدد الأحداث المرتكبين لمختلف الجرائم الخطيرة بفرنسا

الجرائم	1994		2004		
	المجموع	% من المجموع	المجموع	% من المجموع	نسب التطور
قتل ومحاولات قتل	120	00.1	103	0.05	14.2 -
اغتصاب	651	00.6	1549	00.8	137.9 +
ضرب وجرح عمدي	5637	05.2	16791	09.1	297.9 +
رهائن	34	0.03	74	0.04	117.6 +
تهديد، مساومة	2126	01.9	5540	03	160.6 +
المجموع	11207	10.2	32580	17.6	190.7 +

من خلال الجدول رقم (10) ندرك أن جريمة القتل والضرب وغير ذلك من أنواع الجرائم الخطيرة هي في الواقع أقل ممارسة وتواتر بين الأحداث إذا ما قارناها بالجدول السابق، غير أنها قد تكون مؤشر يدل على انغماس بعض الأحداث في ممارسات على درجة كبيرة من الخطورة، ومن هنا نحتاج إلى عمل وقائي كبير لحماية هؤلاء من مغبة انتهاجهم لمثل هذه الأنشطة الانحرافية.

ثالثا: واقع الانحراف في الجزائر من خلال حجمه وتطوره

إن تشريح واقع الطفولة في العشرية الأولى من الاستقلال يظهر بصفة واضحة انزلاق تلك الفئة في مخاطر متعددة كان من نتائجها استفحال ظاهرة الانحراف وتزايد عدد الأطفال المحكوم عليهم بالرغم من قلة الهياكل الرسمية آنذاك، إذ ليس لدينا إحصائيات دقيقة عن حجم الانحراف في السنوات الأولى من الاستقلال إنما توجد بعض الأرقام مبعثرة بين جهات وصية مختلفة، ومع هذا يمكن القول أن نسبة كبيرة من الأطفال والمراهقين كانوا مشردين يتهددهم الانحراف خاصة قبل الإصلاح القضائي سنة 1966، فقد حوكم خلال سنوات 1965 – 1974 على 5318 حدث، أي بمعدل سنوي قدر بـــ 531.80 حدث جانح من بينهم 299 فتاة، وإن كان عدد الإناث ضئيلا مقارنة بأعداد الذكور (5009 حدث ذكر) إلا أنه يحمل دلالة ووزنا في تضخيم حجم الانحراف.

ويقدم الجدول (11) صورة توضيحية بخصوص تطور انحراف الأحداث بدءا من 1965 إلى غاية 1974:

جدول 11 يمثل تطور عدد الأحداث حسب الجنس من 1965 إلى 1974

السنة	بنات	%	ذكور	%	عدد الأحداث	عدد المساجين
1965	13	4.17	296	95.83	309	7474
1966	11	3.66	290	96.34	301	8089
1967	17	5.33	302	94.67	319	7086
1968	35	6.85	476	93.15	511	7951
1969	28	4.80	555	95.20	583	8831
1970	44	8.25	488	91.75	532	8810
1971	25	5.60	599	94.40	634	10190
1972	47	6.99	626	93.01	673	10123
1973	42	5.72	692	94.26	734	11000
1974	37	5.12	685	94.87	722	10998

نلاحظ في الجدول رقم (11) أن نسب الجنوح ازدادت تزايدا ملحوظا ابتداء من السنوات الأولى من الاستقلال إلى غاية العشر سنوات اللاحقة والأمر يعود غالبا إلى الحالة العامة التي اكتنفت الجزائر في هذه المرحلة.

وفي هذا السياق، أشار على مانع إلى أنه جاء في تقرير حول جنوح الأحداث في الجزائر وذلك حسب الملتقى الدولي المنعقد في الجزائر العاصمة بتاريخ 12-14 نوفمبر 1974 أن أسباب الجنوح في الجزائر تكمن في التغير الاجتماعي الذي زعزع البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة العائلية التي انتقلت من النموذج الموسع إلى نموذج العائلة النووية الصغيرة، كما ظهرت طريقة حياة جديدة في المناطق الحضرية وقد تأثر الشباب كثيرا بهذا التغير.

أما في العشرية التالية الممتدة بين سنوات 1975 – 1984، فنجد أن عدد الأحداث الجانحين المحاكمين قد ارتفع إلى 9558 حدث جانح من بينهم 918 فتاة، وهذا ما يعطينا معدلا سنويا مقدرا بـــ 955.80 حدث جانح محاكم، مع العلم أن ارتفاع أعداد الأحداث المنحرفين خصوصا في سنة 1976 قد يعود إلى عملية الحراك الاجتماعي المصاحب لعملية التنمية الذي سبب ارتباكا في نمط المعيشة وفي المثل والقيم التربوية للأسرة، مما نتج عنه تسيب تربوي وعدم مراقبة بحيث ظهر أن أعداد الأحداث الذين مثلوا أمام المحاكم من 1972 إلى 1977 وهي سنوات المخططات التنموية – كان مرتفعا جدا بالمقارنة مع السنوات السابقة.

ومن المعروف أن الأرقام ترتفع كلما ازدادت التجهيزات المادية والبشرية المخصصة للاهتمام بالظاهرة، حيث قد يعود الارتفاع أيضا إلى صدور التشريع الخاص بالأحداث سنة 1977 والمتعلق بأخلاق الشباب وقانون إنشاء المراكز الخاصة بحماية الطفولة والمراهقة، ومن ثمة نستنتج أن نسبة جناح الأحداث قربت الضعف في العشرية الثانية تماشيا كذلك مع النمو الديمغرافي، والجدول (12) يظهر ذلك:

جدول 12 يمثل تطور الأحداث حسب الجنس من 1975 إلى 1984

الجنس / السنة	بنات	%	ذكور	%	عدد الأحداث	عدد المساجين
1975	56	7.26	715	92.73	771	13101
1976	130	10.09	883	86.37	1013	14118
1977	100	12.37	875	89.91	983	14035
1978	194	17.68	906	83.37	1100	15128
1979	165	16.06	862	94.14	1027	16209
1980	58	05.85	933	94.57	991	16019
1981	63	05.42	1099	94.05	1162	17684
1982	54	05.47	854	94.05	908	15260
1983	50	05.77	816	94.22	866	18640
1984	48	06.52	689	93.48	737	17443

يظهر الجدول رقم (12) استمرار التسارع في الظاهرة الانحرافية تزامنا مع الإصلاحات التي شاهدتها الجزائر في هذه المرحلة وتزامنا أيضا مع مجموع التطورات الحاصلة وقتها والتي غدت الظروف الدافعة لانحراف. من جهة أخرى، فإن العشرية التالية 1985-1993 كانت بدورها سنة مميزة لما عاشته الجزائر من أحداث (كأحداث أكتوبر 1988) وذلك حتى على مستوى أعداد الأحداث إناثا وذكورا إذ قدر عددهم بـــ 6878 حدث من بينهم 305 فتاة.

والملاحظ أن عدد المنحرفات يظل ضئيلا مقارنة بالمجتمع الكلي للمساجين وهذا يعود إلى كون قضايا الإناث غالبا ما تتم في الخفاء والسّرية ولا يصل إلى المحاكم سوى إلا عدد الضئيل منها فقط، ويبقى مع ذلك مؤشرا مهما يوحي بمدى تضرر الأطفال الصغار بالظروف التي تعيشها البلاد وبتغيراتها الاجتماعية، ويوضح الجدول (13) هذه الوقائع:

جدول 13 يمثل تطور الأحداث حسب الجنس من 1985 إلى 1993

الجنس / السنة	بنات	%	ذكور	%	عدد الأحداث	عدد المساجين
1985	51	06.43	743	93.57	794	20610
1986	36	04.58	750	95.42	786	23203
1987	24	02.83	822	97.16	846	22859
1988	24	02.94	792	97.05	816	22774
1989	26	03.31	759	96.68	785	21367
1990	23	03.13	712	96.87	735	18430
1991	17	03.13	688	97.58	705	20786
1992	57	06.75	787	93.25	844	23945
1993	47	03.90	520	91.71	567	22744

من خلال الجدول رقم (13)، يلاحظ بقاء النسب مرتفعة سواء كانت خاصة بالإناث أو الذكور مع العلم أن الإحصائيات الخاصة بالإناث لا تزال غير دقيقة.

أنواع المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث:

تتنوع المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث إلى مخالفات ضد الأملاك وضد الأشخاص وأخرى ضد الأخلاق، والتي تتطور في مجملها نحو الارتفاع بشكل مذهل. ففي سنوات 1976-1985 بلغت المخالفات ضد الأملاك 51093 مخالفة وهي الأكثر شيوعا، إذ مثلت أعلى النسب مقارنة بالمخالفات الإجمالية تليها مخالفات ضد الأشخاص المقدرة بـــ 21505 مخالفة بينما المخالفات ضد الأخلاق فقد جاءت في المؤخرة.

أما بالنسبة للعشرية الثانية الممتدة بين السنوات 1986-1993، فإننا نلاحظ الهيمنة المستمرة للمخالفات ضد الأملاك التي أصبح عددها يقدر بـــ 22064 مخالفة، وما يلاحظ باستمرار هو النسبة الضئيلة للمخالفات ضد الأخلاق المرتكبة من طرف الأحداث، ربما قد يعود ذلك إلى قلة

خبرة الأحداث في هذا الميدان أو إلى أن هذا النوع يصطدم بالرقابة الشديدة لكونها غالبا ما تتم في السرية ولا يبلغ عنها إلا قليلا إذ في العشرية الأولى كانت نسبتها تقدر بـــ 6967 مخالفة ضد الأخلاق، ثم صارت 6230 في العشرية الثانية، ويقدم الجدول (14) ذلك:

جدول 14 يمثل أنواع المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث

النوع / السنوات	ضد الأملاك	ضد الأشخاص	ضد الاخلاق
1985-1976	51093	21505	6967
1993-1986	62299	22064	6230
المجموع	113392	43569	13197

ما يميز السنوات الممتدة من 1976-1993 حسب الجدول رقم (14) ارتفاع المخالفات المرتكبة ضد الأملاك على حساب المخالفات ضد الأشخاص، وقد يعود ذلك إلى الدافع المادي الذي يصوغ هذه المخالفات وكذا فلتان المخالفات ضد الأشخاص من الإحصاء بسبب خصوصيتها.

وتقدم لنا الإحصائيات المستمدة من مجلة الدرك الوطني (2006) تطور انحراف الأحداث في الجزائر خلال سنوات 2004 و2005 و2006 تظهر من خلالها التطور والتنوع الذي طبع هذه المخالفات مثل حمل السلاح غير المرخص (السلاح الأبيض) تكسير الممتلكات العمومية، والجدول (15) يرسم لنا صورة عن ذلك:

جدول 15 طبيعة انحراف الأحداث من السنوات 2004 إلى 2006

الجنحة / السنوات	السرقة	الإيذاء والمشاجرة	حمل السلاح	التكسير	التزوير	اعتداء جنسي	مج
2004	6470	1280	660	1090	688	370	10828
2005	7535	2029	416	988	793	484	12245
2006	8004	2610	1029	720	674	200	13237

وربما هذا التطور يعكس اللامعيارية التي يعيشها المجتمع الجزائري والتي يعبر عنها المراهقون من خلال هذه التجاوزات التي تظهر للعيان. إلا أن حجم المخالفات المذكورة يتأثر تأثيرا مباشرا بسن الأحداث كذلك، لذلك يجب الانتباه إلى هذا المتغير الذي نظهره في العنصر التالي:

سن الأحداث: من المؤكد أنه كلما ظهرت بوادر الانحراف مبكرا كلما دل ذلك على زيادة في خطورة الظاهرة بشكل عام لكون هذا الظهور الأولي يرتبط بدرجة عالية بتدهور المحيط الذي ينشأ الحدث فيه، وقد يشير كذلك إلى تحرك الأجهزة المختصة بظهور بوادر سوء التكيف والجدول (16) يبرز هذا المتغير:

جدول 16 يمثل جنس وسن الأحداث المرتكبين للمخالفات من 1976 إلى 1985

السن	أقل من 13 سنة			من 13 إلى 16 سنة			من 16 إلى 18 سنة		
الجنس	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج
1976	857	44	901	2618	129	2747	3561	135	3696
1977	962	51	1013	2726	143	2869	3839	128	3967
1978	1087	37	1124	3215	198	3413	3886	235	4120
1979	1062	50	1112	3231	202	3433	4038	235	4273
1980	1425	60	1485	3177	208	3385	4476	212	4688
1981	1861	142	2003	4000	315	4315	5149	324	5473
1982	1680	142	1822	5272	247	3519	5820	290	6110
1983	1651	112	1763	3676	264	3940	5661	302	5963
1984	1548	107	1655	3502	257	3759	5064	251	3515
1985	1141	98	1239	3321	241	3562	5068	261	5329

نلاحظ أن توزيع الأعمار تتزايد في الفئة العمرية 16-18 سنة وتليها 13-16 سنة ربما لأن أية مخالفة قبل هذا السن – أي قبل 13 سنة – تعد ضمن الممارسات الصبيانية التي لا تؤخذ بعين الاعتبار أو ضمن المخالفات التي لا تصل خطورتها إلى الأمن والمحاكم، أما سنوات العمر اللاحقة فتبدأ فيها المطاردة الفعلية لبعض الممارسات غير المقبولة اجتماعيا.

بالنسبة للعشرية الموالية، أي ما بين سنوات 1986-1993، نلاحظ نفس المعطيات بالنسبة للفئة العمرية الأكثر ارتكابا للمخالفات والتي تمتد من 16 إلى 18 سنة، فكلما ارتفعت الفئة العمرية ارتفعت معها نسبة المنحرفين وكلما عدنا إلى الفئات العمرية الدنيا قلت النسبة في أعداد المخالفين، ويوضح الجدول (17) هذه المعطيات:

جدول 17 يمثل جنس وسن الأحداث المرتكبين للمخالفات من 1986 إلى 1993

السن	أقل من 13 سنة			من 13 إلى 16 سنة			من 16 إلى 18 سنة		
الجنس	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج
1986	1153	81	1234	3637	232	3869	5403	279	5682
1987	1292	81	1373	4018	218	4236	6575	284	6859
1988	1650	90	1740	4719	208	4927	7713	241	7954
1989	1625	85	1710	5263	254	5517	8706	328	9034
1990	1516	88	1604	5131	263	5394	9112	256	9368
1991	2533	51	2584	5630	203	5833	8744	234	8978
1992	1589	94	1683	4980	268	5248	10157	202	10359
1993	1212	63	1275	4196	175	4371	8068	209	8277

كما نفسر النسبة الضئيلة لفئات أقل من 13 سنة في الجدول رقم (17) إلى كون المشرع الجزائري لا يوقع أية عقوبة جزائية على تلك الفئة (انظر المادة 445 من قانون الإجراءات الجزائية).

وإذا تمعنا جيدا في أعداد الإناث، نلمس بالفعل الأعداد الضئيلة من المنحرفات إما بالغات وإما قاصرات، لنأخذ على سبيل المثال عشرية (1983-1993) نراها تشمل 7091 من الإناث منهن 619 قاصرات مع الملاحظة أن سنة 1988 كانت جد مميزة في الارتفاع الذي قد يعود إلى الاضطرابات التي عاشتها الجزائر.

أما بالنسبة لعام 1990، فإنه لم يتم إدماج البنات الموضوعات بمركز شاطوناف والتي في وضعية خطورة معنوية مع غيرهم من البنات، وهو ما يفسر انخفاض العدد في هذه السنة أي أن

السياسة الداخلية المعتمدة في تصنيف الأحداث لها دورها في خفض الأعداد أو في تزايدها، والجدول (18) يقدم هذه المعطيات:

جدول 18 يمثل عدد النساء المخالفات من 1983 إلى 1993

النساء / السنة	بالغات	قاصرات	المجموع
1983	706	50	756
1984	637	48	685
1985	724	51	775
1986	777	36	813
1987	758	24	782
1988	616	118	734
1989	600	93	693
1990	444	18	462
1991	357	78	435
1992	500	56	556
1993	353	47	400

تظهر القراءة الأولية للجدول رقم (18) ضالة أعداد الإناث على العموم وهو الأمر الذي أظهرناه فيما سبق والمرتبط بجملة من المتغيرات الاجتماعية والثقافية بخصوص إجرام المرأة، إلا أن الإناث البالغات كان عددهن أكبر من الإناث القاصرات، بالرغم من أن العدد يميل إلى الانخفاض عبر مختلف السنوات.

إضافة إلى حجم الظاهرة الانحرافية كمؤشر مهم دال على خطورتها، يوجد أيضا نوع السلوك الجانح، أو ما يطلق عليه علميا بالشدة والشكل إذ أن نوع تلك التصرفات الجانحة يقرر إلى حد كبير درجة خطورة الظاهرة.

طبيعة السلوك المنحرف:

تأتي في مقدمة المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث السرقة بمختلف أنواعها (5410 حالة سرقة) من بينها 4367 سرقات بسيطة ثم 873 سرقات موصوفة، تليها 170 حالة اشتراك في السرقة وذلك امتداد العشرية الأولى بدءا من سنة 1976 إلى غاية 1985.

قد يعكس هذا التوزيع حاجات الأفراد المادية والنفسية للتعبير عن رغبات يبحثون عنها عبر السرقات أو لإهمال الرقابة العائلية من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن أفعال السرقة معرضة أكثر للملاحقة سواء من قبل الضحية أو من قبل رجال الشرطة، ولتوضيح ذلك نقدم الجدول (19):

جدول 19 يمثل المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث من 1976 إلى 1985

السلوك / السنة	سرقات بسيطة	سرقات موصوفة	اشتراك في السرقة	عصابات الأشرار	تشرد	من المج الكلي
1976	474	49	47	29	-	946
1977	377	70	10	44	12	900
1978	526	30	03	56	07	864
1979	440	58	05	40	11	1145
1980	516	80	18	43	06	930
1981	826	138	14	60	26	1399
1982	327	106	14	74	26	917
1983	320	116	17	54	18	912
1984	275	81	19	51	43	807
1985	296	145	23	61	43	1025

ونجد في المرتبة الثانية، أي بعد السرقات لكل أنواعها، تكوين عصابة الأشرار والتشرد وهذه المخالفة يعكس وجودها الأعداد الهائلة من الأحداث المتسربين من المدارس، إذ أن سنوات 1976-1983 قدر مجموع عدد عصابة الأشرار بـــ 5121 لتصل في سنوات 1986 إلى 1991 بـــ 525

عصابة، توحي مثل هذه العصابات كذلك بالخطر المحدق المستقبل لهؤلاء الأحداث خاصة إذا أصبحوا من معتادي مؤسسات إعادة التربية، والجدول (20) يوضح ذلك:

جدول 20 يمثل المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث من 1986 إلى 1991

السلوك / السنة	سرقات بسيطة	سرقات موصوفة	اشتراك في السرقة	عصابات أشرار	تشرد	من المج الكلي
1986	273	113	26	50	54	842
1987	345	126	40	285	23	1149
1988	311	101	28	61	16	906
1989	259	109	42	61	05	821
1990	179	112	28	45	02	-
1991	228	89	09	-	01	-

أما بالنسبة للمخالفات المرتكبة ضد الأحداث الإناث، فهي غالبا ما كانت "هتك العرض أو الاغتصاب" وذلك لكونها ترتبط بالجنس الأنثوي بالدرجة الأولى، وحسب أقوال بعض القضاة الذين اتصلنا بهم فغالبا ما تكون حالات هروب فتاة من البيت الأسري مشروطا مع هذه المخالفات أو حالات تشردها خاصة إذا كانت تنحدر من أوساط هشة وبعيدا عن الجزائر العاصمة.

ونظرا للأهمية القصوى التي تكتسبها معرفة حجم إجرام الأحداث بالنسبة لمختلف ولايات الجزائر، حاولنا أن نركز اهتمامنا أكثر بالتعرض لهذه الولايات من خلال الجدول (21) الذي يعكس لنا علاقة انحراف الأحداث والمخالفات وذلك في بعض الولايات المهمة.

جدول 21 يمثل عدد المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث حسب بعض الولايات

السنة / الولاية	1976	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الجزائر	1336	1258	1306	1263	1538	1527	1590	1681	831
وهران	650	768	1052	1212	1236	1355	1455	1346	1307
عنابة	334	301	457	540	517	663	666	867	701
قسنطينة	533	476	548	686	687	834	924	796	657
أم البواقي	79	402	506	551	576	787	1266	1120	895
أدرار	-	40	66	71	75	93	109	90	66
تمنراست	-	50	40	80	59	69	65	138	84

نستنتج أن الجزائر العاصمة والولايات الرئيسية كوهران وقسنطينة وعنابة هي أكثر الولايات تعرضا للمخالفات لكونها مناطق جلب السكان، كما أن التوسع المستمر في المناطق العمرانية وإدراج بعض الولايات الداخلية الأخرى لعملية التصنيع جلب إليها الكثير من السكان الوافدين إليها بفعل البحث عن العمل أو البحث عن وسائل أخرى، وهذا ما يطمح إشكالية تكييفهم مع المجتمع الجديد.وبخصوص الإحصائيات الحديثة المتصلة بانحراف الأحداث، فإنها في ارتفاع مستمر ويعكس الجدول (22) ذلك:

جدول 22 يمثل انحراف الأحداث خلال فترة 1998-2002

العدد / السنة	الأحداث المخالفون	النسبة المئوية	ارتفاع النسبة المئوية
1998	8077	16.90	-
1999	7942	16.60	01.70-
2000	5108	19.10	14.70
2001	9964	20.90	09.40
2002	12645	26.50	26.90
المجموع	47736	100.00	%56.60

نلاحظ من خلال قراءة الجدول (22) تطور انحراف الأحداث وارتفاع نسبة عبر السنوات بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الهيئات المختصة بهدف الحد أو على الأقل التقليص من أعدادها، وبناء على هذه المعطيات المقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني في شهر مارس من سنة 2003، نسجل عدد الأحداث بـــ 47700 حدث من 1998 إلى غاية 2002، وهو رقم ثقيل في ميزان الإحصائيات الإجرامية.

وإذا كانت السرقة المخالفة الأكثر ممارسة من طرف الأحداث في إحصائيات العشرية السابقة، فإننا نجد في الإحصائيات الحديثة الخاصة بانحراف الأحداث أن المخالفات الأخلاقية بدأت تظهر بشكل ملفت للانتباه إضافة إلى السلوكات العنيفة والعدوانية، والجدول رقم (23) يوضح ذلك:

جدول 23 يمثل تطور الأحداث ضحايا الجرائم والمخالفات من 1998-2002

السنوات / المخالفات	1998		2002		زيادة % من 1998-2002
	العدد	%	العدد	%	
ضرب وجرح عمدي	397	21.70	613	26.70	54.40
مساس بالحياء	483	26.60	585	25.50	21.10
قتل غير عمدي	366	20.00	452	19.70	23.50
اغتصاب	125	06.80	142	06.10	13.60
تحريض على الفسق	145	07.80	135	05.90	06.90-
مخالفات أخرى	316	17.20	371	16.10	17.40
المجموع	1832	100	2298	100	25.40

ويمكن تبرير ذلك بانتشار التكنولوجيا الحديثة من انترنت ونوادي التسلية التي تسمح للصغار بالدخول إليها بدون أدنى مراقبة، وكذا انتشار الأفعال المخلة بالحياء وسهولة مشاهدتها سواء في التلفزة أو أي وسيلة أخرى.

وقراءة في الجدول (24) تظهر أنواع المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث وارتباط ذلك بمتغير السن والجنس:

جدول 24 يمثل الأحداث المنحرفين حسب السن والجنس وطبيعة المخالفات

الجنس	الذكور			الإناث			المجموع
السن / المخالفات	أقل من 13 سنة	13-16 سنة	16-18 سنة	أقل من 13 سنة	13-16 سنة	16-18 سنة	
السرقات	344	1691	3016	13	30	42	5136
ضرب وجرح عمدي	311	1456	1813	16	56	45	3697
التخريب	130	283	285	01	03	12	714
م. بالأخلاق	81	283	363	01	10	18	756
ع. الأشرار	11	89	228	00	01	02	331
المخدرات	05	55	192	01	03	01	257
أخرى	98	291	1243	35	22	65	1754
المجموع	980	4148	7140	67	125	185	12645

تعتبر الفئة 16-18 سنة أكثر الفئات المستهدفة وتمثل 57.90% من مجموع الأحداث المنحرفين، وتأتي المرحلة 13-16 سنة في المرتبة الثانية بنسبة 33.70% ثم تليها الفئة الأقل من 13 سنة بنسبة مقدرة بـــ 08%. وبخصوص الجنس، الملاحظ هيمنة الانحراف الذكري بشكل ملفت للنظر بحيث يمثل الذكور 97% من الأحداث المسجلين، أما طبيعة المخالفات، فتبدو سيطرة مخالفات السرقة كبيرة جدا وهي مقدرة بـــ 40.60% متبوعة بمخالفة الضرب والجرح العمدي بـــ 29.20% من مجموع المخالفات.

في حين نجد في الجدول (25) ارتباط انحراف الأحداث بالمنطقة وتصنيف الولايات من حيث انتشار الظاهرة الانحرافية:

جدول 25 يمثل مخالفات الأحداث حسب المنطقة والولاية الأولى في سنة 2002

2002								
المنطقة	الغرب		الوسط		الشرق		الجنوب	
الأحداث	2954		2231		5535		1925	
الولايات	وهران	605	الجزائر	524	باتنة	625	بسكرة	418
	بلعباس	335	الشلف	374	خنشلة	537	الجلفة	266
	تلمسان	257	تيزي وزو	233	قسنطينة	526	ورقلة	202
	23		18		44		15	
المجموع	12645							

فحسب إحصاء المديرية العامة للأمن الوطني في مارس من سنة 2003، فإن توزيع الأحداث حسب المنطقة الجغرافية يؤكد أن العدد الأكثر ارتفاعا للأحداث المنحرفين كان بشرق البلاد ثم بالمنطقة الغربية بـــ 23% من المجموع، كما أظهرت البيانات أن ولاية الجزائر احتلت من حيث عدد المنحرفين المرتبة الخامسة بعد كل من باتنة، وهران، خنشلة وقسنطينة. ونلاحظ أن العدد الكلي للأحداث المنحرفين بلغ 12645 حدث، وهو يترجم الارتفاع الكبير والخطر المحدق بأطفال اليوم ومراهقي الغد ورجال المستقبل.

إضافة إلى مجموع المعطيات التي ذكرناها بخصوص حجم الظاهرة الانحرافية، فإن الجدول (26) يبرز عمل الشرطة وذلك من خلال المتابعات القضائية التي يخضع لها الأحداث:

جدول 26 يمثل المتبعات القضائية حسب الجنس في سنة 2002

السنة	2002		
الجنس / المتابعة القضائية	الذكور	الإناث	المجموع
حالة وضع	1452	21	1473
حرية مشروطة	8963	303	9266
إفراج	1098	40	1138
وضع في المراكز المخصصة	755	13	768
المجموع	12268	377	12645

حسب المديرية العامة للأمن الوطني في إحصائها لسنة 2003، فإن عدد الأحداث في حرية مشروطة كان مرتفعا إذ مثل في سنة 2002 أكثر من 73% من المتورطين، ثم حالات الوضع المقدر بـــ 11.70%، وبعدها الأحداث المفرج عنهم بحيث قدر بـــ 09%، وفي الأخير كان الأحداث الذين استفادوا من إجراءات الوضع في المراكز المخصصة وذلك بـــ 06%.

الاستنتاج:

رغم أن الإحصائيات وضحت معالم الانحراف في الجزائر وشدته إلا أنها لا تعكس الحجم الحقيقي لظاهرة الجنوح الموجودة في المجتمع، إضافة إلى هذا، يثري محمد حتاتة (1969) مضمون هذه الفكرة مبرزا أن هناك الكثير من الأسر تحجم عن ذكر مساوئ أبنائها خاصة في الأرياف وتكتفي هي بتأديبهم، كما أن التقاليد العربية تأبى في كثير من الحالات التجاء المجني عليهم لشكوى في جرائم ارتكابها الأحداث بدافع الرأفة والشفقة أو تجنب إثارة الخصومات أو بدافع ترضية يقدمها أهل الحدث.

لذلك، يجب الأخذ بهذه المعطيات الكمية بالكثير من التحفظات خاصة وأن الأشخاص الذين يعملون على انجازها غير متخصصين في معظم الحالات.

ومن مميزات ظاهرة الانحراف في الجزائر أنها ترتبط بصفة عامة بعملية النمو والتصنيع التي تشهدها الجزائر، ومما يزيد خطورة هذه الظاهرة هو مرحلة التحول السريع التي يمر بها المجتمع الجزائري على مستوى كل الميادين والتي كان لها تأثير مهم على ارتفاع عدد المنحرفين الأحداث خاصة في الولايات الكبرى.

ويمكن حوصلة أهم مميزات الظاهرة الانحرافية في الجزائر بناء على ما ذكر من الإحصائيات والأدبيات المتعلقة بالموضوع وفق النقاط التالية:

أ. يمكن اعتبار الانحراف في الجزائر ذو طابع حضري بالدرجة الأولى، فرغم أن المجتمع الجزائري ريفي الأصل إلا أن أغلب النسب نراها قد سجلت بارتفاع في الأوساط الحضرية، وقد يعود ذلك إلى سوء تكيف سكان الأرياف في المدن الكبرى حين نزوحهم، أو إلى كون المدينة – بحكم ما تمتاز به من وسائل ترفيهية – تشجع على ارتكاب بعض المخالفات.

ب. تستحوذ المدن الكبرى بأضخم الأرقام خاصة في السنوات الماضية، كالجزائر العاصمة التي سجلت فيها 1681 مخالفة سنة 1992 أو وهران التي عرفت أعدادا كبيرة من الأحداث المنحرفين في سنة 1993 المقدرة بـــ 1307 مخالفة، غير أن الظاهرة امتدت – فيما بعد – أثر انتهاج السياسة التنموية الهادفة إلى تصنيع المدن الداخلية الأمر الذي أثر على توزيع السكان، وكلما اكتظت المدينة ازدادت مشاكلها وتوقعنا ازدياد في حجم الجرائم والتجاوزات.

ج. ما يلاحظ في مخالفات الأحداث أنها تتميز بكونها تكاد تخلو من الجرائم الكبرى التي تمتاز بدقة التخطيط وإحكام التنفيذ والتنظيم مثل القتل، سرقات البنوك والشذوذ الجنسي (وهذا ما لاحظناه خاصة في الإحصائيات الأولى)، مثل هذه الملاحظة هي في الواقع جد مهمة خاصة على مستوى التدخل والوقاية إذ أن فكر هؤلاء المخالفين الصغار ليس "احترافيا" و لم يصل إلى مستوى التفنن في طرق الانحراف وهم غير مختصين في الجريمة الخطرة، إذ أن انحراف هؤلاء الأحداث ما يزال قابلا للإصلاح إذا تداركنا الأمر قبل فوات الأوان.

د. توحي نسب ارتفاع المخالفات المرتكبة من طرف الذكور بأن انحراف الأحداث انحرافا ذكوريا بالدرجة الأولى مقارنة بانحراف الإناث الذي لا يمثل إلا أعدادا ضئيلة جدا من المجموع الكلي للمنحرفين، غير أن هذا الانخفاض قد يعود إلى اعتبارات اجتماعية ثقافية نظرا لطبيعة انحراف الفتيات في حد ذاته لأن جنحة الفتاة في وسطنا تحاكم على وجه الخصوص من حيث مدى إساءتها لسمعة أهلها وشرفها.

وحسب ما لاحظناه في الميدان أن بعض من أهل الفتيات الجانحات يطالبون شهادة عذرية بناتهن قبل أخذهن من مراكز إعادة التربية وفي حالة السلبية (فقدان العذرية) تظل الفتاة في المركز إلى فترة غير محددة الأجل، وبالتالي توضع الكثير من علامات الاستفهام بخصوص مستقبلهن.

ه. ويمكن بناء على ذلك أن نميز شيئا آخر بخصوص انحراف الأحداث إذ أنه يختلف باختلاف الجنس من حيث طبيعته، فالمخالفات التي ترتكبها الفتيات غالبا ما ترتبط بالمخالفات المتعلقة بهتك العرض والبغاء وقتل الأطفال حديثي الولادة أي أنها مخالفات ضد الأخلاق، بينما المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث ذكور غالبا تمس بالأملاك بالدرجة الأولى.

سعينا من خلال هذه المميزات الخاصة بظاهرة الانحراف في الجزائر عامة وبانحراف الأحداث خاصة متابعة ظروف الظاهرة على مستوى تاريخها وما أفرزته من انعكاسات في أوساط الطفولة والمراهقة، وفيما يلي نقدم نموذجا مصغرا عن انحراف الأحداث في ولاية البليدة مجسدا من خلالها أهمية الإحصاء في إعطائنا صورة توضيحية عن المشكلة.

انحراف الأحداث في ولاية وهران:

نقدم من خلال الجدول (27) بعض المعطيات المتعلقة بانحراف الأحداث في ولاية وهران بدءا من سنة 2001 إلى غاية 2003، وذلك حسب ما توفر لدينا من إحصائيات حديثة تتناول الجنسين معا.

جدول 27 يمثل جرائم الأحداث حسب الجنس والسن بالمجلس القضائي وهران

السن / الجنس	أقل من 13 سنة		من 13-16 سنة		من 16-18 سنة		المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
2001	43	01	313	00	400	04	761
2002	05	00	45	07	44	08	109
2003	09	00	54	00	184	19	266

القراءة الأولية للجدول (27) لا تظهر خطورة بخصوص الانحراف في ولاية وهران، إلا أننا نعتقد أن العدد لا يعكس بالفعل الحجم الحقيقي لانحراف الأحداث في المنطقة، ولربما يعود ذلك إلى ما يعرف بالرقم الأسود، أي أنه توجد بعض الحالات من الأحداث المنحرفين يرتكبون المخالفات ولا يقيدون في سجل رجال الشرطة، ونعرض في الجدول (28) الأنواع المختلفة للجرائم التي يتعرض لها الأطفال من القتل إلى التحريض على الفسق:

جدول 28 يمثل الجرائم المرتكبة ضد الطفولة بوهران

الجرائم					
قتل طفل حديث العهد بالولادة	03	02	01	03	00
الإجهاض	04	04	00	00	02
العنف على القصر	37	68	45	40	51
ترك الأطفال	10	24	26	16	07
خطف الأطفال	15	00	00	00	00
الفعل المخل بالحياء على القاصر	99	93	80	102	69
تحريض القاصر على الفسق والدعارة	139	92	94	128	134

نلاحظ في الجدول (28) أن الأطفال هم عرضة للكثير من العنف والممارسات التعذيبية وهو الأمر الذي ينذر بالخطورة والتهديد على مصائر هؤلاء الأطفال من جهة، ويهدد الأمن العام من جهة أخرى.

رابعا: وضع الحدث المنحرف في التشريع الجزائري

وضعية الحدث في التشريع أعطته الكثير من الامتيازات إذا اعتبرته حدثا غير متكيف يجب مساعدته وتوجيهه لتسهيل عملية إعادة تربيته وإعادة إدماجه اجتماعيا ومهنيا فيما بعد، ويتضح ذلك بصفة جلية من خلال استعراض التشريعات الخاصة بالأحداث وبكيفية تعاملها مع الحدث ذكرا أو أنثى دون تمييز.

ويرى مصطفى العوجي (1980) أن المستقرئ للمواد التشريعات العربية، يلاحظ اختلافات بينة خاصة فيما يتعلق منها بالأحداث، فسن الرشد لجنائي يختلف من بلد إلى آخر إلى جانب اختلاف تحديد سن المسؤولية المخففة التي تنجر عنه تخفيف العقوبة حتى وإن كانت المؤتمرات واللقاءات العالمية والجهوية قد مهدت للمشرع العربي السبيل من أجل توحيد تشريع الأحداث بتفريقها بين مفهوم الانحراف والإجرام.

ومن المناسب في هذا المقام أن نعرض عنصر الوضع التشريعي في الجزائر وأهم المحطات التي مر بها لفهم المسار التاريخي والتطوري الذي شهده هذا الميدان.

الوضعية التشريعية وتطورها:

صدر في الجزائر أول أمر يتعلق بالأحداث وبالطفولة بصفة عامة يوم 14 مارس 1964، وكان يحمل رقم 64-92، حيث أجريت بمقتضاه بعض التعديلات والإضافات وذلك تماشيا مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستجدة آنذاك.

كما يعتبر تشريع هذه المرحلة امتدادا للتشريع الفرنسي إلا أنه يمكننا تقسيم مراحل التشريع الجزائري إلى:

- **مرحلة التشريع الجزائري:**

يمكن اعتبارها سنة الإصلاح القضائي الجزائري، تبدأ من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المعدل والمكمل المختص بقانون الإجراءات الجزائية القواعد الأساسية الخاصة بالطفولة الجانحة.

وفيما بعد، تم رسميا إنشاء ما يسمى الآن بمصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح (SOEMO)، وتم تعميمها على التراب الوطني عام 1969 ومنه بدأ الاهتمام الفعلي بكل أصناف الأحداث المهددين بخطر الانحراف أو الذين تجاوزوا ذلك (المنحرفين)، كما حدد المشرع فيه سن

انعدام المسؤولية بأقل من 13 سنة، وفي هذه المرحلة من عمر الحدث لا يوقع عليه أية عقوبة جزائية مهما كانت الجريمة المقترفة، بل يتخذ بشأنه تدابير الحماية والتربية في حالة ارتكابه جنحة أو جناية، أما إذا ارتكب مخالفة فلا يحكم عليه إلا بالتوبيخ، (انظر قانون العقوبات خاصة المادة 49 وقانون العقوبات الجزائية تحديدا المادة 445).

أما مرحلة المسؤولية المخففة فهي ما بين سن 13 و18 سنة والعقوبات التي تتخذ في هذه المرحلة هي عقوبات ذات طابع تربوي بالدرجة الأولى، والاستثناء هي العقوبات المخففة، ففي حالة الجنايات والجنح تخفف عقوبة الإعدام والسجن ما بين 10 و20 سنة، وفي حالة الحبس المؤقت تخفض إلى نصف المدة المقررة للراشدين، أما في حالة المخالفات، فيحكم عليه بالتوبيخ أو بالغرامة لا غير حسب ما ورد عن قانون العقوبات.

- **مرحلة الاهتمام بالطفولة وبالمراهقة:**

يمكن تلخيص هذا الاهتمام بصدور أول أمر يعمل على تنظيم كيفيات التدخل والمجسد في أمر رقم 72-03 الخاص بطرق حماية الطفولة والمراهقين المهددين بالانحراف الصادر في 10 فيفري 1972 والذي ألغيت بموجبه المواد الموروثة عن القانون الفرنسي لسنة 1945 وكذا الصادر سنة 1959.

كما تم في هذه المرحلة إصدار أمر رقم 75-64 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتكون من 39 مادة جاء فيها أنواع المراكز المختلفة الخاصة بحماية الحدث، واستكمالا لعملية التنظيم وإنشاء المؤسسات الخاصة بتنفيذ هذا الأمر عدلت بعض مواد قانون الإجراءات الجزائية في قسمه المتعلق بالأحداث المنحرفين بحيث صدر الأمر رقم 72-38 المؤرخ في 27 يوليو 1972 (انظر الجريدة الرسمية 1972 عدد 63).

خلاصة الفصل

يبدو من خلال ما تم عرضه أن انحراف الأحداث كان محل اهتمام العديد من التخصصات وهو ما ظهر جليا في الدراسات الأكاديمية منها والإحصائية التي أعطت فضاء واسعا للظاهرة وذلك من خلال إحصاءات مصنفة ومراعية فيها طبيعة السلوك الانحرافي المنتهج من طرف الحدث وجنس الحدث عبر مختلف السنوات التاريخية منها والحديثة.

سعينا في هذا الفضل كذلك إلى توضيح حجم الانحراف الأحداث من خلال صور مختلفة، فاعتمدنا على الأرقام والإحصائيات المستمدة من مختلف المصادر الرسمية لنعطي وزنا لما يقال بخصوص اتساع رقعة الانحراف والجريمة، ثم عملنا على إثراء ذلك بفضل الكثير من الدراسات الأكاديمية التي اجتهد باحثون من تخصصات مختلفة في إجراءها والتي يعكس الاهتمام البالغ لمسائل الطفولة والمراهقة، ووصلنا عملية البحث في انحراف الأحداث بفضل ما قدمناه من مدخل تطوري تشريعي لوضع الحدث في الجزائر، وهو الأمر الذي حدث فيه تطورا هائلا يشهد مجددا بمدى اهتمام المجتمع بمختلف هياكله بقضايا الأحداث.

الفصل الخامس
تصميم وإجراءات الدراسة

أولا: منهج الدراسة

ثانيا: مجتمع الدراسة

ثالثا: خطوات الدراسة

رابعا: الدراسة الاستطلاعية

خامسا: فروض الدراسة

سادسا: تقنيات الدراسة

سابعا: أسس تحليل البيانات

خلاصة

أولا: منهج الدراسة

نظرا لكون طبيعة الدراسة وصفية، أفادنا هذا المنهج في وصف وتشخيص الظاهرة موضوع الدراسة وساعدنا في تحديد أسباب مشكلة الإسكان وعلاقة البيئة السكنية أو العمرانية بالظاهرة الإجرامية.

ويسر هذا المنهج فهم الآثار الاجتماعية الثقافية النفسية في حياة الإنسان بالإضافة إلى تحديد الترابطات بين متغيرات البحث.

من خلال هذا المنهج استطعنا أن نفسر الأبعاد الحقيقي للظاهرة وأن نستخلص الدلالات والمعاني المختلفة من البيانات والمعلومات التي جمعناها من الواقع عن طريق الأدوات المستخدمة.

1. المنهج التاريخي:

من خلال الدراسات الحضرية المتتالية ترتفع المنهجية إلى مستوى المطلوب من حيث استعمال التاريخ كأداة من أدوات البحث ففي علم الاجتماع الحضري وفي تحليل خصائص المراكز الحضرية كما يستعمل في تحديد فترات سياسة التهيئة الحضرية.

توضح السميائية الحضرية فهم الحضرية فهم المدينة على أساس أنها رموز وخطاب، يساعد هذا الخطاب في معرفة الأشكال وتماثيل المدينة.

تكمن الصعوبة في التحليل عند الانتقال من الموضوع الاقتصادي نحو موضوع ثمن الأرض هذه المعطيات تأخذها الماركسية الجديدة في التحليل على مستوى نمط الإنتاج.

تقاس هذه الظواهر عند وجود السوق حسب أربعة متغيرات:

- سهول الهدف.
- المحيط الاجتماعي.
- طبيعة الأجزاء القابضة وتنظيم رأسمال متغير المؤسسات.

- قواعد وقانون التعمير.

تقع معظم نماذج الدراسات المتعلقة بإيجار السكن وثمن الأرض في نظرية الاستهلاك ضمن الاقتصاد الجزئي.

أما فيما يتعلق بالمرجع الماركسي بتأرجح بين تعميم نظرية – ريكاردو و ماركس المتضمنة الريع العقاري. كما تعرف المدينة كمكان للإنتاج وفضاء لإعادة قوة العمل (الاتجاه الماركسي).

على هذا الأساس من التحليل نحترم عدة نقاط المسيرة التاريخية لأنها حافظت في دراسة التطور التاريخي للمراكز الحضارية على الصرامة العلمية.

أما نظرية ريكاردو تساند في مسألة الريع الاقتصادي الخاص بالمجال بينما تتضمن الهامشية في الكلاسيكية الجديدة "لدفان تونر" أطروحة المدرسة الانجليزية "اقتصاديات الأرض".

يظهر حسب المدرسة "الإيكولوجية" معرفة حدود المجتمع الحضري صور المدينة ونموها والكثير من الشروحات الإحصائية.

تحدد نظرية التحليل الاجتماعي للأرض أساسا عن طريق التقسيم الفئوي للفضاء حيث توضح الجداول المرفقة في معظم الدراسات العلاقة بين المسلمات التي تتقارب مع المجتمع الحضري خاصة في درجة التحضير، في مفهوم الفئة الاجتماعية، التمايز، التعمير، في تحديد الفضاء الاجتماعي لتمسح جميع هذه المؤشرات في الدراسات الأمريكية بتنظيم أحداث الظواهر.

وفي الأخير اعتمدنا هذا المنهج لدراسة هذه الظاهرة في معظم مراحلها التاريخية للتعرف على مكوناتها والعوامل التي أدت إلى وجودها وانتشارها وتطورها.

2. تحليل المضمون:

لقد استعملت هذا المنهج لتفسير وتحليل مختلف أجوبة الأسئلة المفتوحة التي واجهنا بها المسؤولين بخصوص ظاهرة البيوت القصديرية بحي الكدية تلمسان.

3. المنطق الرياضي:

يعبر مفهوم النموذج عن صورة المجال العادية (يعبر في التراث العلمي الانجليزي عن صورة السلوكيات لتحديد أزمة السكن) يعبر عن إقامة علاقة رياضية بين عدد من المتغيرات، مستوى الدخل، نوع العمل، الجنس، السن، لتكوين نموذج عام مرتبط في الزمن بعامل التاريخ لإنتاج جميع أشكال المقاربة الرياضية عن طريق (الجب، الجداول، الإحصاء)، كما يعبر النموذج الرياضي عن مجموعة الفرضيات الأساسية التي ترشح قوانين تنظيم البناء وعلى هذا الأساس قيمة بالنسبة للمجرد وللوهم، إن لم تصل المفاهيم إلى درجة القياس الكمي المضبوط فإنها تبتعد عن مجرد آراء أو أحكام تتحدى الحقيقة وتفتقر إلى التنسيق.

وكما تعبر مسألة الأداة المفاهيمية عن تقنيات المنطق الرياضي في معالجة البناء الاجتماعي، من المعروف أن الوضعية الحالية للعلم لم تصل بعد إلى مستوى إنتاج مفاهيم نموذجية في موضوع أزمة السكن والإسكان لا يزال يعتمد المعالجة الإحصائية ويبتعد عن العمل المنطقي لأن القيم الاستكشافية مكتسبة من حيث الفعل والهدف.

بالفعل، لم يرتفع بعد الجهاز الرياضي إلى مستوى الشرح الاجتماعي ويقدم صور المجال الاجتماعي في حقيقة الأمر، يتمركز النقاش في علم الاجتماع الحضري حول التميز والاختلاف بين فئات المجتمع وتقسيم العمل في المجتمع الصناعي والتغير الذي أفرزه النمو في قيم العمل والعائلة واتجاه الحراك في الحضر توضح جميع العناصر المذكورة عن طريق الإحصاء لتبيان درجة المستوى السوسيو اقتصادي والاختلاف الثقافي.

لما نتصفح التراث العلمي المكتبي حول هذه القضايا نجد أن الدراسات التي استعملت أداة الإحصاء بينت أن تفتت ودواب العائلة كان عبر مراحل التطور والنمو بطريقة تدريجية بالمدن.

أيكولوجية العامل الرياضي أداة قوية في جمع معطيات مكثفة وتقنية إحصائية تساعد في تفسير المفاهيم، وشرح مجموعة المتغيرات المعبرة عن استقلالية وعزل عوامل التحليل وتؤسس علاقة بين مجموعة من المعلومات بهدف إقامة النظام.

تستعمل مدرسة التحليل الاجتماعي للأرض الجهاز الرياضي في إقامة علاقات بين متغير الدرجة الاجتماعية، مركز العائلة، التمايز حيث تؤكد الإحصاءات الدرجة الاجتماعية في سلم القيم وتوضح مبادئ ترتيب العائلة.

لا نستطيع أبدا دون شرح الواقع الاجتماعي أن نتنبأ ونعيد بناء نظام المفاهيم، لأن الواقع بعيد عن الإطار النظري الذي يعتمد في الأساس على مجموعة من الأفكار الصارمة وعلى هذا الأساس من التحليل نخلص إلى أن الاعتبارات الأمبريقية لا تفرز في الشرح والفحص الدقيق لعدد من المعطيات المنظمة.

4. المنهج المقارن:

من خلال تعرضنا لأحياء سكنية مختلفة ومتباينة بالغرب الجزائري كان علينا من الضروري تطبيق المنهج المقارن الذي يعطي التباين الموجود بين هذه الأحياء.

ثانيا: مجتمع الدراسة

1. التصميم العمراني للمدن الكبرى للغرب الجزائري:

تعرف الخريطة العمرانية للمدن الكبرى للغرب الجزائري والمتمثلة في المدن التالية: (وهران – تلمسان – شلف – سيدي بلعباس – غيليزان – مستغانم) فوضى غير مسبوقة، فقد أحصت مثلا على سبيل الحصر مديرية التعمير والبناء لولاية تلمسان 300 حي سكني بدون تهيئة عمرانية نفس الشيء بالنسبة للولايات سيدي بلعباس، الشلف وغيليزان أما ولاية وهران التي تعد عاصمة الغرب الجزائري فقد أحصت مديرية البناء والتعمير ما يفوق 2000 حي سكني بدون تهيئة عمرانية.

2. نماذج للدراسة:

منطقة الغرب الجزائري نموذجا للدراسة:

لقد برزت المدينة منذ أكثر من عقد من الزمن، تحت الأضواء الكاشفة للأحداث التي تجري بالجزائر بسبب الاحتجاج الاجتماعي المرتبط بتوزيع السكن الحضري وبالتجهيز الناقص للأحياء. وهذا يعني أن تساؤلات هؤلاء وأولئك تظل قائمة وضرورية بشكل دائم داخل الهياكل الجامعية والمؤسسات التقنية والإدارية.

ثالثا: الدراسة الاستطلاعية:

إن القراءات الأولية الاستطلاعية يمكنها أن تساعدنا في توسيع قاعدة معرفتنا عن الموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه وتقدم لنا خلفية عامة دقيقة عنه وكيفية تناوله.

ومن ثم كان علي كباحث أن أطلع على عدة موضوعات تنير طريقي للوصول إلى هدفي المبتغى، وبالفعل استطعت الاطلاع على بعض المواضيع والدراسات – للأسف لم تكن من الجزائر – رغم انتشار ظاهرة الإجرام داخل بعض البيئات العمرانية وإنما خارج بلدنا كدراسة توظيف التصميم العمراني للحد من الجريمة في المناطق السكنية بمدينة الرياض للدكتور: بن سالم بن عمر، دراسة بالكويت من قبل الدكتور: يعقوب قطب حول التخطيط الحضري وكذا بعض الكتابات المتعلقة بالمدائن (Medious) المغاربية لبيار صنيول (Pierre Signoles).

أما أهم الدراسات التي اطلعت عليها في الجزائر فهي دراسته الدكتور: عبد الحميد دليمي والخاصة بدراسة واقع الأحياء القصديرية لمدينة قسنطينة ودراسة في العمران السكن والإسكان لنفس الباحث.

فمن خلال الدراسة الاستطلاعية التي قمت بها استطعت الوقوف على استكمال الجوانب التي وقفت عندها الدراسات السابقة، الأمر الذي يؤدي إلى تكامل الدراسات والأبحاث العلمية.

1. التوسع في المجال الحضري:

لقد عرف هوبر و كوتمان (Herper et Gottman) عملية التوسع الحضري بالانتشار والامتداد خارج الحدود الموضوعة للمدينة، أي توسع الهيكل الحضري للمدينة وانتشار (Sprawl) دون التقيد بحدود المناطق التي حدثث فيها تلك العملية.

وعرف الدكتور عبد الرزاق عباس حسين مصطلح التوسع الحضري ليشمل ميل السكان للاستقرار في المدن من جهة وتوسع حجم ذلك المدن من جهة أخرى ولاسيما المدن الكبيرة وقد تكون هذه العملية قد تمت بشكل عشوائي غير منظم أو بشكل علمي ومخطط.

2. المعاصرة:

معنى معاصرة في معجم اللغة العربية المعاصرة، معاصرة [مفرد] مصدر عاصر المعاصرة حجاب: وجود شخصين متنافسين في عصر واحد يحجب شهادة كل منهما في الآخر.

المعاصرة هي معايشة الحاضر بالوجدان والسلوك.

معنى عصر في الصحاح في اللغة العصر: الدهر وفيه لغتان أخريان، عصر وعصر قال امرؤ القيس:

ألا يم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

والجمع عصور.

3. الانعكاس:

انعكاس جمع (انعكاسات)، ينعكس الضوء، يرشد، ينقلب بعد وقوعه على سطح مرآة أو مادة مصقولة، انعكس على محبّاها ضوء اللهب.

انعكست على ملامح وجهه آثار التعب والعياء: ظهرت برزت ارتدادا.

انعكس الشيء: ارتد آخره على أوله.

تنعكس الآية: ينقلب الوضع، الزاوية المنعكسة: التي هي أكبر من المستقيمة، وهي ما بين 150° درجة و 360 درجة.

انعكس الشيء عليه: ظهر أثره عليه، كان للحادث انعكاسات خطيرة على المنطقة انعكس انفعاله على تصرفاته.

أدوات التهيئة العمرانية:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عدة وسائل لتنظيم مجالها العمراني تعرف بوسائل أو أدوات التهيئة العمرانية بالإضافة إلى المصالح الحكومية المحلية التي لها علاقة مباشرة بتهيئة وتسيير المجال الحضري أو العمراني والتصرف فيه، بمديرية العمران والإدارات والجماعات المحلية ومصلحة الأسلاك العمومية، ومصلحة المساحة والمجالس البلدية المنتجة ووسائل أخرى تقنية وتشريعية في مجال التهيئة العمرانية أهمها ما يلي:

- مخطط العمران الموجه « PUD » استمر العمل بهذا المخطط العمراني إلى غاية 1990 حيث استبدل بوسيلة عمرانية أخرى تطبق.
- مخطط العمران المؤقت « PUP » أنهت صلاحية سنة 1990.
- مخطط التحديث العمراني « PMU » هو في الحقيقة مخطط ملحق باعتماد ما يخصص للمدن وبالأخص المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم لفرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية كالطرق والأرضية والمساحات الخضراء وغيرها.

رابعا: فروض الدراسة

تعد الفرضيات أحد ركائز البحث العلمي، إذ لا يمكن الاستغناء عنها ومن الفرضيات التي تفرض علينا وجودها في هذا البحث العلمي ما يلي:

- السكنات المعاصرة في شكل عمارات ضيقة ذات قباء (قبو) غير مدروسة وغير محروسة تعتبر ملجأ لتنامي ظاهرة جنوح الأحداث.
- السكنات القصديرية والمباني ذات الشوارع الضيقة تعتبر وكرا لتنامي الظاهرة الإجرامية.
- البيئة العمرانية لوحدها ليس سببا وحيدا في تنامي ظاهرة جنوح الأحداث بصفة خاصة والإجرام بصفة عامة.
- لا علاقة لجنوح الأحداث بالعمران.

كل هذه الفرضيات تخضع للدراسة والتجريب في الإطار الميداني.

خامسا: تقنيات الدراسة

لقد راودتني فكرة بحثنا هذا حول العمران المعاصر وانعكاساته على جنوح الأحداث مباشرة بعد نيلي لشهادة الماجستير سنة 2008.

لقد تكونت لدي قناعة في أن دراسة التصميم العمراني كموضوع من زاوية الجغرافية الحضرية ستكون غير فعالة ما لم تدرس من زاوية سوسيولوجية وأنثروبولوجية، ومرد ذلك أن البيئة العمرانية ما هي إلا ترجمة للعلاقات الاجتماعية في الوسط الطبيعي.

1. مصادر جمع البيانات:

تمثل عملية تحديد مصادر جمع البيانات قضية مهمة وضرورية لكل بحث علمي، لأنها تساعد في تحديد ليس نوع المصادر فقط، بل تحديد الأداة الملائمة لجمع البيانات، ولأن من المعايير الأساسية في اختبار أداة معينة تتوقف على مدى تلاؤمها مع مصدر جمع البيانات[1].

(1) د. عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1985، ص 217.

أ. المصدر الغير الميداني:

اعتمدنا على البيانات الجاهزة المتعلقة بموضوع البحث، وقد تضمنت مجموعة من المصادر والمراجع تفاوتت من حيث الأهمية والترابط بالموضوع.

كما اعتمدنا على مصادر أساسية، وهي تلك البحوث المتنوعة من كتب ومقالات ومنشورات ومجلات ودوريات وجرائد والتي مست بشكل مباشر أو غير مباشر موضوع البحث، سجلت في قائمة المراجع، وأخص بالذكر مؤلفات ابن خلدون، الدكتور عبد الحميد دليمي ومحمد عاطف غيث... الخ، أما المقالات فقد استفدت كثيرا من شبكة الانترنت خاصة تلك الدراسات التي أقيمت بالسعودية والإمارات العربية المتحدة.

أما الصحف الوطنية فقد استفدت كثيرا من صحيفة الشروق والنهار الجديدة كما استعنت بالبيانات الرسمية للتحقيق من صحة الفروض خاصة تلك الموجودة عند جهاز الشرطة باعتبار أن النسيج العمراني داخلي من تخصص الأمن الوطني.

كما استفدت من الوثائق الشخصية كعقود الأرض والمراسلات، وقد اعتمدت على منهجية تحليل المضمون في فهمها واستخلاص مغزاه بما يخدم البحث[1].

ب.المصدر الميداني:

يمثل العمل الميداني مرحلة حاسمة وضرورية في البحث الأنثروبولوجي، حيث يستطيع الباحث اكتشاف أهمية المشكلة المطروحة ومدى تطابق الفرضيات مع الواقع، ولما اعتمد هذا البحث على الوظيفة البنائية منهج للدراسة، كان من الطبيعي النزول إلى الميدان، حيث شمل البحث حي الكدية والكيفان.

(1) محمد عبد المجيد، تحليل المحتوى في بحوث الأعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص 40.

وحتى تتحقق دراسة ميدانية موضوعية تخدم موضوع البحث، فقد تم تحديد الإجراءات التالية:

1/ الاتصال بالمصالح والسلطات المعنية مباشرة بموضوع البحث وفي مقدمتها مصالح البلدية، ديوان الترقية والتسيير العقاري بتلمسان OPGI وكذا DLEP وأخيرا مصالح الشرطة (الأمن الحضري السابع نطاق اختصاص الكدية وكذا الأمن الحضري الثاني اختصاص الكيفان).

2/ اختيار العينة الكبرى والعينات الصغرى المشكلة لها العددية والقطاعية والمكانية والتي شكلت وحدات البحث المناسبة لأغراض الدراسة.

انطلقت الدراسة في استخراج العينة (L'echantillonnage) من مبادئ أساسية تخدم أغراض البحث، ذلك أن طبيعة البحث تفرض علينا اختيار المحيط العمراني التوجيهي للحيين (الكدية والكيفان) واللذان يمثلان العينة الكبرى ثم تقسم العينات المناسبة الممثلة للعينة الكلية بصفة أكثر فيما يخص الظاهرة المراد تحليلها[1] كأخذ نهج أو شارع من الشوارع داخل هذه الأحياء المراد دراستها.

كما يجدر الإشارة أن جمهور البحث أو العينة فقد كان اختيارها بصفة عشوائية.

2. استمارة البحث:

طريقة صياغة الأسئلة: استخدمت استمارة البحث لدراسة وحدات العينة الكبرى، تضمنت مجموعة من الأسئلة وجهت إلى الفئة المدروسة من أجل الحصول على معلومات تهم المشكلة المراد دراستها.

(1) علي عبد الرزاق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1986، ص 153.

وقد شملت هذه الاستمارة عدة بيانات إذ كانت هناك أسئلة تعبر عن بيانات ديمغرافية، بيانات عن الهجرة والانتقال، بيانات عن السكن والتجهيزات، بيانات تبين الرضا عن المسكن، بيانات عن الناحية الاقتصادية الميزانية والاستهلاك وبيانات أخرى تشمل العلاقات الأسرية والعلاقات مع الجيران وأخيرا بيانات عن الوظائف المنتظرة من المدينة.

وقد بدأنا تصميم الاستمارة بوضع أسئلة لا تتطلب مجهودا في التفكير مراعيا سهولة ألفاظها بحيث تتفق ومستواهم، وقد تضمنت هذه الاستمارة على أسئلة مفتوحة تترك المبحوث يعبر عن مواقفه وسلوكياته اليومية، وطموحاته وإعطاء آرائه بحرية، وأسئلة مغلقة فرضتها فروض الدراسة بحيث توجه فكر المبحوث نحو إجابات معينة لتفادي الإجابات السطحية.

وفي الأخير قمنا بتفريغ أجوبة المبحوثين، في جداول بسيطة، استعملنا الطريقة الإحصائية والنسب المئوية لحساب العلاقة بين المتغيرات تم استخلاص العوالم الأكثر قوة من غيرها في تحديد ظاهرة أزمة السكن والعوامل المؤثرة في حياة الإنسان الاجتماعية وسلوكياته التي يقوم بها في المحيط الذي يعيش فيه.

3. أدوات جمع البيانات:

أ. الملاحظة:

تمثل الملاحظة الأداة الرئيسية للبحث الاجتماعي[1] ومنها بحثنا حيث استطاع الباحث بواسطتها تجميع بيانات ومعطيات تدعم الدراسة الميدانية، وبالنظر إلى أهداف الدراسة اضطرت إلى تنويع الملاحظة، إذا اعتمدت على الملاحظة المباشرة من خلال متابعة سلوكات وتصرفات الأفراد في العمل والمناسبات.

(1) د. محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، مرجع سابق، ص 361.

كما اعتمدت على الملاحظة بالمشاركة، حيث قمت بها بمعايشة الأشخاص ومجالسة الأفراد كما أنني جلست للاستماع لعدد من الأشخاص بمقر الشرطة تورطوا في قضايا متعددة.

ب.المقابلة:

تمثل المصدر الثاني لجمع البيانات، والمقابلة في البحث حوار لفظي أجريته مباشرة مع أفراد العينة أو بشكل غير مباشر.

وكان الهدف من إجراء هذه المقابلات هو الحصول على معطيات عامة في التحاليل الخاصة لمادة الاستبيان، وقد راعيت في أسئلة المقابلة الظروف الاجتماعية للمبحوثين بطرح أسئلة تتماشى ولهجتهم ومستواهم الثقافي.

سابعا: أسس تحليل البيانات

مرحلة التفريغ والتحليل للبيانات:

تمثل مرحلة تفريغ البيانات وتحليلها آخر مرحلة في البحث وقد اتبعت الطريقة التالية:

أ. تطبيق المنهج الإحصائي:

لقد تم التركيز على المنهج الإحصائي في هذا البحث بهدف الحصول على نتائج إحصائية تظهر مدى صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، كما أن هذه الطريقة أداة مكملة لتحليل البيانات والكيفية التي تم الحصول عليها عن طريق الملاحظة والمقابلة، كما لجأ الباحث في هذا الصدد إلى المقارنة الإحصائية وتحليل المعطيات النوعية اعتمادا على تصريحات المبحوثين، كما استعان بطريقة العرض الجدولي المتمثلة في استخدام الجداول البسيطة والجداول المركبة.

ب.التمثيل البياني:

بعد جمع البيانات الإحصائية، لجأت إلى عرضها بطريقة لتسهيل تفهمها والإلمام بها وذلك بتمثيلها في رسوم بيانية، باعتبارها مفيدة وفعالة لتوضيح وشرح الحقائق الرقمية وإبراز العلاقة بين

المتغيرات واستقراء اتجاهاتها العامة بأسلوب يسهل فهمه[1]. وقد اختلفت الرسوم البيانية باختلاف البيانات التي يجب عرضها وتتمثل في المنحنيات البيانية وأشكال مختلفة.

ج. الخرائط:

تمثل طريقة أخرى في تمثيل العمليات من خلال فرز الاستمارات واللوحات لنقلها إلى الخريطة النهائية، بفعل تعقد الحياة في هذا العصر وازدياد عدد السكان وضغطهم المتزايد على الموارد المتاحة، وإلى ضرورة القيام بدراسات تفصيلية تختص باستخدامات الأرض وتوزيع السكان والموارد والعمران[2].

خلاصة:

ارتأيت في خلاصة هذا الفصل المتعلق بتصميم وإجراءات الدراسة الحديث عن مجموعة من الصعاب أو الصعوبات التي تلقيتها أثناء الدراسة وقد سجلتها في شكل نقاط:

الصعوبة الأولى:

صعوبة الحصول على البيانات من مجتمع البحث وذلك يرجع أساسا إلى الوضعية الراهنة التي تمر بها البلاد خاصة فيما يتعلق بالإحصاءات في الأسر والعائلات وكذا التحقق من صدق البيانات الرسمية المتوفرة لدى الأجهزة المتخصصة في ميدان السكن والإسكان والديمغرافية، وقد تمكنت من التحقيق من حدة هذه الصعوبات من خلال الاتصال بأكثر من جهة مختصة من داخل وخارج المدينة لاستفاء البيانات الضرورية والتأكيد من تطابق المعلومات.

(1) جلال الصياد وعادل سمرة، مبادئ الإحصاء لطلاب الدراسات الأدبية، مرجع سابق، ص 102.

(2) د. محمد سطحية، دراسات في علم الخرائط، دار النهضة العربية، بيروت 1972، ص 17.

الصعوبة الثانية:

اكتشفت عند النزول إلى الميدان ومقابلة العديد من المسؤولين لا مبالاة وعد الاهتمام بالبحث العلمي وعدم الاعتراف بأهميته بالإضافة إلى ذلك لاحظت سلبية في التعاون والهروب من المسؤولية في تسهيل مهمتي خاصة لما أردت الاطلاع على البيانات والوثائق الرسمية المتعلقة بأزمة السكن.

الصعوبة الثالثة:

تبلورت أساسا، في عدم وإدراك العينة لأهمية ودور البحث الاجتماعي في خدمة المجتمع.

الفصل السادس
عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة

أولا: استمارة المعلومات الخاصة

ثانيا: اختبار صحة فروض الدراسة

ثالثا: استمارة دراسة الحالة

خلاصة

يعتبر الجانب الميداني من أهم جوانب البحث الأنثروبولوجي لأنه يربط الجانب النظري بالجانب الميداني أي الواقع الفعلي للدراسة.

وسنقوم خلال هذا الفصل السادس والأخير بتفريغ البيانات الموجودة في الاستمارات بعد جمعها وذلك بترتيبها في شكل أرقام في جداول، ثم نحاول التعليق عليها وتحليلها قصد حصر مجموعة من النتائج التي يمكن أن تزيد من توضيح وشرح موضوع الدراسة بصورة أعمق وتجيب عن بعض التساؤلات التي تم طرحها في الإشكالية والتأكد من صحة أو خطأ الفرضيات الموضوعة، كذلك معرفة مدى علاقة نتائج الدراسات السابقة والأسس النظرية المعتمدة.

أولا: استمارة المعلومات الخاصة

1. منهجية دراسة السكن:

إن ظاهرة التحضر التي تعرفها بعض المدن الغربية للجزائر (وهران، تلمسان، عين تموشنت، شلف، وغيليزان وسيدي بلعباس) كغيرها من المراكز العمرانية في الجزائر – كما أسلفنا الذكر – تعتبر حصيلة إرادة السلطة العمومية في إدماج السكان ضمن حركة التنمية الشاملة وحركة التروح الريفي نحو المدن من جهة أخرى[1].

وإذا كانت هذه النقلة النوعية من الريف باتجاه المدينة قد أفرز مشكلة أساسية وتتمثل في امتداد النشاطات الريفية من زراعة ورعي. فإن السلطة العمومية في تصوراتها إلى إحداث مدينة عصرية قد واجهت أزمة أخرى أكثر تعقيدا مما ذكرنا، إنها أمام نمو سكان عشوائي بمواصفات ريفية، غير خاضع لمراقبتها على هامش إجراءات التخطيط العمراني.

(1) Abderrahim Hafiane, Les défis de l'arbanisme de l'habitat ; légal à constantine, OPU 1989, p1.

إن ظاهرة الأحياء العشوائية الريفية قديمة برزت أثناء الفترة الاستعمارية في الثلاثينات وخاصة في الحرب التحريرية[1]. وتعرف المدينة آنذاك ازدواجية مجالية بتناقضاتها الصارخة بين مجتمع أوروبي وأهلي يعيش في أحياء فقيرة مبنية بشكل عشوائي.

وإذا كانت مثل هذه المورفولوجية المدينية تستجيب للمنطق الاستعماري العنصري، فإن امتداداتها في مرحلة ما بعد الاستقلال، يتناقض مع إرادة السلطة العمومية في تطوير شبكة عمرانية بتجهيزاتها ومرافقها العمومية لتحسين شروط حياة المواطن وفق معايير المدينة الحديثة.

لقد أصبحت الأحياء غير المخططة في الجزائر بسماتها الريفية ظاهرة مرضية يجب علاجها واستئصالها قبل أن يسري مفعولها كالسرطان[2].

إن مضاعفاتها لا تبرز فقط على مستوى تدهور النسيج العمراني للمدينة وإنما على مستوى العلاقات الاجتماعية والأزمات النفسية.

ومن هنا فإن الدراسة المتأنية الموضوعية لهذه الأحياء ضرورية كمشكلة حضرية، لقد ظهرت عدة دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية حول هذه الحالة وخاصة في دمن العالم الثالث، اعتمد كثير منها على مناهج الدراسات كما لو كانت مجتمعات بدائية ريفية تقليدية، ومنها دراسة وليام مانقين Wiliam Mangin حول دور الجمعيات التقليدية المحافظة على وحدة أبناء الإقليم أو القرية الواحدة في الأحياء الغير مخططة في مدينة "ليما" بالبيرو[3]. حيث استولوا على المجال قصد بنائها وتعرف بأحياء وضع اليد « Squatters Tawn » لقد اتسمت مثل هذه الدراسات بالوصف، وفيها تم رصد الطرق التي يسلكها سكان هذه الأحياء في احتلالهم للمجال ونمط البناء وطبيعة العلاقة التي بعضهم بعضا ومع السلطة العمومية وسلوكهم اليومي، غير أن مثل هذه الدراسات

(1) Marc Coté, l'espace Algerien, op cit, p 121.
(2) W. Mangin « the role of régional association in the adaptations of rural Migrants to cites in peru.
(3) W. Mangin « the role of regional association in the adaptations of rural Migrants to cites in peru.

تهمل الترابط العضوي بين الوحدات المضربة داخل البناء الحضري من وجهة النظر الوظيفية وعلاقة طبيعة التشريعات الملازمة لحسن اشتغالها.

وانطلاقا من النظرة الوظيفية، فإن الأحياء العشوائية الريفية في المدينة تعبير عن اضطراب وخلل في البناء الحضري وفي عدم قدرة نظام إنتاج السكن على تغطية الحاجات الاجتماعية من السكن لدى فئات واسعة من أفراد المجتمع الوافدين على المدينة وبالتالي فإن هذه الأحياء ما هي إلا تعبير مجالي عن اختلال بين الحاجيات من السكن بالمفهوم الاجتماعي (الحق في السكن) والظروف الاجتماعية لإنتاج هذا السكن[1].

الأمر الذي جعل المدينة تمثل حالة بنائية تعبر عن تشويه النظام الاقتصادي والاجتماعي يدل على ذلك صور الاضطراب ومستوى الازدواج الصارخ المائل في اهتمام الناس في إشباع حاجاتهم الأساسية[2]، في ضوء هذا المنطق يجب أن نفهم تشكل بعض الأحياء الجديدة في الغرب الجزائري مثلا حي الكدية بتلمسان، حي بلقايد الجديد والعمارات المتناثرة هنا وهناك وأحياء أخرى من بلعباس وغيليزان.

إذ تمثل هذه الأحياء الذي نجد في جوارها أحياء قصديرية ملتصقة بها واحدا من المعالم التي تصنع مشهدا قبيحا للمدينة لتمنحها وجها مشوها وتضاعف من تدهور النسيج العمراني، وبالتالي فإن الدراسة العلمية لا يجب أن تنطلق من اعتبار الحي السكني العشوائي مجرد مجال محدود.

وإنما وحدة حضرية غير منفصلة مع البناء الحضري، ومن هنا فإن التوسع في فهم اشتغال هذه الأحياء من زاوية الأنثروبولوجيا الحضرية ستتركز على ثلاث اعتبارات أساسية:

- تعتبر الأحياء العشوائية بناءا إلزاميا للتنمية الصناعية والحضرية المخلخلة في الانجازات والتصورات على مستويات صناع القرار.

(1) د. محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، مرجع سابق، ص 147.
(2) أ. علي أبو عناقة، الأحياء غير المخططة، مرجع سابق، ص 98.

- نعتبر الأحياء العشوائية ملجأ ضروريا بالنسبة للريفيين الوافدين على المدينة في ضوء عجز السلطة العمومية على توفير سكن ملائم لهم.
- قيام الأحياء العشوائية في الدول النامية كالجزائر، يعني إحياء علاقات اجتماعية وسلوكات ونمط تفكير مستمدة من الريف.

2. الدراسات الميدانية لحي عشوائي ريفي في المدينة:

أ. إطار البحث:

لا تكتمل أهمية البحث الاجتماعي أو الأنثروبولوجي إلا بعد ربطه بواقع معطى وأرقام والتأكد من نتائجه من خلال جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة بواسطة الأدوات المنهجية المناسبة من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة ولوصف وتحليل ظاهرة الجنوح في المجتمع المدروس ومعرفة أكثر العوامل تأثيرا في حدوث هذه الظاهرة حيث يعتبر هذا الفصل كطريق يمر منه الباحث من الجانب النظري إلى الجانب الميداني.

اعتمد البحث على اختيار إبراز آثار مثل هذه البناءات على تدهور النسيج العمراني لمدن الغرب الجزائري (تلمسان، وهران، سيدي بلعباس، عين تموشنت وغيليزان...) كان علينا حصر عينة البحث في 100 وحدة سكنية بغض النظر عن حجم العائلات التي تأويها ومراعاة كل المواصفات الأيكولوجية والاقتصادية الريفية كما اعتمدت الدراسة الميدانية على مساءلة مسؤولي الوحدة السكنية، حيث طرحت عليهم أسئلة بغية الكشف عن دور السلطة العمومية في إنتاج وإعادة إنتاج الأحياء العشوائية ثم متابعة سلوكاتهم وتصرفاتهم من خلال علاقاتهم بالمجال وبعضهم بعض مع إبراز مظاهر الترييف في هذا الحي.

ب.منهجية دراسة السكن العشوائي الريفي:

إن تعقيد مشكلة تحديد السكن العشوائي الريفي داخل المخطط العمراني واجهت تعدد الرؤى والتعاريف حول ضبط هذا المصطلح، بفعل تهرب المصالح المختصة بمشاكل العمران والتمدن عن تقديم معلومات مناسبة واختلافاتها حول الإصلاحات الأساسية التي تعتمد عليها[1]. فالبعض يطلق عليه بالإسكان المشوه من منطلق أنه يشوه جمال المدينة والبعض الآخر بالإسكان العشوائي، وهو البناء الذي يبني بدون تراخيص أو تخطيط كحل للطبقات الشعبية الفقيرة التي لم تجد عند الدولة حلا لمشاكلها الأساسية، وأحيانا أخرى يعرف بالإسكان السرطاني، حيث تنتشر البناءات كخلايا السرطان بشدة وبسرعة من نقطة ما في المنطقة إلى نقاط أخرى مشكلة إسكان سرطاني.

ضف على ذلك السكنات الاجتماعية الحديثة المغلقة في شكل مربعات أما على المستوى، فقد اعتمدت على التعريف المتداول لدى بلدية تلمسان ويتمثل في اصطلاح السكن الفوضوي غير الرسمي، ثم تعريف الإحصاء العام للسكان والسكن، حيث يميز بين "البناءات العادية" والتي تتصف بحالتها الجيدة لجدرانها وأسقفها الصلبة و "البناءات المنهارة غير المنتظمة" مثل القوربي، الصفيح، المغارات، وهذا النموذج من البناء يناسب ما يصطلح عليه بالحي القصديري « Le bidonville » وهو سكن عادي بجدرانه العارية من الإسمنت والسطح الرهيف[2].

غير أن هذا التعريف يبقى غير كاف كونه ركز على المواد المستعملة في البناء فقط لذلك كان علينا البحث عن اصطلاح مناسب لمشكلة البحث بالاعتماد على المقارنة بين أنماط السكن داخل المجمعة الحضرية لمدينة تلمسان.

(1) Abderrahim Marfiane, les dédfis de l'urbanisme, op cit, p 161.
(2) Recensement général de l'habitât et de la population 1977.

*** إهمال رخصة البناء وعشوائية الحي:**

تتميز المدينة الحديثة بمستوى عال من التنظيم، وهي ميزة تسهل التفاعل الوظيفي بين الوحدات العمرانية المشكلة للمدينة. إن المدينة إنجاز مادي قبل أن تكون علاقات اجتماعية في نمط حياة معينة، لذلك يجب أن يسبق التخطيط المادي للمدينة دراسة تمهيدية علمية، بهدف جعل المدينة مستعدة ماديا للمعيشة الجماعية المرضية[1]، هذه الدراسة التي تتولاها عادة مصالح تقنية تحت إشراف المجموعات المحلية تكلل في النهاية بوضع تصاميم تفصيلية للشكل الذي ينبغي أن يكون عليه البناء[2].

ومن هنا جاءت ضرورة رخصة البناء « Permis de construire » بالنسبة للمحتاجين للتصاميم البنائية سواء كانوا مواطنين أو مقاولين عموميين، وحرسا منها على توسع عقلاني للمدينة، دعم التشريع العمراني الجزائري قانون الاحتياطات العقارية بقانون خاص برخصة البناء بموجب مرسوم 26 سبتمبر 1975[3]. وقد تضمن تعديلات على قوانين رخص البناء الموروثة عن العهد الاستعماري وجعلها تواكب السياسة الحضرية الجديدة، ومما جاء فيها:

- فرض رخصة البناء، لكل بناء أو أشغال التهيئة في البلديات الأكثر من 2000 نسمة والأقل من 2000 نسمة بالنسبة للمجتمعات الحضرية في مقر البلدية.
- يجب تقديم طلب رخصة البناء إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي، الذي يحولها بدوره إلى المصالح التقنية المختصة حتى ينظر إليها حول مدى موافقتها لمعايير البناء.
- غير أن فعالية رخصة البناء لا تتوقف عند صدور وثيقة تتضمن الأمر بالبناء، وإنما قيام السلطات العمومية وخاصة البلدية بمراقبة مستمرة للبناءات الجديدة، لتأكد من جهة على توفر رخصة البناء، ومن جهة أخرى التأكد على مدى احترام التصاميم.

([1]) عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية 1981، ص 24.

([2]) روبير أوزيل، فن تخطيط المدن، المكتبة العلمية ترجمة بهيج شعبان، مرجع سابق، ص 24.

([3]) المرسوم رقم: 67-75 بتاريخ 26 سبتمبر 1975، المتعلق برخصة البناء (الجريدة الرسمية لـــ 17 أكتوبر 1975).

إذن بالنظر إلى هذه القوانين كان على السلطة العمومية التدخل لتوقيف البناء العشوائي في حي الكدية، فقد أبرزت الدراسة الميدانية على عدم توفر أي رخصة بناء وهي مخالفات كان من الواجب الإشارة إليها من قبل كل "المسؤولين وأعوان الدرك الوطني قبل 2006 وأعوان الشرطة بعد 2006 باعتبار أن بعد هذه السنة أصبح الحي تابع لاختصاص الشرطة (بناء الأمن الحضري السابع)، كل الموظفين، أعوان الدولة المجموعات العمومية المحلفة أو في لجان بقرار من وزير منتدب للعمران، الوالي، أو رئيس المجلس الشعبي البلدي بحسب سلطتهم[1].

لم تسجل أي مراقبة جاءت و لم تتخذ إجراءات عقابية صارمة ضد البناءات من دون رخصة، مما يجعل السلطة العمومية تتحمل المسؤولية الكبرى، إن مثل هذه التصرفات ما هي إلا نتاج للتطبيق المشوه والناقص للقوانين السارية المفعول تحكمها ذهنيات ماضوية غير حضارية سبق الإشارة إليها في التباطؤ في تشكيل الاحتياطات العقارية، و لم يتوقف تهاون السلطة العمومية عند هذا الحد، بل تعدى ذلك إلى منح رخص الطريق[2] Droit de voire بهدف القيام بأشغال بتجهيز المسكن – المفروض أن يكون قد بني برخصة البناء - (كإدخال الماء، الطلاء، تسييج)، فصاحب المسكن لا يقوم بالأشغال المحددة في الرخصة فحسب، بل توسيع المسكن في الأرض الحكومية (البايلك) وعادة ما يغتنم فترة الليل والعطل، حيث لا تقوم القوة العمومية والمصالح المختصة بالبناء بعملها، إن أكبر خطأ ترتكبه السلطة العمومية هو منح رخصة الطريق وكان المسكن في وضعية قانونية، كما يتطور تواطؤ السلطة العمومية أحيانا، عند إقدام مصالح البلدية بتجهيز الحي بالإنارة العمومية كما تقوم مصالح سونلغاز بإدخال الإنارة إلى هذه البيوت القصديرية دون إجراء دراسة تقنية معمقة يراعى فيها انتظام المساكن وأمن السكان في المستقبل (المهم المصالح همها التجارة فقط).

(1) المرسوم رقم: 57-75 بتاريخ سبتمبر 1975.

(2) المرسوم رقم: 83-699 المؤرخ في: 1983/11/26 المتعلق برخصة الطريق والشبكات.

إن مثل هذا التصرف هو الذي سيشجع أصحاب المساكن العشوائية على توسيع مساكنهم أو تسهيل الأمور لوافدين جدد إلى المدينة من مناطق أخرى.

*** التشريع العقاري والملكية العقارية الخاصة وعشوائية الحي:**

إن تشكيل الاحتياطات العقارية في إطار السياسة الحضرية الجديدة لم تكن عملية اختيارية بالنسبة للمجموعات المحلية، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول كفرنسا وبريطانيا والسويد[1] التي تصادر الأراضي حسب حاجاتها وحسب قوانين السوق، وإنما عملية إجبارية يجب على البلدية تملك الأرض التي تحتاجها في داخل المحيط العمراني والذي سيشكل قاعدة إنجاز المخطط العمراني في إطار الاحتياطات العقارية، فإن المشروع الجزائري قد وضع القواعد التي يجب إتباعها عند مصادرة الملكية الخاصة، لقد أخذ بعين الاعتبار أوضاعهم الاجتماعية وردود أفعالهم المحتملة اتجاه السلطة العمومية، لذلك اشترط على السلطة البلدية التي تقوم بالمصادرة ما يلي:

- تعويض أصحاب الأراضي المصادرة على أساس تقييم مصلحة الدومين Les domains يترتب عنه تحديد قيمة التعويض.
- احتفاظ العائلة المصادرة بقطعة أرض لأجل البناء بمعدل 20 م^2 شخص في العائلة.

غير أن قراءتنا لهذه الإجراءات العقارية سندرك من خلالها مدى "تعسف" السلطة العمومية في مثل هذه العمليات والتي قد يتهيأ لتوسع السكن العشوائي. لقد كانت عملية المصادرة إجبارية من جهة والتعويض رمزي غي كاف، بمعنى لم يأخذ بعين الاعتبار قوانين السوق وتقلبات الأسعار، وإنما تثبت الأسعار إداريا[2].

لقد كانت قيمة التعويضات قليلة جدا بالنظر إلى السوق الحر وحاجيات المصادرين، فحسب مصالح بلدية تلمسان[3] ظلت التعويضات خلال السبعينات تقارب 2 د ج للمتر المربع ثم تشهد

(1) Cherif Rahmani, Lacroissance urbaineen Algérie, Op cite, P250.
(2) Cherif Rahmani, Accroissance urbaines Algérie, Op cite, p 159.
(3) المصلحة المالية لبلدية تلمسان، سنة 1988.

زيادة محتشمة خلال الثمانينات، لتصل إلى 50 د ج للمتر المربع حتى يتواكب ذلك مع سياسة التملك الجماعي للمجال، إن تسوية الشؤون الاجتماعية بهذه الإجراءات والقواعد يعتبرها المصادرون مهزلة "يضحكون علينا بربع فرنك" ومن جهة أخرى، فإن الاحتفاظ بـــ 20 متر مربع لكل شخص من العائلة التي تصادر أرضها يسير بشكل معاكس للحاجيات المتزايدة للعائلة، بفعل نموها الديمغرافي السريع.

إن الحاجة إلى الإسكان وفقدان الثقة في السلطة العمومية في تلبية الأفراد من السكن عوامل تفرض على أصحاب العقارات وهم يسرعون في تسبيح أراضيهم بحائط قليل الارتفاع، والأكثر من ذلك تتم عملية المصادرة بشكل تعسفي كالمصادرة دون سبق إعلان أو التباطؤ في التعويض أو حتى إجراءات المصادرة.

3. الحي العشوائي الريفي وتدهور النسيج العمراني:

إن تحليل النسيج العمراني للكدية يكشف عن اختلافات في نماذج الإسكان المتداخلة فيما بينها بين الجماعي والفردي الكثيف والمبعثر القديم والجديد، العصري والتقليدي، غير أن توسع السكن العشوائي بصفاته القصديرية يشكل الخلل والاضطراب الصارخ في البناء الحضري لبلدية تلمسان ككل، ليس على مستوى المادي البنائي، بل أيضا على مستوى العلاقات الاجتماعية وأشكال التنظيم المحلية وطرق التفكير ووسائل الترقية والتي لا تزال مرتبطة بطابعها الريفي القصديري.

ثانيا: اختبار صحة فروض الدراسة

1. العمران والإجرام "جنوح الأحداث"

أ. النمو الديمغرافي:

يبين التحليل الإحصائي لأفراد العينة أن التركيب العمري للسكان يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في المجال الديمغرافي وأن هيكل توزيعهم حسب فئات السن المختلفة توضح بصفة جلية العلاقة بنموهم والزيادة الطبيعية واتجاه الحضرية التي تبين بدورها القوى الإنتاجية للسكان ومقدار فعاليتهم الاقتصادية بالمنطقة.

يعتبر السؤال مكان الولادة محاولة الكشف عن مكان ولادة أفراد العينة ومعرفة المناطق التي نزحوا منها وهل لدى أرباب الأسر في مكان آخر غير هذا الحي القصديري.

إن أغلبية سكان هذا الحي من العينة المدروسة زاد في مناطق نصف حضري، وانتقلوا فيما بعد إلى هذا الحي، وأن غالبيتهم نزحوا بسبب ما عانته الجزائر خلال العشرية السوداء (الإرهاب).

ب.الحالة المدنية لأفراد العينة.

دلت الشواهد الواقعية أن لظاهرة الزواج أثر كبير في خلق هذا النمط من الإسكان، كما أن انتشارها مرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعتقدات الدينية.

أمكنتنا البيانات المستقاة من الواقع حول الحالة الزوجية ومعدلاتها لأفراد العينة المدروسة من الملاحظات التالية:

- إن أغلبية أفراد العينة محل الدراسة من الزوجين وتقدر نسبتهم 84 % المجتمع الجزائري هي السائدة وهذا يظهر بصفة جلية بهذا الحي القصديري.
- أما الملاحظة الثانية فنجد أن 6% من مجموع أفراد العينة من المطلقين ولعل هذا يرجع بالدرجة الأولى إلى الظروف الحياتية المختلفة لكل فرد.

- بينما 10% من أفراد العينة من الأرامل توفي الزوج و لم يجدن مكانا آخر لسكن إلا هذا الحي (نظرا لسهولة الحصول على السكن ولعدم وجود معاونة مالية من قبل أهل الزوج، أما نسبة العزاب الذين يملكون كوخا بهذا الحي فمنعدمة.

وحول موضوع الزواج هذا تحاورنا مع الشباب المقبل عليه بهذا الحي واتضح لنا أن هذا الحي القصديري أفرز ظاهرة جديدة تتمثل في كون أن بنات الأحياء الأخرى وحتى القصديرية على اختلافها لا تقبل بالزواج بأبناء بحيث تعقدت حياة هؤلاء العزاب وعجزوا عن العثور على شريكة العمر التي تقبل أن تقضي ما بقي من حياتها في الأوساخ والرائحة الكريهة في غرف ضيقة وذات كثافة سكانية عالية فأهل الحي من الشباب لم يجدوا مكانا للعيش والحياة فيه حتى يقبل بهم للزواج.

وزادت الحياة صعوبة وتشابكت من عملية قبول بنات هذا الحي الزواج بشباب الأحياء الأخرى الأكثر رفاه دون غيره هذه الحالة أدت إلى ارتفاع نسبة عدد العزاب.

ج. الحالة التعليمية لأرباب الأسر

من العوامل التي تؤثر في الملامح الديمغرافية والحضارية للسكان انتشار التعليم وما يصاحبه من تقدم في المستوى المادي والاجتماعي (والرغبة في البحث عن حياة أكثر رفاهية) وتعتبر الحالة التعليمية للأفراد بالحي أو بالمدينة مفتاح الخروج من الحالة الاجتماعية والاقتصادية المزرية، وتعتبر الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

وأظهرت البيانات المستقاة من الميدان أن الأمية منتشرة في صفوف الآباء والأمهات وبصفة واسعة هذه ظاهرة خطيرة يتخبط فيها أغلب أفراد هذا المجتمع الصغير محل الدراسة ويتأكد هذا من خلال النسبة الكبيرة والتي تتجاوز النصف بنسبة 62% والتي تعتبر بصدق عن فئة الذين لا يقرؤون ولا يكتبون لأنهم لم يلتحقوا بالمدارس في سن اللازم لأن الكثير منهم كان يسكن بالمناطق الريفية الأكثر حرمانا في ميدان التعليم وفي وقت الاستعمار الفرنسي وهذا ما انعكس على الأبناء

بالسلب، وأما نسبة الذين لا يحملون شهادة وهم من الذين يقرؤون ويكتبون من بين أفراد العينة فبلغت 48% والنسب في ذلك والذي رفعهم إلى الوصول إلى مستوى القراءة والكتابة هو إدخال سياسة محو الأمية بالمصانع للفئات العاملة، أو بالسياسة الجديدة التي تنتهجها الدولة بتعلم الكبار من خلال جمعيات اقرأ الخاصة بمحو الأمية.

د. الرضى عن السكن:

جدول يعبر عن مدى الرضى عن المسكن لعينة متكونة من 50 أسرة

نعم	19	38
لا	31	62
المجموع	50	% 100

يتضح من البيانات الواردة في الدول أن نسبة الأسر الراضية عن وجودها بهذا الحي بلغت 38% من مجموعة عينة البحث ولعل ذلك يرجع إلى اندماجهم الكامل من سكانه وأصبح ممكنا من خلال ظروف الإسكان الصعبة التي تعرفها جميع سكان هذا الحي من كثافة سكانية عالية داخل الغرف الواحدة وعدم وجود نظافة كافية وفقر سكانه وانتماء هذه الأسر إلى فئات عمالية غير مؤهلة من نفس المركز الاجتماعي ومن خلال الحوار الحر الذي أجريناه مع أفراد العينة قال لنا أحدهم "جميع سكان هذا الحي أصدقاء وألتقي بهم في كل يوم في أول وهلة كأنهم إخوة إنني منهم وهم مني وأحب جميع السكان بدون تمييز سواء كانوا من منحرفين أو من العمال أو من الموظفين، إن العرف الذي يسود هذا المجتمع الصغير لا يترك أفراد أن يفكروا في أي شيء آخر.

أما 62 من أسر عينة البحث فقد أدلت بأنها غير راضية بمساكنها الحالية ولعل الأسباب ترجع إلى انتشار الأمراض المعدية عند الأطفال وارتفاع نسبة المتشردين عن الشباب بالحي القصديري وأشار لنا أغلبهم إلى غياب الراحة والطمأنينة والأمان.

ه. المشاكل خارج البيت بين أسر الحي:

تفرض طبيعة الحياة على الإنسان أن يكون اجتماعيا ويدخل في علاقات مع الآخرين ويتبادل معهم المشاعر والأحاسيس، ونجده عموما يجاور في مسكنه الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وقد تجمع سكان هذا الحي لتفاهم وتكيفهم مع الأوضاع الاجتماعية التي ينتمي إليها، وقد تجمع سكان هذا الحي لتفاهم وتكيفهم مع الأوضاع الاجتماعية الثقافية الاقتصادية السائدة: ومفهوم الجيرة يتضمن عنصرين أساسيين: العنصر الاجتماعي والعنصر المكاني.

بحيث يعود الأول إلى أنماط العلاقات تنشأ من المقربة والتي تسهل الاحتكاك والتبادل بين أفراد الأسر والثاني يحدد العلاقة بالمكان الفيزيقي الدال على درجة رضا الأفراد والجماعات.

جدول 29 يعبر عن المشاكل داخل البيت

الأولاد	14	48
النساء	12	44
الرجال	03	8
المجموع	29	% 100

افتقار المسكن إلى المرافق الضرورية والتجهيزات الصحية اللازمة كدورات المياه الصرف الصحي أنتج عددا كبيرا من المشاكل بين أسر هذا الحي بالإضافة إلى ضيق مساحات الغرف والافتقار إلى مجال خاص بالأطفال اللعب وأداء الواجبات المدرسية.

الأخبار تدفع بالأولياء إلى طردهم إلى الشارع الأمر الذي يؤدي إلى تجمع الأطفال بأزقة الحي، والمشاجرات بين الأطفال ونتيجة لإلحاق أضرار بالملكية الخاصة في الحياة.

والبيانات الواردة في الجدول توضح أن 48 % من أسر العينة المدروسة قامت المشاجرات بينهما من أجل الأطفال وأن 44 % من أرباب الأسر أدلت أن أساس المشاكل آت من النساء، أما 8 % من مجموع أسر العينة فترجع المشاكل إلى عصبية الرجال خاصة عند عودتهم من العمل، تزداد

حدة المشاجرات بين سكان هذا الحي المشاجرات التي بدأت بين الأطفال في الشارع وتنتهي بين الأمهات والنساء أمام أبواب الأكواخ وفي الكثير من الحالات تصل هذه المشاجرات إلى درجة العنف.

والملاحظة أن المشاكل اليومية التي تحدث بين سكان هذا الحي لا تتعدى حدود الجغرافية لأن كبار السن يتدخلون لإيجاد الحلول المناسبة ويعاقبون الظلم بوسائلهم المختلفة لأن العلاقة الاجتماعية لأرباب الأسر مرتبطة بسمعتهم.

المشاكل الاجتماعية والأمراض الجسمية:

- **المشاكل التي تعرض لها أفراد العينة من أشخاص لا يسكنون الحي:**

انعزال هذا الحي عن المحيط العمراني المخطط وبعده عن مراكز الشرطة واد بجانبه جعله مرتعا لسكان الأحياء المجاورة والبعيدة والبعض من سكان الحي المدروس لشرب الخمر ولعب الأوراق وشراء المخدرات وهذا أنتج عنه بعض الأحيان تعديا على أهل الحي.

جدول 30 المشاكل الاجتماعية والأمراض الجسمية لأفراد العينة

تعدي من شاربي الخمور	45	90
تعدي على حرمات الغير	05	10
تعاطي المخدرات	-	-
القمار	-	-
المجموع	50	100

يتضح من بيانات الجدول أن الإزعاجات التي يتعرض لها سكان هذا الحي يرجع سببها بالدرجة الأولى إلى شاربي الخمور حيث بلغت نسبة هذه الممارسات اللأخلاقية 90 % من مجموعة أسر عينة الدراسة وأما 10 % من أسر عينة البحث فتعرضت إلى مشاكل مست بحرية بناتهم إلى معارك دموية.

وبناء على هذه المعطيات نقول أن سكان هذا الحي القصديري يعيشون في خوف دائم وإرهاب مستمر من جراء الاعتداءات المختلفة.

و. انتشار الأمراض:

إن الحالة الصحية للسكان مرتبطة ارتباطا وثيقا بتوفير أو غياب ظروف الإسكان الجيدة والتغذية والنظافة ومعنى تلبية الحاجات الصحية للسكان هو توفير المنشآت الاجتماعية الأساسية مثل سكن صحي وتغذية سليمة ومتوازنة.

يتضح من دراستنا لمعطيات الجدول أن نسبة الأمراض عند أسر عينة البحث بلغت 51 % من مجموع العينة قد أصيبوا بمرض ما لعل انتشار الأمراض بهذه الحدة يعود بالدرجة الأولى إلى الظروف المعيشة السيئة التي يحياها سكان هذا الحي (الكدية) وعلى الأوساخ والميكروبات الموجودة بداخل أو خارج البيت وإلى سوء التغذية وإلى قلة العناية والإرشادات الصحية وإلى ضيق المسكن.

ومن أهم العوامل التي تكون خطر على السكان البناء الفيزيقي، فمعظم المباني حالية سيئة غير قابلة للإصلاح إلى التسهيلات الحضرية من غاز وتهوية.

أما نسبة 49% من عينة البحث لم يجبها أي مرض ولا يذهبون إلى الطبيب واستطاعت بإمكانياتها القليلة أن تتغلب على جميع الأمراض الحقيقة التي تعرضت لها.

ز. علاقة العمران وأثره على سلوك العائلة مع عدد الأطفال:

يعتبر المجال الذي يحتاجه الطفل داخل المسكن حسب المتغيرات المتعلقة بالسكن بوضع وعدد الغرف وسلوك العائلة وعدد أطفالها من الوالدين، ويرتبط بالوسط السيسيو ثقافي للعائلة وقد لاحظنا من الدراسة الميدانية أنه لما يزيد عدد أطفال العائلة تزيد الحاجة إلى مكان خاص لألعاب الأطفال.

ح. سلوك الطفل:

إن السكن بمثل هذه الأحياء يعطي للأطفال سلوكيات محددة، لقد اشتكى المبحوثون من تأثر أعصاب أبنائهم من جراء متغير عدد الأطفال العديد من العائلات ومتغير الفئة الاجتماعية المهنية ومتغير أن العائلات تعرف صعوبة في الميزانية أن كثرة الأطفال يزيد من متطلبات علاجهم مع مرور الزمن أن أي شغب بسيط عمل تعصبي يؤثر على الأعصاب، توضح هذه المتغيرات أهمية النظام داخل المسكن، وعلى هذا الأساس أدلى الكثير من المبحوثين عن صعوبة عملية التربية بهذا الحي وأن مخالطة الصغار الكبار سيئة وأن المساكنة خطيرة وأن يجمع عدد كبير من الأطفال في مكان واحد بدون مراقبة خطر.

هيجت هذه المخالطة الأطفال وعلمتهم سلوكيات غير أخلاقية وكلام غير مهذب وبات الأطفال لا يدخلون إلى المترل طيلة النهار، ومن هذا نشأ عند الأولياء أن مستقبل أطفالهم لا يكون بهذا الحي.

ولتأكيد صحة الفروض من عدمها وأثر البيئة العمرانية على الظاهرة الإجرامية لدراستنا سنقوم إجراء مقارنة للحيين السكنيين للكدية وحي الدالية الكيفان وفق تقسيمات مخطط "دوكسيادس" وقد طبق في جدول التقويم طريقة مستوى تحقق العناصر، حيث اعتمدنا على أسلوب الملاحظة والحكم الشخصي.

جدول 31 تقويم مقارنة لأحياء الكدية وحي الدالية الراقي بناء على العناصر التصميمية المؤثرة على مستوى الأمن بالمناطق السكنية.

عناصر التقويم	الكدية	الكيفان
1. هوية الحي ونطاق حيازته		
توفر حدود واضحة للحي	O	•
توفر هوية مميزة للحي	O	•
وضوح وتميز مداخل الحي	O	•

وضوح وتميز مداخل المجاورات السكنية	□	•
تحكم السكان في مداخل المجاورات السكنية	O	•
وجود نطاق حيازة واضح للحي	O	•
النسبة المئوية لتحقيق عناصر القسم الأول		%100
2. شبكة الطرق ونظام حركة السيارات		
تحد من حركة السيارات العابرة داخل الحي	O	□
تحد من حركة المنشأة العابرة داخل الحي	O	□
تعتمد على التدريج الهرمي	O	△
تحد من سرعة السيارات	O	△
انعدام أو ندرة تقاطع الطرق	O	*
النسبة المئوية لتحقيق عناصر القسم الثاني	صفر	50
3. حركة المنشأة والأنشطة الخارجية		
توفر ممرات خاصة بالمنشأة	O	•
توفر الأرصفة المخصصة للمنشأة	O	•
تمكن المنشأة من استخدام طرق السيارات بأمان	O	•
توفر التظليل للممرات وأرصفة المنشأة نهارا	O	•
توفر الإضاءة لممرات وأرصفة المنشأة ليلا	O	•
توفر ساحات أنشطة مشتركة لتجمع السكاني	O	□
توفر عناصر الأنشطة وتوزعها في الحي	O	•
النسبة المئوية لتحقيق عناصر القسم الثالث	صفر	% 69.4
4. مراقبة للسكان للحي وللوحدات السكنية		
إمكانية مراقبة الفراغات الخارجية من قبل المنشأة	O	•
توفر نطاق حيازة محدد لمجموعة من الوحدات	O	•
انعدام مناطق الاختباء مثل الأراضي غير المطورة	O	•
تسيير رؤية الشارع وكامل المسكن المجاورة من الداخل	•	O
إمكانية رؤية المداخل إلى فناء المسكن من الشارع	•	•
إمكانية رؤية المداخل إلى مبنى المسكن من الشارع	•	O
النسبة المئوية لتحقيق عناصر القسم الرابع	50	66.7
النسبة المئوية لتحقيق جميع العناصر	13.75	78.27

□ تحقق شبه كامل

* تحقق متوسط

△ تحقق بسيط

O انعدام التحقق

توفر أو تحقق بعض العناصر المعمارية والعمرانية للحكم على البيئة العمرانية المراد دراستها، أو تطبيق بعض المعالجات والحلول فيها، بشكل تقريبي خاصة إذا لم تتوفر أدوات أكثر دقة للقياس، أو ندرة المعلومات الإحصائية المطلوبة، ويتم هذا الأسلوب النظر فقط إلى المعالجة أو العنصر العمراني المراد قياسه، بمعزل عن العناصر الأخرى، ومن خلال مراجعة المعلومات والمخططات والرسومات المتوفرة عن الحالات الدراسية للبيئة العمرانية، حدد الباحث بأسلوب الملاحظة مستوى توفر أو تحقق العنصر بشكل تقريبي في كل حالة، وإعطائه الدرجة التي تناسبه من درجات المقياس الخماسي.

يتدرج المقياس من تحقق كامل، ممثل في جدول التقويم بدائرة مطموسة، إلى انعدام التحقيق، ممثل بدائرة مفرغة، وتهدف هذه الطريقة إلى توفير أفضل أسلوب لمقارنة مدى تحقق العناصر أو المعالجة العمرانية والمعمارية، المساهمة في الحد من فرص الجريمة وبالتالي الرفع من مستوى الأمن بين الأحياء السكنية المختلفة.

وقد أظهر جدول التقويم مدى تدني تحقيق العناصر في حي الكدية القصديري والمترامي الأطراف حيث بلغت نسبة التحقيق 13.75 % ويظهر مدى تدني هذه النسبة عند مقارنتها مع حي الدالية التابع للكيفان الذي بلغت فيه نسبة التحقيق (78.27 %)، وما هذا إلا دليل واضح على افتقار تصميم وتخطيط غالبية الأحياء السكنية ذات التخطيط الشبكي المتداخل والمعتمد للكثير من العناصر والمعايير التي تسهم في الرفع من مستوى الأمن والحد من مستوى الجريمة.

وفيما يلي إعطاء جداول مقارنة للجرائم المقترفة في كل من حي الكدية الدالية تلمسان لتبيان الدور التي تلعبه البنية التحتية والمقاييس المعمارية في تباين الجريمة.

جدول 32 مقارن يبين أهم الجرائم المقترفة في الحيين السكنيين (الكدية/الكيفان) الإحصائيات من جانفي 2007 إلى جانفي 2008

الجرائم	الكدية	الكيفان (حي الدالية)
السرقة الموصوفة	28	03
السرقة العادية	50	05
السرقة من داخل مركبة	20	08
المجموع	98	16
الأحداث المتورطون في مختلف الجنح والموجودون في حالة خطر معنوي		
سرقة وإخفاء أشياء مسروقة	18	00
أحداث في حالة خطر معنوي	08	00
المجموع	26	00
نساء ضحايا العنف		
الضرب والجرح العمدي	15	02
التعدي الجنسي	08	00
المضايقة الجنسية	14	01
الاغتصاب	02	00
المجموع	39	03
دراسة العلاقة بين الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وبقية الجرائم الأخرى خلال سنة 2007		
قضايا تعاطي المخدرات	45	04
تزييف النقود	00	00
تبييض الأموال	00	00
فعل مخل بالحياء	15	01
التعدي على الأصول	07	00
إنشاء محل للغش والدعارة	08	00
تحريض قاصر على الفسق	09	00
السكر العلني الفاضح	38	09
المجموع	122	14

للإشارة هذه المعطيات مستقاة من قسم الشرطة لكل من الأمن الحضري السابع وهو إقليم اختصاص الكدية وكذا الأمن الحضري الثاني والثاني عشر باعتبارهما يشملان إقليم اختصاص الكيفان.

يتبين من خلال الجداول المرفقة والمستقاة من مصالح الشرطة التابعة لأمن ولاية تلمسان أن منطقة الكدية تعاني ويلات الجرائم بمختلف أنواعها وأن ظاهرة الإجرام تزداد يوما بعد يوم وتتطور بتطور ذهنية المجرم.

كما أكدت لنا مصالح الشرطة أن هذه الجرائم المقترفة تكون غالبا في تلك البيوت القصديرية المتواجدة خلف الوجه الجديد للكدية الذي تريد مدينة تلمسان إخفاءه للعيان وإظهار العمارات التي أنجزتها مؤخرا لا شيء سوى لدس عيوب الكدية وعيوب أهلها.

ونجد أن هذه الجرائم تنوعت وتعددت كالزنا، تعاطي المخدرات، بيوت الدعارة، الضرب والجرح، شرب الخمور، ويطغى على كل هذا السرقات وشرب الخمر وتعاطي المخدرات.

على غرار العكس في حي الدالية بالكيفان أين تتواجد الفلل والشقق الفاخرة فقد تكون الجريمة منعدمة في بعض الإحصائيات وحتى وإن وجدت فتكون خفيفة أو بسيطة كالسرقات من خلال المركبات التي تكون أحيانا راكنة بالخارج، وفي غالب الأحيان إن نقل دائما السراق يكونوا من غير أهل الحي، على العكس بحي الكدية فالسراق من نفس الحي ولا يدخل عليهم الغرباء.

وما يمكن استخلاصه هو أن للهندسة المعمارية وللبيئة العمرانية دور كبير على الظاهرة الإجرامية، فكلما كان المحيط ضيقا ومظلما ونتنا زادت الجريمة والعكس صحيح والصور المرفقة والمأخوذتين من الحيين المتباينين تعبر عن نفسها وهي دليل قاطع على التباين الموجود وحجة قاطعة لموضوعنا وبحثنا هذا.

ثالثا: استمارة دراسة الحالة

البيانات الشخصية المتعلقة بأفراد العينة:

يجدر بي قبل الدخول في تحليل البيانات أن أبرز الخصائص المميزة لعينة البحث لكي تكون واضحة عند قراءة أي نتيجة في بقية الأجزاء التي يحتوي عليها هذا الفصل حيث تتألف هذه العينة من 55 حدث موزعين على مركزين لرعاية الأحداث تم استجوابهم.

وقد لوحظ أن عينة الدراسة تتوزع من حيث السن ما بين 12 و 18 سنة ومن حيث المستوى الدراسي ما بين الابتدائي والثانوي والمدة المقررة من قبل قاضي الأحداث ما بين سنة أو أكثر وفيما يلي أبرز الخصائص المميزة لعينة الدراسة.

جدول 33 يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس

الجنس / السن	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية
12	00	02	02	% 04
13	00	03	03	% 05
14	03	02	05	% 09
15	04	03	07	% 13
16	08	03	11	% 20
17	14	08	22	% 40
18	01	04	05	% 09
المجموع	30	25	55	% 100

من خلال الجدول نلاحظ أن أعمار أفراد العينة تتراوح ما بين 12 و 18 سنة ولقد سبق وأن أشرنا إلى ذلك حيث تمثل فئة الأعمار الأولى 12 سنة فردين، وفئة سنة ثلاث أفراد وفئة 14 سنة

خمسة أفراد (9 %) وفئة 15 سنة سبعة أفراد (13 %) وفئة 16 سنة إحدى عشرة فردا (20 %) وفئة 17 سنة اثنان وعشرون فردا وفئة 18 سنة 05 أفراد.

فنجد عدد الذكور 30 فردا وعدد الإناث 258 فردا، كما نلاحظ أن النسبة الكبيرة للأحداث من خلال الجدول هي التي تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 17 سنة فهذه المرحلة من العمر هي المرحلة الحساسة جدا إذ يمكن أن تؤثر في الحدث بشكل كبير وسريع، كما نجد أن هذه النسبة تبدأ تقل في سن 18 سنة حيث يبدأ تخوف الحدث من العقاب إذ أن مع انتهاء سن 18 يصبح مسؤولا عن أفعاله ويحاسب عليها.

جدول 34 يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة

المستوى التعليمي	عدد التكرارات	النسبة المئوية
أمي	06	% 11
ابتدائي	20	% 36
متوسط	26	% 47
ثانوي	03	% 06
المجموع	55	% 100

يبين الجدول رقم 34 المستوى التعليمي لأفراد العينة فنلاحظ أن المستوى التعليمي ضعيف وأنهم غادروا مقاعد الدراسة لسبب أو لأخر في سن مبكرة ومنهم من لم يلتحق بالدراسة إطلاقا.

جدول 35 يوضح عدد أفراد الأسرة

المستوى التعليمي	عدد التكرارات	النسبة المئوية
من 02 إلى 04	06	% 11
من 05 إلى 07	16	% 29
من 08 إلى 10	23	% 42
من 11 فما فوق	10	% 18
المجموع	55	% 100

يوضح الجدول رقم 35 عدد أفراد الأسرة ونستنتج من خلال الجدول أن أغلبية الأحداث عدد أفراد أسرهم كبير، وهذا ما يؤثر سلبا على الأحداث بحيث لا يمكن أن تتوفر الراحة والعناية الكافية داخل البيت سواء من الناحية المادية أي توفير المأكل والملبس والتعليم أو من الناحية المعنوية أي الراحة والعناية النفسية التي لا يمكن أن تتوفر بشكل كاف كلما كان عدد أفراد الأسرة كبير.

جدول 36 يوضح توزيع أفراد العينة حسب الإقامة الأصلية

المكان الأصلي للإقامة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الريف	14	% 26
القرية	10	% 18
المدينة	31	% 56
المجموع	55	% 100

جدول 37 يوضح توزيع أفراد العينة حسب الإقامة الحالية

المكان الحالي للإقامة		عدد التكرارات	النسبة المئوية
الريف		06	% 11
القرية		12	% 22
المدينة	حي شعبي	25	% 45
	حي عادي	10	% 18
	حي راقي	02	% 04
المجموع		55	% 100

توضح نتائج الجدولين (36 و 37) أن أفراد العينة كان أغلبهم يعيشون في الريف وذلك بنسبة 26 % ثم انخفضت.

يفسر أن المستوى المعيشي لأفراد العينة والبيئة المليئة بمختلف الآفات الاجتماعية تؤثر في جنوحهم، كما أنه لا يمكن أن نستثني حياة الترف والشعور بالحرية المطلقة من التأثير على جنوح الأحداث وإن كان بنسب قليلة.

جدول 38 يوضح أسباب هجرة بعض عائلات أفراد العينة

أسباب الهجرة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
من أجل العمل	02	% 25
الرغبة في تغيير مكان الإقامة	02	% 25
سبب الأوضاع الأمنية	04	% 50
المجموع	55	% 100

توضح نتائج الجدول 38 أن نصف 50 % من أسر أفراد العينة المهاجرة هاجروا من الريف إلى المدينة بسبب الأوضاع الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر خلال العشرية الأخيرة.

جدول 39 يوضح الوضع العائلي لأفراد العينة

الوالدين / الاحتمالات	الأب		الأم	
	عدد التكرارات	النسبة المئوية	عدد التكرارات	النسبة المئوية
على قيد الحياة	48	% 87	51	% 93
متوفى	07	% 13	04	% 07
المجموع	55	% 100	55	% 100

يوضح الجدول رقم 39 أن 48 فردا من مجموع 55 فردا أي نسبة 87 % أبائهم على قيد الحياة مقابل 07 أفراد أبائهم متوفون كما أن 93 % منهم أمهاتهم على قيد الحياة مقابل 07 فقط أمهاتهم متوفيات.

فمن خلال النتائج نلاحظ أن أغلب أفراد العينة يعيشون داخل أسرة تتسع بوجود الأب والأم معا، وهذا ما يجعلنا نقول أن فقدان أحد الأبوين أو كلاهما ليس سببا رئيسيا في انحراف الأحداث وإنما التربية المتبعة من طرف الأبوين هي العامل الأساسي في جنوحهم أو عدمه.

جدول 40 يبين نوع الجنح المرتكبة من طرف أفراد العينة

الجنحة المرتكبة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
السرقة	28	% 51
الاغتصاب	05	% 09
هروب من المترل	09	% 16
تعاطي المخدرات	04	% 07
الاعتداء بالضرب	08	% 15
جريمة قتل	01	% 02
المجموع	55	% 100

ما يلاحظ في مراكز رعاية الأحداث أن مدة إقامة أفراد العينة متفاوتة، وذلك راجع إلى اختلاف الجنح التي ارتكبوها وكذلك خطورتها.

جدول 41 يبين نوع سكن أفراد العينة

نوع السكن	عدد التكرارات	النسبة المئوية
فيلا	03	% 05
بيت عادي	32	% 58
شقة داخل عمارة	14	% 26
بيت قصديري (كوخ)	06	% 11
المجموع	55	% 100

يوضح الجدول رقم 41 نوع السكن، إذ يعتبر من متطلبات الحياة لأنه يوفر الراحة والاستقرار للأسرة، فنجد حسب الجدول أن نسبة 58 % من أفراد العينة يعيشون في بيوت عادية أي أن مستواهم المعيشي متوسط، بينما يعيش 5 % منهم منازل راقية (فيلا)، كما نجد نسبة 26% من أفراد العينة يعيشون في شقق، بالإضافة إلى نسبة 11% يعيشون في بيوت قصديرية أو أكواخ إذن من الملاحظ أن الحدث إذا لم يجد السكن المناسب الذي يوفر له سبل الراحة فإنه يبحث عنها في الشارع الذي لا تؤمن أخطاره.

جدول 42 يبين إحساس الحدث بالضيق في البيت وإلى أين يلجأ

الاحتمالات	الاحتمالات	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	إلى الشارع	10	% 18
	عند الأصدقاء	15	% 27
	عند الأقارب	06	% 11
	المجموع	31	% 56
	/	24	% 44
المجموع	/	55	% 100

يوضح الجدول رقم (42) نسبة الأحداث الذين يحسون بالضيق داخل المترل إذ تقدر نسبتهم بـــ 56 % بينما الذين لا يحسون بالضيق تبلغ نسبتهم 44% حيث نجد أن النسبة الأول مرتفعة إذا ما قورنت بالثانية، فقد يرجع إلى نوع السكن الذي يقطنه الحدث أو لكثرة أفراد العائلة والمشاكل داخل البيت، كذلك دافع الرغبة في الهروب من الواقع ومحاولة البحث عن الراحة النفسية فنجد أن نسبة 18% يلجئون إلى الشارع و 27% منهم عند الأصدقاء قد يكون من بينهم أصدقاء سوء.

جدول 43 يبين إذا ما كان الجانح قد توقف عن الدراسة قبل دخول المركز

الاحتمالات	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	51	% 93
لا	04	% 07
المجموع	55	% 100

من خلال الجدول نرى مدى ارتفاع نسبة أفراد العينة المتوقفون عن الدراسة قبل دخولهم المركز فهذا يدل على انخفاض المستوى التعليمي لأفراد العينة.

جدول 44 انخفاض المستوى التعليمي لأفراد العينة.

كيفية ارتكاب الجنحة	بمفردك		مع مجموعة		المجموع	
كيفية قضاء وقت الفراغ	عدد التكرارات	النسبة المئوية	عدد التكرارات	النسبة المئوية	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الشارع	11	% 20	09	% 16	20	% 36
قاعة الانترنت	04	% 07	01	% 02	05	% 09
عند الجيران	01	% 02	02	% 04	03	% 06
مع الأصدقاء	06	% 11	04	% 07	10	% 18
قاعة الألعاب	10	% 18	07	% 13	17	% 31
المجموع	32	% 58	23	% 42	55	% 100

يوضح الجدول رقم 44 أن معظم أفراد العينة يقضون وقت فراغهم في الشارع.

للإشارة أن العمران الحديث والعمارات المبنية ذات القبو المظلم وغير المحروس هي وكرا للجانين وكل الأمور السيئة تتم في هذه الأماكن (القبو).

مناقشة نتائج الدراسة:

1. النتائج العامة:

من خلال نتائج الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:

ضعف المستوى التعليمي لأفراد العينة، حيث أن نسبة 36% و 47% من ذوي مستوى ابتدائي وهي نسبة مرتفعة، إضافة إلى تواجد الأمية بنسبة 11% وهذا ما يدل على وجود الأزمة في مجتمعنا.

أسفرت النتائج على أن الأحداث الجانحين يعيشون في أحياء شعبية فقيرة.

وتبين النتائج أيضا أن التوسع العمراني المشهود مؤخرا في الجزائر وهو عبارة عن عمارات ضيقة ذات فناءات ضيقة وأقباء (قبو) غير محروسة مرتعا لتنامي الجريمة بصفة عامة والأحداث الجانحين بصفة خاصة.

كما أسفرت النتائج أيضا إلى أن عمارات السوسيال (sociale) هي نقل الإجرام من منطقة إلى أخرى، فمثلا الترحيل الذي شهدته مدينة تلمسان من وسط المدينة إلى حي بوجليدة هو نقل الإجرام من وسط المدينة إلى هذا الحي الجديد، نفس الشيء بالنسبة لولاية وهران فمعروف عن الأحياء الشعبية سيدي الهواري والحمري بالإجرام ونظرا لقدم وهش هذه السكنات تم ترحيل هذه العائلات من هذه المناطق إلى أحياء سكنية حديثة كحي بلقايد وحي واد تليلات وبالتالي الإجرام نقل كما هو بل زاد نظرا لتخالط أفكار الحيين الشعبيين (سيدي الهواري والحمري) وتفاقمت المشاكل.

2. الصدق الإمبريقي لفروض الدراسة:

أ. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

تعتبر فرضية السكنات المعاصرة في شكل عمارات ضيقة ذات قباء (قبو) وفناءات ضيقة أحد العوامل السوسيو اجتماعية المؤثرة في جنوح الأحداث.

ب.النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

تكشف لنا هذه الفرضية أن للهجرة الريفية من السكنات القصديرية نحو المجتمع الحضري دور في ارتفاع نسبة الأحداث ولو بشكل نسبي.

ج. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والرابعة:

تعتبر هاتين الفرضيتين أن ضغط الظروف الاجتماعية كالمستوى التعليمي، الاقتصادي، الثقافي والتعامل الأسري قد يخلق لدى الأحداث الاستعداد للجنوح.

ومن خلال بيانات الدراسة يتبين أن للعمران المعاصر غير المنظم وغير المدروس دور كبير في دفع الأحداث للجنوح.

خلاصة

من خلال ما سبق، يمكن أن نخلص إلى أن للبيئة العمرانية والعمران المعاصر دور كبير في توجيه سلوك الأفراد.

كما يمكن الاستنتاج أن للبيئة الثقافية دورا مميزا في تضييق فرص ارتكاب الجرائم وتضييق نطاقها، وذلك عن طريق تكثيف الجهود الجماعية من خلال غرس قيم السلم وثقافة اللاعنف بين أفراد المجتمعات وبين هذا الأخير وغيره من المجتمعات.

كما تعمل على تحضين النفس البشرية بثقافة تربوية أخلاقية تساعد على كبح جماح الغرائز الدنيئة، وبالتالي ولوجها في غمارات الجريمة.

كما تعمل على ترسيخ فكرة الأمن والنظام في المجتمع حتى يتسنى لهذا الأخير القيام بدوره في مجال صد الجرائم، واتخاذ ما يراه مناسبا في شأنها.

كذلك تلعب دورا في بلورة مفهوم الوقاية من الإجرام عن طريق استراتيجيات مواكبة للسياسة الجنائية الحديثة، ودعمها بالمقومات اللازمة لتكون وسيلة ناجعة في مكافحة الجريمة، وكل خال من الاضطراب والعنف والفوضى.

كما تساهم البيئة الثقافية في تعميق التعليم في نفوس الأفراد حتى يقيم شر الوقوع في الجريمة وتعمل على تهذيبهم الديني والخلقي حتى يصبحوا في مركز يسمح لهم بتقدير ما هو خير وما هو شر، ما هو نافع وما هو ضار، فهذا الحصن التعليمي والديني يطرق الفرد نفسيا ويفرج عنه اجتماعيا.

كما أن للبيئة الثقافية دورا تحسيسيا إعلاميا، يساعد على إيصال فكرتها المتمثلة في السلم والتعايش السلمي لأفراد المجتمع الواحد من خلال البرامج الثقافية التربوية والأخلاقية المنددة بمخاطر الجريمة والانحراف.

خاتمة

لقد اجتهدنا في هذا البحث، رغم قلة المراجع المتخصصة في مثل هذه الدراسات وقد استطعنا الوصول إلى نتائج توصل المسؤولين إلى تدارك الأخطاء التي قاموا بها فيما سبق.

حقيقة لقد توصلنا إلى أن للتوسع العمراني المعاصر الأثر الكبير على الجريمة بصفة عامة وجنوح الأحداث بصفة خاصة، فالبيئة تؤثر على الفرد بطريقة مباشرة وغير مباشرة مما يجعلها تؤثر على نسقه الثقافي والاجتماعي وطبعه.

فالتوسع العمراني المعاصر – الذي شهدته جل مدن الغرب الجزائري في الآونة الأخيرة – غير المدروس ضف إلى السكن العشوائي في بعض المدن خلق نوعا من الفوضى أثرت سلبا على سلوكيات الأفراد والأشخاص.

إن ظاهرة الأحياء العشوائية والتوسع العشوائي نمت مع النمو العمراني السريع الغير مراقب ليس في الجزائر فحسب، بل على مستوى دول العالم الثالث، وتصبح ظاهرة مرضية خطيرة تشوه المدينة، وفي نفس الوقت، فإن درجة تطور الدولة تبرز في المدينة، لذلك فإن مراجعة السياسة الحضرية في الجزائر سيكون إجراء تمهيديا نحو تحقيق مدينة معاصرة.

نحن نرى أن تقيم السياسة الحضرية من خلال إعادة النظر في أشكال تسيير المجال الحضري خاصة على مستوى التمويل وصناع القرار ومستويات التدخل والدور الذي يجب على القطاع العام لعبه إلى جانب القطاع الخاص في تطوير العمران وبالتالي تطوير الحضرية.

ولاشك أن مثل هذه التصورات تشكل إحدى اهتمامات السلطة العمومية ضمن برنامج الإصلاحات التي باشرتها الدولة مؤخرا.

هذا من حيث علاقة العمران بالإجرام.

أما من حيث أثر البيئة الثقافية على الظاهرة الإجرامية فيمكن القول أن هذا الأثر يأخذ طابعا مزدوجا، فتارة يكون الأثر ايجابيا من خلال غرس قيم السلم والأخلاق وتارة يكون الأثر سلبيا من خلال نشر الثقافة الإجرامية.

وبالرغم من كل ذلك، لا يمكننا اعتبار البيئة الثقافية عاملا مباشرا من عوامل الإجرام، وإلا كيف نفسر إجرام بعض الأفراد دون سائر هام مع أنهم يتساوون في الخضوع لنفس الظروف؟ ولماذا يقلع بعض الأفراد عن الجريمة بعد ارتكابها، بينما يصر عليها غيرهم فيعود إليها مرة بعد أخرى؟ يمكن القول في هذا الصدد أنها لم توضع قاعدة تفسر الظاهرة الإجرامية تفسيرا صحيحا، ذلك أن المقصود بهذه الظاهرة المجرم والجريمة معا، أي الفاعل والفعل وليس من المتصور أن يوجد أحدهما بمعزل عن الآخر.

من هنا يبرز ضيق نظرة علماء الأجرام والباحثين في تفسير التأثير الإجرامي للثقافة، إذ أنهم نظروا إلى أسباب الجريمة من زاوية اجتماعية وحصروا أسباب الظاهرة في العوامل الثقافية وحدها. إلا أنه كان ينبغي تحليل هذه الظاهرة الإجرامية على أنها نابعة من فرد يعيش في مجتمع، ومؤدي ذلك اعتبارها ظاهرة فردية اجتماعية في آن واحد.

إن الظاهرة الإجرامية يصعب بحسب طبيعتها تفسيرها تفسيرا أحاديا، والذي يرجعها إلى عامل معين أو إلى مجموعة عوامل معينة فقد أخطأ، لذا لابد من رد الجريمة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة معا، ومن هذه العوامل ما هو متصل بشخصية الفرد نفسه ومنها ما هو مرتبط بالبيئة المحيطة به، ومعنى ذلك أنه لا يمكن النظر إلى الفرد منعزلا عن البيئة، أو النظر إلى البيئة دون مراعاة الفرد.

ويعد الفقيه ا إيطالي إنريكو فيري E. FERRI أحد أبرز من اهتموا بتحليل وتفسير الظاهرة الإجرامية استنادا للاتجاه التكاملي وذلك بإرجاعه الجريمة إلى طائفتين رئيسيتين من العوامل

عوامل فردية وهي تلك المتعلقة بشخص المجرم وتعتبر لصيقة به، وعوامل خارجية والتي تتعلق بالوسط الذي يعيش فيه الفرد وأن ارتكاب الجريمة ينتج بالنسبة للفرد من تفاعل هذه العوامل.

ومن ثم يمكن القول أن البيئة الثقافية لها تأثير غير مباشر على الظاهرة ا إجرامية بصفة عامة، والسلوك الإجرامي للفرد بصفة خاصة، وذلك بالنسبة للأشخاص الذين يتوافر لديهم ميل أو استعداد إجرامي إذ أن أي عنصر من عناصر البيئة الثقافية قد يكون منبها أم مثير للرغبات المكبوثة التي يمكن أن تظهر في سلوكيات إجرامية.

وما يمكنني قوله في الأخير أن للبيئة العمرانية والثقافية الأثر الكبير على الظاهرة الإجرامية فالثقافة تتأثر بالبيئة العمرانية، والمهم في بحثنا ليس من يؤثر في من؟ وإنما كيف تعالج الظاهرة الإجرامية.

وفي الأخير تطوير العمران والظاهرة الحضرية وبناء مدن على غرار المدن العصرية هي عملية تؤدي في النهاية إلى تشريف صورة الدولة الجزائرية.

استمارة الاستبيان

استمارة الاستبيان

بيانات ديمغرافية:

1. العمر.
2. مكان الازدياد
3. **الحالة العائلية:** متزوج، أعزب، أرمل، مطلق: في حالة نعم هل تفكر في الزواج مرة ثانية؟ لماذا؟ في حالة لا: لما لم تتزوج؟
4. **الحالة التعليمية:** أمي، تقرأ وتكتب، متوسط ثانوي، جامعي هل حصلت على تدريب مهني؟ نعم – لا؟
   - هل تحمل شهادة أخرى؟ ما هي؟
5. عدد أفراد؟ ما هي؟
   - عدد الذكور عدد الإناث
   - عمرهم
6. ما هي أنواع الأمراض التي إليها أبناءك؟
7. أين تعالجهم؟
8. كم عدد الذين يزاولون الدراسة؟
9. كم عدد لا يذهبون إلى المدرسة؟
10. ما هي الأسباب التي جعلتهم لا يذهبون إلى المدرسة؟
    - صغر السن – عدم التحصيل – عدم الاهتمام – توقف – توقف معتمد تجاوز سن الدراسة؟
11. هل لك أبناء منحرفين؟
12. لماذا انحرف؟
13. أتفضل أن يزداد عندك إدراك أطفال آخرين: نعم لا لماذا؟

14. من يهتم برعاية الأطفال

بيانات عن الهجرة والانتقال:

15. أين كان يسكن والدك؟ بالريف؟ في قرية؟ في دائرة؟ بالمدينة؟.
16. أين كنت تسكن قبل زواجك؟
17. صف منزلك القديم؟
18. ما هي الأسباب التي أدت بك إلى الانتقال إلى هذا الحي؟
19. هل تفكر في الانتقال من هذا الحي؟ نعم – لا لماذا؟ إلى أين؟

بيانات عن السكن والتجهيزات:

20. ما هو عدد الغرف المخصصة للنوم بغير المطبخ والحمام؟
21. يتوفر هذا المسكن على مطبخ – على حمام.
22. المسكن متصل بشبكة المياه الصالحة للشرب – كم ساعة في النهار. تعتبر كمية كافية؟ هل لك بئر؟ نعم – لا.
23. كيف تحصل على الماء؟ ما هو بعد هذا المكان عن المسكن؟
24. يتوفر المسكن على شبكة الكهرباء؟ نعم – لا كيف تضيئون المنزل؟ ثمنه الشهري؟
25. المسكن متصل بشبكة الغاز الحضري؟ نعم – لا إذا ماذا تستعمل؟
26. إلى من يرجع ملك هذا المسكن؟ مؤسسة إمكان – إدارة – شركة وطنية خاصة.
27. بأي صفة تسكنه؟ مالك – شريك – مستأجر – مجانا – أخرى إذا كنت من المستأجرين ما هو المبلغ الذي تدفعه؟
28. أنت الذي بنيت هذا المسكن؟ نعم – لا.
29. ما هي المواد المستعملة في البناء؟

30. كيف تحصلت عليها؟ من السوق السوداء – من مكان العمل مجانا – إعانة الدولة – أخرى.

الرضى عن المسكن:

31. هل تشعر بالحرية والاستقلال بالمسكن؟ نعم – بعض الشيء – يسمع الجيران ما يجري بالمنزل – يراقبون دون قصد – أخرى.
32. في رأيك من الواجب على المسكن أن يوفر للعائلة الانعزال من الحياة العملية الحضرية بقدر الإمكان – في بعض الحدود – أخرى.
33. كيف تشعر داخل المسكن.

بيانات عن الناحية الاقتصادية الميزانية – الاستهلاك:

34. ما هو عملك السابق – زراعي – صناعي – أعمال حرة – أخرى – بدون عمل.
35. ما هو عملك الحالي؟
36. من الذي يعمل من أعضاء العائلة؟
37. ما مقدار الأجر المتحصل عليه؟
38. هل أنت راضي بعملك الحالي؟ لماذا؟
39. هل الدخل يسمح بالادخار؟ نعم – لا ما هو قدره؟

العلاقات الأسرية:

40. مع من تتناول العشاء وأين؟
41. هل تسهر طويلا خارج المنزل؟ نعم – لا أين ولماذا؟
42. يحدث شجار بينكم بالمسكن؟ نعم – لا.
43. من الذي يتشاجر؟ الأطفال – الأطفال والأم – الأطفال والأب – الأب والأم – بين الأسرة داخل المسكن.

44. سبب العراك؟

45. في رأيك أن وظيفة المسكن تطور الحياة الاجتماعية؟

46. في رأيك أن وظيفة المسكن تطور الحياة العائلية؟

العلاقات مع الجيرة:

47. أتظن أن جيرانك أصدقاء؟ نعم – لا.

48. علاقتك بهم تتمثل في: التحية: صباح الخير – مساء الخير – في بعض الكلمات التي ليست لها أهمية.

49. سلوكات الجيران: المساعدة – السلف منهم بعض الوسائل – تطلب منهم بالمواد الغذائية – أستلف المواد الغذائية – حراسة أطفال الجيران - أعالج مريضهم.

50. أين يسكن الأصدقاء الذين تزورهم؟

51. هل لك أصحاب وأصدقاء جدد في هذا الحي؟

52. لما وصلت إلى هذا الحي شعرت: بالرفض – بالعزلة – لامبالاة – الاتصال – بدون جواب.

53. إذا كنت من الذين لا يشاركون في الحياة الاجتماعية والثقافية للحي إذن ما ذا تفعل؟

54. هل كنت تشارك في الحياة الاجتماعية والثقافية في الحي الذي تسكن فيه من قبل؟

55. حسب رأيك ماذا تمثل لك الثقافة؟.

المراجـــــع

المراجع المعتمدة باللغة العربية:

I. القرآن الكريم

II. الحديث النبوي (صحيح البخاري)

III. الكتب:

1/ أبو عياش عبد الإله، أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات الكويت، سنة 1980.

2/ أبو عياش عبد الإله وإسحاق يعقوب خطيب، الاتجاهات المعاصرة في دراسات الحضرية، جامعة الكويت، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.

3/ أبو زيد أحمد، البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الأنساق الهيئة المصرية العامة، 1967.

4/ أبو عيانة فتحي محمد، دراسات في الجغرافيا البشرية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1987.

5/ أبو غار إبراهيم، الجريمة في مجتمع المملكة العربية السعودية حجمها واتجاهاتها، دار المعارف، 1980.

6/ أحمد عبد العقار، الأنثروبولوجيا وقضايا التنمية، دار التأليف والترجمة، جامعة الخرطوم، 1975.

7/ ابن خلدون، المقدمة، مطبعة دار القلم ومنشورات دار القلم، بيروت.

8/ ابن لاكوست، ابن خلدون، ولادة التاريخ، ماضي العالم الثالث، باريس مابسيرو، 1969، (كتاب مترجم).

9/ إبراهيم توهامي، التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004.

10/ ابن الشيخ فريد زين الدين، علم النفس الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995.

11/ إسماعيل فاروق، الانثروبولوجيا الثقافية، دراسة المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الجزء الأول، 1984.

12/ الحماد، محمد بن عبد الله، 1405 هـ محاضرة التحضر والجريمة، المركز الغربي للدراسة الأمنية والتدريب، الرياض.

13/ الساعاتي حسن، التصنيع والعمران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1980.

14/ السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، الجزء الثاني، مشكلات وتطبيقات، دار المعارف الجامعية الإسكندرية، 1989.

15/ العواجي مصطفى، الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة، دار النشر بالمركز العربي للدراسات المنية 1407 هـ.

16/ الكبيسي حمد عبيد، دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية، الرباط، 1410 هـ.

17/ النويصر، محمد عبد الله، تقرير الإنسان والعمران، مركز المشاريع والتخطيط، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 1419 هـ.

18/ بوكراع رضا، المدينة الفقر والإجرام، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1406 هـ.

19/ جان فرنسوا تروان، ترجمة علي التومي، كارم داسي، عبد الكريم سالم، المغرب العربي الإنسان والمجال، دار الغرب الإسلامي، 1997.

20/ عبد الرحمن محمد العيسوي، دراسات في الجريمة والجنوح والانحراف، المجلد العاشر، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 2001.

21/ عبد الرحمن محمد العيسوي، الجريمة والإدمان، المجلد الحاد عشر، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 2000.

22/ عبد الحميد دليمي، دراسة لواقع الأحياء القصديرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2007.

23/ نظير فرج مينا، الموجز في علمي الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 1993.

24/ إسماعيل قيرة، علي غربي، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2001.

25/ روبير أوزيل، فن تخطيط المدن، ترجمة بهيج شعبان، الجزائر (ش. وان/ت)، بدون تاريخ.

26/ سعيد محمد رعد، "العمران في مقدمة ابن خلدون"، دمشق، 1985.

27/ عبد السلام فاروق، الشرطة ومهامها في الدولة الإسلامية، دار الصحوة القاهرة، 1408 هـ.

28/ عبد الله عماد حسين، غدارة الأمن في المدن الكبرى، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1411 هـ.

29/ عبد اللطيف بن شنهو التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، 1962 – 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

30/ عبد المنعم شويقي، مجتمع المدينة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972.

31/ عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران، السكن والإسكان، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2007.

32/ علي عبد الرزاق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1986.

33/ علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1984.

34/ عبد الفتاح محمد وهبة، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.

35/ علي بوعناقة، الأحياء غير المخطط وانعكاساتها النفسية الاجتماعية على الشباب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

36/ قاسم كسحوت، إنشاء المباني، المطبعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1977.

37/ محمد إبراهيم، المظاهر الحديثة في أمن المجتمع السعودي، مطابع الفرزدق، الرياض، 1410 هـ.

38/ مجاهد صلاح، المدخل لإدارة الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، 1981م.

39/ مريبعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، 1936 – 1966، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

40/ مقيبس بشير، مدينة وهران، دراسة في جغرافية العمران، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

41/ محجوب عبده، مقدمة في الاتجاه السوسيو انثروبولوجيا، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، 1977.

42/ محمد حسن إحسان، علم الاجتماع السياسي، مطبعة جامع الموصل، 1984.

43/ محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طوائف البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

44/ فتيحة كركوش، ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

45/ برت فهوزلتس، النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين دار الآفاق الجديدة بيروت 1960 .

46/ عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1985.

47/ عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية 1981.

48/ محمود زكي نجيب، ثقافتنا في مواجهة العصر، دار الشروق، 1980.

49/ مصطفى بتفنوشت، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، تعريب أحمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

50/ مسعود بوسعدية، ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل مؤسسة الحكمة للنشر، 2010.

51/ وهيبة عبد الوهاب محمد، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

52/ وصفي عاطف، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار المعارف، مصر الطبعة، 1967.

53/ محمد سطحية، دراسات في علم الخرائط، دار النهضة العربية، بيروت 1972.

54/ محمد عبد المجيد، تحليل المحتوى في بحوث الأعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.

IV. مجلات، دوريات، جرائد

أ. المجلات

1/ المجلة الدولية للشرطة الجنائية، إحصائيات (العدد 5، 4، سنة 1987).

2/ المجلة الدولية للشرطة الجنائية، إحصائيات (العدد 400، الجزائر، سنة 1986).

3/ المجلة الدولية للشرطة الجنائية، الجزائر، العدد 321، أكتوبر، 1978).

ب.المقالات

1/ أبو زيد أحمد، التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مجلة 1، العدد 3، سبتمبر 1964.

2/ عددي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830 – 1960).

3/ جلاء الصياء وعادل سمرة، مبادئ الإحصاء لطلاب الدراسات الأدبية، مجلة المستقبل العبري، العدد 17، جويلية 1973.

4/ العبادي عبد الله حسن، قضايا التنمية في بلدان الخليج العربي منظور نقدي، مقال من مجلة المستقبل العربي، العدد 140، سنة 1990.

5/ الجرباوي علي، العرب والأزمة الحضارية، المستقبل العربي، العدد 84، أفريل 1985.

ج. الجرائد

1/ السويدي محمد، الأسس الاجتماعي للسكن الريفي، بحث في جريدة المجاهد، الجزائر، العدد 665، 13 ماي، 1973.

2/ عبد الله فؤاد ثناء، ممكنات التغير في المجتمع العربي، جريدة الأهرام المصرية، العدد 998، أكتوبر 1993.

3/ م. سمير، السكنات القصديرية في الجزائر، جريدة الشروق اليومي، العدد 2173، سنة 2007.

V. وثائق رسمية:

1/ الإحصاء العام للسكن والسكنى، 1977 و 1987.

2/ القوانين المتعلقة بـــ:

- الاحتياطات العقارية، التعليمية رقم 26-74 بتاريخ 1974/02/20، عن السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية تلمسان والمتعلقة برخصة البناء.
- القواعد المتعلقة بالملكية المشتركة وتسيير العمارات الجماعية 1983/11/12 المؤرخ في 7 صفر عام 1404 الموافق لـــ 12 نوفمبر سنة 1983.

المراجع الأجنبية:

1/ Abderrahim Hafiane, Les défis de l'urbanisme de l'habitat ; légal à Constantine, OPU 1989.

2/ Adam André, « urbanisation et changement culturel du Maghreb annuaire de l'Afrique du Nord, Volume II (1972).

3/ Barate Claude, « Administration et socialisme en Algérie » Revue juridique et politique indépendance et coopération 1978.

4/ Benachenhoo Abdellatif, « l'exode rural en Algérie, A.N.A.P. Alger, 1979.

5/ Benatia F l'appropriation de l'espace a Alger depuis 1962, Ed S.N.E.D. Alger.

6/ Bourdieu Pierre, « Sociologie en l'Algérie », P.U.F , Paris 1964.

7/ Chaline Claude, les villes du monde Arabe, Masson Collection.

8/ Chelhod Joseph, Introduction à la sociologie de L'Islam Payot, Paris, 1958.

9/ Djeghloul Abdelkader, « Trois études sur Ibn khaldoun, Cahiers du C.D.S.H Université d'Oran.

10/ France Fanon, les damnés de terre, F, Maspero, Paris 1968.

11/ Golvin Lucien, Essai sur l'Architecture Religieuse Musulmane, Paris, 1971 – 1979 (4 tomes).

12/ Graudet Denis, Architecture et Urbanisme Islamique O.P.U Alger, 1986.

13/ Guerroudji. T : la procédure des Z.H.U.N. cahiers Géo de l'ouest. Oran 1980 n° 56 .

14/ Guy Rocher, le changement social, Introduction à la sociologie, éd HMH 1968 .

15/ Hammoud Peter, « An Introduction to culturel Anthropology, Mac Milan Publishing, 1971.

16/ Jacobs, J « Death and life of greate Americain » cites, Penguin, London, 1964.

17/ Jefferson M, « the law of the primate city » geographic revew, 1939.

18/ Leclerc Gerad, Anthropologie et colonialisme, Mayence, 1972.

19/ Levi Strus Claude, Anthropologie Structurale II, Paris Plan 1973.

20/ Lombard M « L'Activité Urbaine pendant le haut moyen Age « Annales économie, Sociologie civilisations, 1957.

21/ Mahfoud Kaddache, La vie politique à Alger de 1919 à 1939, SNED 1970, Alger.

22/ Marcais Georges, L'Architecture Musulmane d'Occident, Paris, 1954.

23/ Marcais Georges, Tlemcen, Paris, 1950.

24/ Miller D.G, Personal and family safety and crime prevention « Holt, Rinhart and Winston, New York, 1980.

25/ Naciri Mohamed, « L'ménagement des villes et ses enjeux « Maghreb-Machrek N°118 Octobre Décembre, 1987.

26/ Newman, O, « Defensible space » The Mac Milan Company New York, 1972.

27/ Pyner. B. Design against crime beyond defensible space, Butherwoorths, London, 1983.

28/ Rapperto. T.A, « Residential crime » Ballinger, Cambridge Mass, 1974.

29/ Sari Djillali, les villes pré coloniales de l'Ouest Algérien (Nadroma, Mazouna, Kolea) S N E D , Alger, 1970.

30/ Stollard, « crime prevention through housing design », London, 1991.

31/ W. Mangin « the role of regional association in the adaptations of rural Migrants to cites in peru.

32/ Weber Max, The theory of social and economic organization (oxford, New York, University), press, 1947.

33/ Wolmen A. in scientific American, 1945.

الملاحـــــق

N°	INFRACTIONS	Affaires portées à la connaissance de la police			Taux de la criminalité pour 100 000 h	Auteurs des infractions				TOTAL	Suites judiciaires				TOTAL
		Total des affaires	Résolution des affaires			Hommes	Femmes	Mineurs	Etrangers		MD	CD	CJ	LP	
			Affaires résolues	Taux d'élucidation											
1	Assassinats			#DIV/0!						0					0
2	Tentatives d'assassinats			#DIV/0!						0					0
3	Homicides			#DIV/0!						0					0
4	Tentatives d'homicides			#DIV/0!						0					0
5	Enlèvements et séquestrations			#DIV/0!						0					0
6	Viols			#DIV/0!						0					0
7	Autres infractions sexuelles			#DIV/0!						0					0
8	C.B.V.			#DIV/0!						0					0
9	Vols à main armée			#DIV/0!						0					0
10	Vols par effraction			#DIV/0!						0					0
11	Autres vols avec circonstances aggravantes			#DIV/0!						0					0
12	Vols de véhicules automobiles			#DIV/0!						0					0
13	Autres vols			#DIV/0!						0					0
14	Tentatives de vols			#DIV/0!						0					0
15	Escroqueries			#DIV/0!						0					0
16	Abus de confiance			#DIV/0!						0					0
17	Emission de chèques sans provisions			#DIV/0!						0					0
18	Corruption			#DIV/0!						0					0
19	Trafics d'influence			#DIV/0!						0					0
20	Atteintes à l'économie nationale			#DIV/0!						0					0
21	Cybercriminalité			#DIV/0!						0					0
22	Fausse monnaie			#DIV/0!						0					0
23	Faux et usage de faux			#DIV/0!						0					0
24	Contrefaçon			#DIV/0!						0					0
25	Contrebande			#DIV/0!						0					0
26	Infractions en matière de drogue			#DIV/0!						0					0
27	Immigration clandestine			#DIV/0!						0					0
28	Atteintes à l'ordre public			#DIV/0!						0					0
29	Autres crimes et délits			#DIV/0!						0					0
	TOTAL	0	0	#DIV/0!		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

امن ولايه تلمسان(المصلحه الولائيه للشرطة القضائية)

مكتب الدراسات و التحاليل

شـــهـــــر : أفريل

طبيعة الجريمة	مصدر القضية							الأشخاص الموقوفون												الأشخاص المتورطون												النتائج القضائية				
	م م	تلبس	تحر	مح ق	مح ق ط	مح	ق ط	موضوعون						جانب						موضوعون						جانب						المراجع	الإفراج مؤقتا	الاستدعاء مباشر	رفقة محضر
								ذكور				إناث		ذكور				إناث		ذكور				إناث		ذكور				إناث					
								بالغ		قاصر		بالغ		بالغ		قاصر		بالغ		بالغ		قاصر		بالغ		بالغ		قاصر		بالغ					
								ب	ق	ب	ق	ب	ق	ب	ق	ب	ق	ب	ق	ب	ق	ب	ق	ب	ق	ب	ق	ب	ق	ب	ق				
ضد حياة الأشخاص																																			
				0																															0
الإغتيال				0																															0
محاولة الإغتيال				0																															0
القتل العمدي				0																															0
القتل الخطأ				0																															0
الضرب و الجرح المفضي للموت				0																															0
الضرب و الجرح العمدي				0																															0
الضرب و الجرح المبرح				0																															0
العنف ضد الأصول و الفروع				0																															0
ضد الحريات الفردية																																			
التهديد				0																															0
إنتهاك حرمة منزل				0																															0
القبض و الحجز التعسفي				0																															0
ضد إعتبار و شرف الأشخاص																																			
القذف				0																															0
السب و الشتم				0																															0
الوشاية الكاذبة				0																															0
الإهانة و التعدي على موظف				0																															0
الاعتداءات ضد الأسرة و الآداب العامة																																			
ترك الأسرة				0																															0
الإجهاض				0																															0
التحريض على الفسق و الدعارة				0																															0
هتك العرض				0																															0
الفعل العلني الفاضح				0																															0
الفعل المخل بالحياء				0																															0
إنشاء محل للفسق و الدعارة				0																															0
القوادة				0																															0
المراودة				0																															0
الزنا				0																															0
الصدود الجنسي				0																															0

تم بعون الله

الفهرس

الفهـــرس

الإهداء

كلمة شكر

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة النماذج

خطة الدراسة

مقدمة.....1

الفصل الأول: تطور العمران في الجزائر

أولا: التجربة العمرانية الكولونيالية في الجزائر.....16

1.العمران في المنطق الاستعماري: 16

2.النموذج المديني الاستعماري:.....17

3.أثر التحضر الكولونيالية على المجتمع الأهلي:.....18

ثانيا: التجربة العمرانية الجزائرية الجديدة.....20

1.امتداد العمراني الكولونيالي^{0} بعد الاستقلال: 20

2.السياسة الحضرية الجديدة: 22

3.الوسائل التشريعية والمالية للظاهرة الحضرية الجديدة في الجزائر:.....24

ثالثا: تقييم السياسة الحضرية الجديدة الجزائرية.....27

خلاصة 29

الفصل الثاني: أنماط البناء

أولا: الأحياء القصديرية 31

ثانيا: البناء الفوضوي بالمواد الصلبة.....44

ثالثا: الأحياء القديمة 49

رابعا: الأحياء الانتقالية 57

خامسا: السكن الاجتماعي الجماعي 59

سادسا: البناءات الجاهزة الخفيف 72

سابعا: الفلل الفاخرة 74

ثامنا: البناء التطوري 76

الفصل الثالث: نظريات الانحراف

أولا: النظرية البيولوجية 78

ثانيا: النظرية التحليلية النفسية 80

ثالثا: النظرية السلوكية 83

رابعا: نظرية التعلم الاجتماعي 85

خامسا: النظرة المعرفية 86

سادسا: النظرية النسقية 88

سابعا: النظريات الاجتماعية 94

ثامنا: النظرية التكاملية 97

تاسعا: النظرية الأنثروبولوجية 99

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع: ظاهرة الانحراف في الجزائر

أولا: عوامل الانحراف 103

1. الكشف عن عوامل انحراف الأحداث: 103
2. عوامل الانحراف: 105

ثانيا: واقع الانحراف في العالم 133

ثالثا: واقع الانحراف في الجزائر من خلال حجمه وتطوره 137

رابعا: وضع الحدث المنحرف في التشريع الجزائري 154

خلاصة الفصل 157

الفصل الخامس: تصميم وإجراءات الدراسة

أولا: منهج الدراسة 159

1.المنهج التاريخي: 159

2.تحليل المضمون: 160

3.المنطق الرياضي: 161

4.المنهج المقارن: 162

ثانيا: مجتمع الدراسة 162

1.التصميم العمراني للمدن الكبرى للغرب الجزائري: 162

2.نماذج للدراسة: 163

ثالثا: الدراسة الاستطلاعية: 163

1.التوسع في المجال الحضري: 164

2.المعاصرة: 164

3.الانعكاس: 164

رابعا: فروض الدراسة 165

خامسا: تقنيات الدراسة 166

1.مصادر جمع البيانات: 166

2.استمارة البحث: 168

3.أدوات جمع البيانات: 169

سابعا: أسس تحليل البيانات 170

أ.تطبيق المنهج الإحصائي: 170

ب.التمثيل البياني: 170

ج.الخرائط: 171

خلاصة: 171

الفصل السادس: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة

أولا: استمارة المعلومات الخاصة 174

1.منهجية دراسة السكن: 174

2.الدراسات الميدانية لحي عشوائي ريفي في المدينة: 177

أ.إطار البحث: 177

ب.منهجية دراسة السكن العشوائي الريفي: 178

3.الحي العشوائي الريفي وتدهور النسيج العمراني: 182

ثانيا: اختبار صحة فروض الدراسة 183

1.العمران والإجرام "جنوح الأحداث" 183

ثالثا: استمارة دراسة الحالة 194

خلاصة 203

خاتمة 204

استمارة الاستبيان 208

المراجع 213

الملاحق 224

الفهرس 226

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التوسع العمراني المعاصر على جنوح الأحداث بالغرب الجزائري وقد شملت عينة الدراسة 55 جانحا يقطنون في عمران حديث معاصر ممثل في عمارات السكنات الاجتماعية والسكنات التساهمية ذات قباء (قبو) وبعض الفلل.

وقد جاءت الدراسة في إطارين:

1. **الإطار النظري**: وتم فيه عرض نظري واسع لمصطلحات الدراسة والتعاريف النظرية الملمة بالموضوع كما تم فيه طرح الإشكال المتعلق بأثر العمران المعاصر على جنوح الأحداث بصفة خاصة والظاهرة الإجرامية بصفة عامة، لتفرض علينا فيما بعد فرضيات متباينة منها من تثبت ذالك ومنها من تفند لتطرح احتمالات أخرى.
2. **الإطار العملي**: أما الإطار العملي أو التطبيقي فقد تم فيه عرض الإشكالية للتجربة من خلال دراسة العينات المختارة ودراستها دراسة منهجية ووضعها تحت المجهر في الأخير توصلنا إلى أن للعمران المعاصر غير المدروس الأثر الكبير على جنوح الأحداث دون إنكار العوامل الأخرى التي بها الأثر في ذلك.

ليختتم البحث في النهاية بتقديم توصيات للسلطات العليا المعنية بالإعمار والإسكان بعدم السقوط في الفخ مستقبلا وبتطوير العمران على غرار دول العالم المتحضرة.

الكلمات المفتاحية: البيئة العمرانية – العمران المعاصر – العمران – الظاهرة الإجرامية – جنوح الأحداث – الجانح – المدينة – الفيلا – البيوت القصديرية.

Résumé d'étude

Cette étude a pour but de mettre en évidence l'impacte du développement urbain contemporain, sur la délinquance juvénile dans la région de l'ouest algérien, notre échantillon d'étude s'est basé sur 55 individus, résidants dans des milieux urbains contemporains, caractérisée dans des logements sociaux, et socio-participatifs dotés par des caves, ainsi que les cartiers résidentielles, notre étude est scindée sur deux cadres.

1/ cadre théorique : Ce cadre illustre une large théorie, qui englobe les diverses études et définition, en exposant les problématiques concernent le milieu urbain contemporain et son influence sur la délinquance Juvénal particulièrement, et les fléaux de la criminalité en général, elle nous impose par la suite des hypothéses en supposant par la suite si ils sont acceptables ou réfutables, qui donneront naissance par la suite ades nouvelles probabilités.

2/Cadre pratique : Par contre sur le cadre fonctionnel ou pratique, un exposé de la problématique d'expertise par étude méthodique et approfondie des échantillons choisis, ont été étudié d'une manière scientifique et méthodique, qui a fait apparaitre par la suite que l'urbanisme contemporain non étudier à un effet considérable sur la délinquance juvénile, sans négliger d'autre circonstance ayant des séquelles par la suite.

En conclusion de la recherche et à la fin, des recommandations ont été adressé aux autorités supérieures chargé de l'aménagement urbain et de l'habitat, afin de paraitre a toute éventualité qui porte préjudice à l'avenir, et de mettre en œuvre des mécanismes modernes et efficients, pour le développement de l'urbanisme contemporaine, prenant pour exemple les pays développés.

Mots clé : Environnement urbain –Urbainisme moderne – urbanisme – phénomène criminel – délit de mineurs - ville – villa – bidonvilles.

Summary of study

This research aimed to find out the impact of contemporary urbanism on the juvenile delinquency on the Algerian west. The research included 55 delinquents living in modern urbanism, represented in the social housing buildings, and covalent dwellings which contains vaults and some villas.

1/ theoretical framework: Broad theoretical presentation of the terms of the research and theoretical definitions which represent the subject of the research in general way. The issue of the impact of contemporay urbanism on juvenile delinquency in particular way and the criminal phenomenon was also discussed in general way. Later we found ourselves next to different hypotheses, some are with and some are againt.

2/ Pratical framework: The problem was presented by examining the selected samples and studying them systematically. In the end, we found that uncertified contemporary urbanism has a great impact on juvenile. Delinquency without denying other facts.

Finally, the research concludes with recommendation to relevant higher authorities concerned with reconstruction and housing not to fall into the trap in the future and they have to develop the urbanism like the civilized countries.

Key words: contemporary Urbanism - Urbanism -criminal phenomenon - juvenile delinquency - delinquent – country - villa- substandard housing.